

Distr.
GENERAL

A/52/970
S/1998/574
26 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ١٠ و ١١ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٦ و ٥١ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٢ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٤٢ و ١٤٦ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تقرير مجلس الأمن
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوئية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
تنشيط أعمال الجمعية العامة
إعادة أو ردّ الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه
السياسي والاقتصادي
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
المحيطات وقانون البحار
تقديم المساعدة في إزالة الألغام
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن
الدوليين
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية
بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في
نيسان/ أبريل ١٩٨٦
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من أجل التنمية
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة
عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
مسألة قبرص
الامتثال لالتزامات الحد من الأسلحة ونزع السلاح
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع
السلاح
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط
عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة
النووية أو التهديد باستعمالها
منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

نزع السلاح العام الكامل
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة
يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم
توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة
النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر
الكاربيبي (معاهدة ثلاثيلوكو)
معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية
(البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة
صون الأمن الدولي
استعراض تنفيذ إعلان تعزيز الأمن الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب
الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي
المحتلة
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع
نواحي هذه العمليات
المسائل المتصلة بالإعلام
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
مسائل السياسات القطاعية
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة
منع الجريمة والعدالة الجنائية
المراقبة الدولية للمخدرات
النهوض بالمرأة
تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
حق الشعوب في تقرير المصير
مسائل حقوق الإنسان
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي
إنشاء محكمة جنائية دولية
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
وبتعزيز دور المنظمة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، أتشرف بأن أرفق طي هذا وثائق الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في كرتاخينا ده إندياس بكولومبيا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨.

وسيكون من دواعي تقديري البالغ العمل على تعميم هذه الرسالة وضماؤها باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين، في إطار بنود جدول الأعمال ١٠ و ١١ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٦ و ٥١ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٢ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٤٢ و ١٤٦ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) خوليو لوندونيو باريديس
السفير، الممثل الدائم

المرفق

البيان الصادر عن

الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في
كرتاخينا ده إندياس ب كولومبيا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨

١ - اجتمع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في كرتاخينا ده إندياس يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، لإعداد الحركة لمؤتمر القمة المقرر عقده في ديربان بجنوب أفريقيا وللنظر في القضايا ذات الأهمية البالغة بالنسبة إلى الحركة.

٢ - وقد رحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع التقدير بتقرير الرئيس عن أنشطة الحركة منذ الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، التي أسهمت في تعزيز ودعم الوحدة والتضامن فيما بين أعضاء الحركة.

الفصل الأول

القضايا العالمية

استعراض الحالة الدولية

٣ - شدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن شبح الكارثة النووية يبدو أبعد مما كان عليه في الماضي القريب وأن بلداناً عديدة عقدت العزم على خفض ميزانياتها العسكرية من أجل تخصيص هذه الموارد للوفاء باحتياجات شعوبها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك فإن الدول الكبرى لا تزال تعرض مستقبل البشرية للخطر من خلال قيامها بلا مبرر بتخزين وتطوير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ولا يزال الاتجار في الأسلحة على نطاق واسع يعرض للخطر أمن واستقرار مناطق شاسعة من العالم.

٤ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن العالم اليوم ما زال بعيداً عن كونه مكاناً يسوده السلام والعدل والأمن. فالخلافات الملتهبة والمنازعات العنيفة والعدوان والاحتلال الأجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وسياسات الهيمنة والسيطرة والنزاع الإثني والتعصب الديني وكراهية الأجانب والأشكال الجديدة للعنصرية والشعور القومي الضيق الأفق تعتبر هي وغيرها عقبات كبيرة وخطيرة في طريق التعايش في تآلف بين الدول والشعوب، بل إنها أدت إلى تفكك الدول والمجتمعات.

٥ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء البيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية التي لا تزال تؤثر سلباً على اقتصادات البلدان النامية. فلا تزال صادرات هذه البلدان تصطدم بكل أشكال

الحمائية، ولا تزال تعوق جهودها الإنمائية أعباء غير محكومة من المديونية الخارجية وتدفقات مالية قصيرة الأجل مقيدة ومتقلبة، مما أدى إلى نقل صاف شامل للموارد إلى البلدان المتقدمة النمو، كما يعوق هذه الجهود الإنمائية الافتقار إلى سبيل مناسب للحصول على التكنولوجيا.

٦ - وذكر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن بعض الدول يسعى إلى العمل من جانب واحد على فرض سياسات هذه الدول ومعاييرها الثقافية والاجتماعية على البلدان النامية وإلى ممارسة سلطتها ونفوذها في المنظمات والوكالات الدولية. والواقع أن تجربة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تبين أن بعض أعضاء المجتمع الدولي ذوي النفوذ ما زالوا متمسكين بنماذجهم وتصوراتهم كمعايير للسلوك العالمي. ويضاف إلى ذلك أن هناك محاولات مطردة لاستخدام الأمم المتحدة في تحقيق هذه الغاية. ومن هنا فإن بلدان حركة عدم الانحياز تتعرض باطراد للتدخل المنفرد أو المتعدد الأطراف في شؤونها الداخلية بذرائع شتى. واتفقوا في هذا الصدد على أهمية الإعراب عن التضامن مع أي عضو في الحركة يقع ضحية لتدابير اقتصادية قسرية، أو لتدخل في شؤونه الداخلية، أو لاستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، أو العزل والتمييز، مما يفرض بشكل يخالف مبادئ حركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة.

٧ - ورأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن انهيار النظام الثنائي القطب قد أحيأ أملاً لم يتجسد بعد في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم، وإن كان قد أفضى من الناحيتين السياسية والعسكرية إلى وجود قطب واحد، وهو أمر مقلق وضار يؤدي إلى مزيد من اللامساواة والظلم، وبالتالي إلى حالة عالمية أكثر تعقداً وإزعاجاً. وقد رأوا أن هذه الحقيقة قد تجلت في مواقف اتخذتها حتى البلدان التي لا تنتمي إلى حركة عدم الانحياز، وشددوا على أن الدول الأعضاء في الحركة ينبغي أن تعمل بجهد أكبر على إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية يتصف بانعدام الفاقة والخوف وكل أشكال التعصب، ويرتكز على السلام والعدل والمساواة والديمقراطية والاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأكدوا من جديد في هذا الشأن اقتناعهم بأنه ينبغي للحركة مواصلة القيام بدور نشط وفعال لبلوغ هذه الغاية.

٨ - وسلم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأن مخلفات فترة الحرب الباردة، مثل الاحتلال الأجنبي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها والضغط والتدخل في الشؤون الداخلية والجزاءات التي تتنافى مع القانون الدولي، لا تزال تشكل عاملاً مقلقاً رئيسياً في إقامة علاقات دولية عادلة ومنصفة تتفق مع الرغبة العارمة للأغلبية الكاسحة من الحكومات والشعوب، وأكدوا ضرورة مواصلة بذل الجهود الموحدة للقضاء على هذه المخلفات.

٩ - ورأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضاً أن هذه الظروف تحمل الحركة، أكثر من أي وقت مضى، على تحقيق التعاون وإيجاد شعور بالمشاركة الكاملة في المجال الدولي، تعزيزاً للسلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٠ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى على ضرورة حماية وتعزيز مبادئ وأهداف

استقلال الدول وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وحق الشعوب الخاضعة للاستعمار أو لغيره من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي في أعمال حقها في تقرير المصير، والمساواة بين الدول، والاحترام الكامل للقانون الدولي، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، وإضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقيام نظام اقتصادي دولي منصف، وتنمية الموارد البشرية، وحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، وتعيش النظم والثقافات والمجتمعات المختلفة. وأكدوا في هذا الصدد ضرورة تحقيق أهدافهم من خلال التكيف الدينامي مع الحقائق الجديدة وتعزيز نظام أكثر عدلاً وإنصافاً للعلاقات الدولية، وأيضاً من خلال وضع استراتيجيات ومبادرات ومشاريع ملائمة.

١١ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود القول إنه كان من المفروض أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة إلى زيادة اهتمام وعناية المجتمع الدولي بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هذا الاهتمام وهذه العناية لم يبلغا بعد ما يقتضيه حل المشاكل الخطيرة التي تواجهها بلدان مثل بلدان الحركة من غلبة والتزام. والواقع أنه حدث في السنوات الأخيرة انخفاض في الموارد المتاحة للتعاون الإنمائي الدولي. كما أن ظهور نموذج التنمية القائمة على السوق قد واكبته جهود بذلت لتحويل عبء التعاون الإنمائي الدولي برمته إلى القطاع الخاص. وأكد الوزراء ورؤساء الوفود مرة أخرى دور الدولة في التنمية وفي التعاون الإنمائي الدولي.

١٢ - ويضاف إلى ذلك أن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود كانوا شهوداً على بزوغ نزعة في البلدان المتقدمة النمو إلى تجاهل التزاماتها السابقة وتهميش تمويل التنمية في مجال المفاوضات الدولية، وإلى إدخال اشتراطات جديدة، وإلى تقليص وتحريف المفاهيم التي ظلت قائمة فترة طويلة على حساب بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية. ولذلك فقد شددوا على ضرورة أن تكفل الحركة وجوداً نشطاً في المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، مع اتخاذ مواقف قوية ومتسقة ومشاركة.

١٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن الحالة الدولية لا تزال مائعة للغاية، وأن مناخ عدم اليقين لا يزال سائداً. ولا تزال هناك نزعة إلى تركيز الانتباه أولاً على مصالح واهتمامات عدد محدود من البلدان المتقدمة النمو، في حين لم يجزِ الوفاء بالالتزامات القريبة المعقودة في بعض المجالات الرئيسية للتعاون الدولي. ولا تزال مصالح البلدان النامية مهمشة. وينزع الاستثمار الأجنبي الخاص إلى التركيز في قلة من البلدان النامية وقلة من القطاعات، ويتسم شطر كبير من هذه التدفقات بالتخمين والتقلب. إن الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية متخلفة وتحد من احتمالات النمو. ومن المحتم تقويم هذه الحالة على سبيل الأولوية. وينبغي أن يكون الشرط الأساسي للتنمية منعكساً في الأولويات الجديدة للتعاون الدولي.

١٤ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا

سيما أقلها نمواً، لا تزال تتسع، وأكدوا أن المشاكل الناجمة عن الفقر والحيث الاجتماعي، التي ما زال التغلب عليها بعيد المنال، تتفاقم بدرجة كبيرة. وقد أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الاقتصادية في أقل البلدان نمواً التي يقع معظمها في أفريقيا. ولاحظوا كذلك أن التخلف الاقتصادي والفقر والحيث الاجتماعي تشكل مصدراً للإحباط وسبباً لمنازعات جديدة، وأن الاستقرار والأمن والديمقراطية والسلام لا يمكن أن تتعزز دون معالجة أوجه التباين الدولية المتزايدة. ولذلك رأوا أن الحاجة ماسة إلى إصلاح اقتصادات أقل البلدان نمواً لتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة بطرق شتى، منها التنفيذ التام والفعال للتدابير الخاصة الواردة في برنامج عمل التسعينات لأقل البلدان نمواً.

١٥ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بوجه خاص على أن التكلفة الاجتماعية العالية للتكيف الاجتماعي وانفتاح اقتصادات بلدان الحركة ينبغي ألا تتحملها البلدان النامية بمفردها، وخصوصاً أفقر قطاعات السكان. فالبلدان المتقدمة النمو هي التي خرجت بأكبر المنافع من هذا التغير في الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي يبشر فيه التركيز المقلق للثروة في أيدي قليلة، نتيجة لاقتصاد السوق الجامح، بالقلق الاجتماعي. ومن هنا رأوا من غير المقبول أن تستمر الدول الغنية القوية في وضع شروط من جانب واحد على التجارة المفتوحة، وهذا مفهوم تروج له هذه الدول ذاتها، للحصول على مزايا من بلدان الحركة، أو للعمل، وهذا أسوأ، على فرض معايير أو الضغط عن طريق مواقف لا يقصد بها سوى تلبية احتياجاتها السياسية الداخلية. وأعلنوا أن مطالبة بلدان الحركة بجعل اقتصاداتها مفتوحة مع فرض قيود وعقبات جمركية على منتجاتها تعتبر سلوكاً مشجوباً أخلاقياً.

١٦ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أن عولمة الاقتصاد العالمي، تعززها ثورة الاتصالات ومعالجة البيانات، قد أوجدت تحديات وفرصاً جديدة. على أن عملية العولمة هذه قد تراجعت إلى تهميش زائد لمعظم البلدان النامية.

١٧ - وفي هذا الصدد، شدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن غلبة السياسات الليبرالية الجديدة تضع قيداً أبهظ على اقتصادات بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية فيما يتصل بالتدابير المستهدفة للتنمية الاجتماعية.

١٨ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أن مزايا ترسيخ الترابط بين الاقتصادات تظهر بوضوح في البلدان المتقدمة النمو، وإن كانت هشة في حالة البلدان النامية ككل. ولذلك دعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى تنفيذ المجتمع الدولي لتدابير تهدف إلى إيجاد نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية أكثر توازناً وتشاركية تستفيد فيه جميع الدول من هذا الترابط.

١٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن لكل الدول الحق في إقامة نظمها السياسية والاقتصادية بحرية على أساس احترام مبادئ السيادة الوطنية وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

٢٠ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الإعراب عن ارتياحهم للدور الهام الذي تقوم به الجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ والمعنون "الاتحاد من أجل السلام"، وهو ما أدى إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة" التي دعا إلى عقدها المؤتمر الوزاري الثاني عشر للحركة.

٢١ - وفي هذا الصدد، رحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع التقدير بآخر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لتعزيز وتنشيط دورها باعتبارها أعلى هيئة للتداول وصنع القرارات في الأمم المتحدة تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وأشاروا بصفة خاصة إلى القرارات المتعلقة بنظر الجمعية العامة في تقارير الأجهزة الرئيسية الأخرى، وبخاصة تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو تحقيق التفاعل المستمر الأكثر توازناً بين الجمعية العامة وهذه الأجهزة. على أن الاقتراحات الرامية إلى تقليص أو إضعاف الولاية الشاملة للجمعية العامة والأعمال التي تستهدف منعها من أداء الدور القيادي الذي ناطه بها ميثاق الأمم المتحدة أمر غير مقبول بالمرة.

دور حركة عدم الانحياز

٢٢ - جدّد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التزام بلدان عدم الانحياز باحترام مبادئ وأهداف عدم الانحياز وأعربوا عن تصميمهم على بذل كل جهد لزيادة تعزيز قدرة حركة عدم الانحياز على العمل ووضع سبل محددة لزيادة تأثير قراراتها وأثرها في الشؤون العالمية.

٢٣ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، وقد أكدوا من جديد أيمانهم والتزامهم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، على الحاجة إلى مزيد من التعاون في دعم الدور المهم الذي تضطلع به بلدان عدم الانحياز داخل الأمم المتحدة، وهو الدور الذي يتعين زيادته بأكثر مما كان على الإطلاق.

٢٤ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن تقديرهم لأعضاء فريق الاقتصاديين المخصص التابع لحركة بلدان عدم الانحياز، الذين يقومون، وفقاً للولاية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي، بإعداد تقييم للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة من منظور البلدان النامية، وذلك للمساعدة في وضع جدول أعمال إيجابي لدول الجنوب، وبالتالي لتقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني عشر للحركة الذي سيعقد في جنوب أفريقيا. وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن رغبتهم في أن يواصل الفريق عمله بعد تقديم تقريره إلى مؤتمر القمة الثاني عشر، وذلك لتعزيز الأولويات الاقتصادية للحركة.

٢٥ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم بشأن اجتماعات وزراء خارجية البلدان

المتولية سابقا رئاسة حركة عدم الانحياز، وكذلك بشأن المهام التي قام بها ممثلون من كولومبيا، بوصفها البلد المتولي حاليا رئاسة حركة عدم الانحياز، وإندونيسيا، بوصفها الرئيسة السابقة لحركة عدم الانحياز، وجنوب أفريقيا، بوصفها البلد الذي سيتولى رئاسة الحركة - ترويكيا الحركة -، لتعزيز دور الحركة وتشجيع الحوار مع البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، أكدوا أهمية المشاركة الكاملة لجميع أعضاء الحركة، عن طريق مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، في وضع جداول أعمال تلك الاجتماعات. كما اتفقوا على تقديم تقارير عن نتائج الاجتماعات في الوقت المناسب إلى مكتب التنسيق.

٢٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أهمية الرسالة التي بعث بها رئيس حركة عدم الانحياز إلى مجموعة الثمانية تمشيا مع الولاية الواردة في "نداء كولومبيا" الذي اعتمدته رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة الحادي عشر وعلى النحو الوارد تفصيله في الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي. وأكدوا أهمية مواصلة الحركة لمشاوراتها مع مجموعة الثمانية بغية تعزيز الحوار المجدي والمثمر بينهما بهدف التوصل إلى تفاهم أفضل والاستجابة بقدر أكبر للتطلعات الإنمائية للبلدان النامية.

٢٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد ولاية وثيقة قرطاجنة الختامية الصادرة عن المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، وأكدوا مرة أخرى ضرورة تعزيز الحركة لوحدها وتلاحمها وتنسيق مواقف البلدان الأعضاء إزاء القضايا الدولية الكبرى، بغية تعزيز فعاليتها التفاوضية في مواجهة البلدان المتقدمة النمو.

٢٨ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن تعزيز دور الحركة على الصعيد الدولي يقتضي منها أن تواصل العمل على توسيع وزيادة تعزيز قدرتها وطاقتها على المبادرة والتمثيل والتفاوض، وكذلك قوتها الأخلاقية والسياسية والمعنوية بصفتها المحفل الرئيسي الذي يمثل مصالح وتطلعات العالم النامي. وأكدوا من جديد في هذا الصدد أن الاحترام الكامل للمبادئ المؤسسة للحركة المعتمدة في باندونغ (١٩٥٥) والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هو التزامها السياسي والمعنوي الذي لا رجعة فيه. ورأوا أن دور الحركة في تحقيق غاياتها رهن بتضامن أعضائها وبوحدتها وتلاحمها، على أساس ثقافة السلام والتنمية، كما أن هذا الدور بحاجة إلى جهود متضافرة للتغلب على مجالات الاختلاف وحل الخلافات بالوسائل السلمية.

٢٩ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى الدور المهم والإيجابي الذي أدته لجنة التنسيق المشتركة التابعة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ خلال السنوات القليلة الماضية في دعم المواقف المشتركة للبلدان النامية تجاه مختلف القضايا العالمية. وهم يرون وجوب زيادة هذه الاتصالات والمشاورات باستمرار من أجل تنسيق الجهود وزيادة تلاحم وتعزيز الوحدة والتشجيع على تفاعل أكبر فيما بين البلدان النامية.

٣٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد الدور القيادي لمكتب التنسيق وأثنوا على العمل الذي قامت به أفرقة العاملة في مختلف الميادين في نيويورك. ورأوا ضرورة مواصلة هذه الأفرقة العاملة

لأنشطتها والتوسع فيها ووجوب إنشاء أفرقة عاملة جديدة حسبما تقتضيه الضرورة مع زيادة تعقد عمل الأمم المتحدة.

٣١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أن التشاور واحد من أسس حركة عدم الانحياز ودعوا إلى العمل المشترك للحركة في إطار المؤتمرات والاجتماعات الدولية الهامة كوسيلة لدعم مواقف الحركة وتطلعاتها في جميع ميادين العلاقات الدولية.

٣٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أن التشاور واحد من أسس حركة عدم الانحياز ودعوا إلى العمل المشترك للحركة في إطار المؤتمرات والاجتماعات الدولية الهامة كوسيلة لدعم مواقف الحركة وتطلعاتها في جميع ميادين العلاقات الدولية.

٣٣ - وركز وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على دور حركة عدم الانحياز في دعم النمو الاقتصادي والتنمية في بلدان عدم الانحياز وأعربوا عن تصميمهم على إعادة تنشيط برامج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين أعضائها. ورأوا في هذا الصدد أن البرامج الجديدة للتعاون الاقتصادي والتقني يجب أن تكون واقعية وأن تتركز في المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تساعد على تعزيز الموارد الشحيحة وتوفر قيمة كلية ذات أهمية لبلدان حركة عدم الانحياز.

٣٤ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن التضامن بين أعضاء الحركة أمر لا غنى للحركة عنه، ولا سيما عندما تتعرض بلدان الحركة لخطر خارجي عن طريق أعمال العدوان أو التهديد باستخدام القوة أو التدابير القسرية من طرف واحد، وذلك كله يعتبر، بحكم طبيعته، منافياً لمبادئ الحركة وللقانون الدولي.

خطة للسلام

٣٥ - لاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه ينبغي مواصلة بذل الجهود للخروج بموقف موحد بشأن عناصر "خطة للسلام" وملحقها، مع مراعاة مصالح جميع أعضاء الحركة. وسلموا بأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تنطبق على العناصر الواردة في "خطة للسلام" وملحقها.

٣٦ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة قيام الأمم المتحدة فوراً بتنفيذ ما قرره في مرفقي قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١، ولا سيما في مجال الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. ونبهوا أيضاً إلى الطلب الموجه إلى رئيس الجمعية العامة للتشاور بشأن إمكانية مواصلة الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعني بـ "خطة للسلام" في مجالات بناء السلام بعد انتهاء النزاع

والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، على أساس ما أنجز من أعمال في هذه المجالات وبهدف اختتام أعماله.

٣٧ - وذكر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأن فرض الجزاءات مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى بلدان عدم الانحياز. وأكدوا مرة أخرى أنه لا ينبغي النظر في فرض جزاءات عملاً بالميثاق إلا بعد استنفاد جميع سبل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بموجب الفصل السادس من الميثاق وبعد النظر الشامل في آثار هذه الجزاءات على المديين القصير والطويل. إن الجزاءات أداة غليظة يطرح استخدامها أسئلة أخلاقية أساسية عن المعاناة التي تتعرض لها المجموعات الضعيفة في البلد المستهدف وهل تعد وسيلة مشروعة لممارسة الضغط أم لا. إن الجزاءات لا تستهدف المعاقبة أو التأديب بأي صورة أخرى.

٣٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أنه ينبغي تحديد أهداف نظم الجزاءات تحديداً واضحاً. ويجب رفع الجزاءات حالما تتحقق الأهداف. ويتعين فرض الجزاءات لفترة زمنية محددة وارتكازها على أسباب مشروعة يمكن تبريرها. ولا بد من التحديد الواضح للشروط المطلوبة من البلد أو الطرف الذي تفرض عليه الجزاءات وأن يعاد فيها النظر بشكل دوري. ويجب رفض المحاولات التي تستهدف فرض الجزاءات أو تمديد فترة تطبيقها لتحقيق غايات سياسية.

٣٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أيضاً أنه يتعين أن تشمل جميع نظم الجزاءات تدابير محددة ومناسبة تكفل وصول الإمدادات الإنسانية إلى السكان الأبرياء المتأثرين. وينبغي أيضاً بذل الجهود لضمان ألا تؤثر نظم الجزاءات على القدرة الإنمائية للبلد المستهدف تأثيراً سيئاً.

٤٠ - وركز وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن عمل لجنة الجزاءات يتطلب مزيداً من التحسين. وفي هذا الصدد رحب الوزراء بالاقتراحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز في الفريق الفرعي المعني بالجزاءات والتابع للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بـ "خطة للسلام". ودعوا مكتب التنسيق إلى مواصلة بذل الجهود لتنفيذ هذه الاقتراحات.

٤١ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة تفعيل المادة ٥٠ من الميثاق، ولا سيما عن طريق إنشاء آلية، يكون هناك صندوق ضمن مكوناتها، لتقديم الغوث إلى البلدان الثالثة التي تتأثر بجزاءات الأمم المتحدة.

٤٢ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود كذلك عن قلقهم إزاء ازدياد ورود مصطلح "العمل الوقائي" مع عدم وجود تعريف أو فهم متفق عليه لهذا المصطلح ومع التحديد القاصر لآثاره على أنشطة الأمم المتحدة ومواردها. وحثوا الجمعية العامة على وضع مبادئ توجيهية للأمم المتحدة في هذا الشأن.

٤٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أنه دون المساس باختصاص الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والأدوار التي يقوم بها كل منها في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع،

يتعين أن تقوم الجمعية العامة بالدور الرئيسي في صياغة هذه الأنشطة. وسلموا في هذا الصدد أيضاً بأهمية الأعمال المنسقة التي تقوم بها الوكالات الدولية لتوفير الدعم للنشط لبرامج التعمير والإصلاح الوطنية، بما في ذلك تعزيز ثقافة السلام التي تمهد السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعزيز الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها وتنشيطها وإرساء الديمقراطية فيها

٤٤ - لاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق باقتراحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام في تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". ونوّهوا بالموقف البناء والمرن الذي اتخذته أعضاء حركة عدم الانحياز في المناقشات التي دارت بشأن القرارات السالف ذكرها.

٤٥ - وسلم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأهمية تعزيز الأمم المتحدة إزاء تحديات الألفية الجديدة وشددوا في هذا السياق على ضرورة وجود إشراف واستعراض حكوميين دوليين وثيقين فيما يتصل بتنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ ألف وباء بشأن اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام في تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، فضلاً عن إجراء تقييم مستمر لآثار هذه القرارات. ومع تنفيذ هذه القرارات، شددوا أيضاً على ضرورة مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في سياق النظر في هذه القرارات، بما في ذلك المواضيع والجوانب التي اتفقت الأغلبية الكاسحة على وضع مبادئ توجيهية محددة وواضحة بشأنها.

٤٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن الحكم على نجاح الإصلاحات لا يكون إلا من خلال التحسينات الحقيقية في عمل الأمم المتحدة وقدرتها على إحداث تأثير محسوس على حياة جميع الشعوب، ولا سيما مواطني البلدان النامية. وشددوا على وجوب التركيز في أي جهود أخرى تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة على تعزيز دور المنظمة في دعم التنمية. وشددوا في هذا الصدد على ترحيبهم هم ومجموعة الـ ٧٧ بإنشاء منصب نائب للأمين العام تناط به مهمة "النهوض بصورة الأمم المتحدة ودورها القيادي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الجهود الإضافية المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة بوصفها مركزاً رائداً في مجال السياسات الإنمائية والمساعدة الإنمائية".

٤٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أنه يتعين أن تحافظ عملية الإصلاح على مركزية وعلو شأن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وولايات الجمعية العامة. وينبغي أيضاً أن تتيح العملية للمنظمة مجابهة تحديات العصور الحديثة. وفي هذا الشأن، أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أهمية الجمعية العامة بصفتها أعلى هيئة للتداول وصنع القرارات في الأمم المتحدة تشارك فيها جميع الدول

الأعضاء على قدم المساواة. وشددوا على أن أي اقتراحات للإصلاح تشكك في أهمية الجمعية العامة ستكون غير مقبولة.

٤٨ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الإعراب عن قلقهم الذي أبدوه في المؤتمر الوزاري الثاني عشر في نيودلهي إزاء إضعاف دور وعمل الجمعية العامة، وهي الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء، وطالبوا بإعادة التوازن بين دورها ودور مجلس الأمن على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق ينبغي تشجيع المسؤولية الواجبة لمجلس الأمن أمام الجمعية العامة. وأشار الوزراء أيضاً إلى اختتام عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، ودعوا إلى التنفيذ التام للتوصيات الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤١.

٤٩ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على وجوب مناقشة اقتراحات الأمين العام التي تحتاج إلى مزيد من نظر الجمعية العامة من خلال إجراء مفتوح وشفاف، ولا ينبغي تقييدها بإطار زمني مفروض. وفي هذا الصدد يتعين أن تتاح لجميع الوفود فرصة الاشتراك بفعالية في المناقشات والمفاوضات المتعلقة بجميع الاقتراحات.

٥٠ - وناقش وزراء الخارجية ورؤساء الوفود اقتراح الأمين العام المتعلق بالمهل الزمنية للمبادرات الجديدة و/أو الولايات المقبلة للأمم المتحدة وشددوا، في هذا الصدد، على وجوب قيام الجمعية العامة على وجه الاستعجال بدراسة وتقييم شاملين ومستمرين للاقتراح في جميع جوانبه، وخصوصاً أثره على برامج المنظمة وأنشطتها، على أن تأخذ في الاعتبار التام نطاقه وتنوعه الواسعي النطاق، فضلاً عن آليات التقييم الراهنة. وأوعزوا إلى أعضاء الحركة أن يكونوا يقظين بصدد هذا الاقتراح وأن يبحثوه بعمق وعلى أساس مستمر في غضون نظر الجمعية العامة في هذه المسألة. وأكدوا من جديد في هذا المضمار أن الخطة المتوسطة الأجل تعتبر الموجه الأساسي للأمم المتحدة في مجال السياسة العامة وأكدوا من جديد، في هذا الصدد، قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣.

٥١ - ونوه وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضاً بالحاجة الماسة إلى مواصلة تنشيط الآليات القائمة في إطار حركة عدم الانحياز من أجل خلق وتعزيز موقف البلدان النامية في جميع مسائل الإصلاح المعلقة، ودعوا بعثاتهم الدائمة في نيويورك إلى العمل بنشاط في هذا الصدد.

٥٢ - واستعرض وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التغييرات المؤسسية التي أدخلت على الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن تنسيقه من الأنشطة المتصلة بتخفيف حدة الكوارث الطبيعية والإغاثة منها والتأهب لها. ورحبوا بإنشاء منصب منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية الذي سيواصل تنسيق الإغاثة الطارئة والمساعدة المقدمة إلى البلدان المتأثرة. وشدد الوزراء على وجوب أن تكون المساعدة الإنسانية حيادية ومنزهة، وأن تقدم بناء على طلب البلد المعني، وأن تحترم تماماً سلامة هذا البلد الإقليمية وسيادته. وأعربوا عن أملهم أن يوفر

الجزء المستقل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بـ"المسائل الإنسانية" التصور اللازم لهذه المسألة وأن يفيد في التشجيع على تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية.

٥٣ - وأجرى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود استعراضاً شاملاً للمناقشات التي دارت بشأن إصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله، في ضوء ورقات المواقف التي اعتمدها الحركة في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٥ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٦، وورقة التفاوض الصادرة عن الحركة والمؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٧، ومقررات مؤتمر قمة قرطاجنة والمؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي يومي ٧ و ٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، والمقررات التي اتخذت في هذا الشأن في الاجتماع الوزاري المعقود في نيويورك في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

٥٤ - ووفقاً لإعلان نيودلهي بشأن ضرورة التوصل إلى اتفاق عام، أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى عزمهم على أن يتخذ أي قرار يتضمن تعديلاً للميثاق بأغلبية ثلثي أعضاء الأمم المتحدة المشار إليها في المادة ١٠٨ من الميثاق.

٥٥ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أن المناقشات التي جرت في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن أظهرت أنه على الرغم من التقاء وجهات النظر بشأن عدد من القضايا، لا تزال هناك خلافات كبيرة حول مسائل أخرى كثيرة. ولاحظوا أن الفريق العامل المفتوح العضوية قد استأنف مناقشاته، وأكدوا ضرورة الحفاظ على وحدتها وتضامنها فيما يتعلق بهذه القضية الحيوية. وأكدوا من جديد أنه ينبغي للحركة خلال المفاوضات القادمة أن تواصل الالتزام بالتوجيهات التي أعطاها مؤتمر قمة قرطاجنة والتي تتضمنها ورقات المواقف الصادرة عن الحركة. وسوف تسترشد الحركة بالاعتبارات التالية عند تناول قضية إصلاح مجلس الأمن خلال المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة:

أ - ينبغي اعتبار إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته جزءاً لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر يراعي مبدأ تساوي الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، فضلاً عن ضرورة الشفافية والمساءلة، وإرساء الديمقراطية في أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عملية صنع القرار فيه؛

ب - إن بلدان عدم الانحياز ممثلة تمثيلاً ناقصاً بدرجة صارخة في المجلس، ولهذا ينبغي تصحيح هذا التمثيل الناقص عن طريق توسيع المجلس من أجل تعزيز مصداقيته، ولكي يعبر عن الشخصية العالمية للهيئة الدولية، ولتصحيح الاختلالات الحالية في تشكيل مجلس الأمن بصورة شاملة؛

ج - ينبغي أن يتم تحديد نطاق توسيع مجلس الأمن وطبيعة ذلك التوسيع وإجراءاته على أساس مبدأي التوزيع الجغرافي العادل وتساوي الدول في السيادة. ولا ينبغي أن يتم توسيع المجلس أو توسيع عضويته بشكل جزئي أو انتقائي على حساب البلدان النامية. ولن تقبل الحركة محاولات استبعادها من أي توسيع لعضوية المجلس؛

د - ينبغي زيادة العضوية في مجلس الأمن بما لا يقل عن ١١ عضوا استنادا إلى مبدأي التوزيع الجغرافي العادل وتساوي الدول في السيادة؛

هـ - ينبغي أن تكون عملية التفاوض ديمقراطية وواضحة بصورة حقيقية، وينبغي أن تجري المفاوضات حول كافة الجوانب وفي جميع الأحوال ضمن إطار مفتوح العضوية.

ملاحظة: حذفت الفقرات من ٥٦ إلى ٦٠ من الوثيقة CB/MM-Doc.4/Rev.4 على أساس أنها كانت فقرات فرعية للفقرة ٥٥.

٦١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن الجهود المبذولة لإعادة تشكيل مجلس الأمن ينبغي ألا تخضع لأي إطار زمني مفروض. ومع التسليم بأهمية معالجة هذه المسألة على أساس الاهتمام العاجل، فإنه ينبغي بذل كل جهد للبت في هذه المسألة قبل التوصل إلى اتفاق عام.

٦٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد اقتراح الحركة بأنه إذا لم يتم الاتفاق على فئات العضوية الأخرى، فإنه ينبغي أن يقتصر التوسع في الوقت الحاضر على فئة العضوية غير الدائمة.

٦٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد اقتراح الحركة بضرورة تقليص حق النقض بغرض إلغائه، وأنه ينبغي تعديل الميثاق بحيث لا يستخدم حق النقض، كخطوة أولى، إلا بالنسبة للإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

٦٤ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الحاجة إلى أن تتبع الحركة نهجا متماسكا ومنسقا في المناقشات المقبلة داخل الفريق العامل المفتوح العضوية. وإدراكا منهم لأهمية التوصل إلى اتفاق عام كما عبر عنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦/٤٨، فقد طالبوا بإجراء مناقشات كاملة للاقتراحات المختلفة التي قدمت إلى الفريق العامل.

٦٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية تعزيز شفافية مجلس الأمن عن طريق تحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه. وطالبوا الفريق العامل المفتوح العضوية بأن يوافق على تدابير محددة وموضوعية ينفذها مجلس الأمن، وتعتمدها الجمعية العامة، استنادا إلى التدابير المقترحة في ورقة التفاوض الخاصة بحركة عدم الانحياز بشأن المجموعة الثانية من القضايا. وحثوا مجلس الأمن أيضا على إضفاء

الطابع المؤسسي على هذه التدابير، وأكدوا أن الالتزام بإضفاء الطابع المؤسسي على مثل هذه التدابير ينبغي أن يكون عنصراً في اتفاق شامل لإصلاح مجلس الأمن.

٦٦ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٣/٥١، وفي هذا الصدد طالبوا بإدخال تحسينات كبيرة على التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. كما حثوا مجلس الأمن على تقديم تقارير خاصة عند الضرورة إلى الجمعية العامة وفقاً للمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

٦٧ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للمشاركة الإيجابية لبلدان عدم الانحياز في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح الأمم المتحدة وإسهامها في أعماله، وشجعوا هذه البلدان على الاستمرار في تعزيز مواقف حركة عدم الانحياز في هذا المحفل وغيره.

٦٨ - ونوه وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالطابع الحكومي الدولي للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. وقالوا إن الجهود من أجل تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة وهيئاتها ينبغي أن تبذل من خلال الترتيبات الاستشارية الراهنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الحالة المالية للأمم المتحدة

٦٩ - أعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء تدهور الحالة المالية للمنظمة وأكدوا من جديد أن السبب الرئيسي للأزمة المالية ما زال هو امتناع بلدان متقدمة النمو معينة عن سداد أنصبتها المقررة في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام بالكامل ودون شروط وفي موعدها.

٧٠ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود جميع البلدان التي عليها متأخرات على تسديد المبالغ المستحقة عليها دون مزيد من التأخير ودفع أنصبتها المقبلة بالكامل وفي موعدها ودون فرض شروط مسبقة.

٧١ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضاً عن قلقهم إزاء استمرار اقتراض الأموال من صندوق حفظ السلام من أجل الميزانية العادية، مما يؤدي إلى التأخر في تسديد مستحقات البلدان المساهمة بقوات والمالكة للمعدات المقدمة، ولا سيما بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. وحثوا جميع الدول الأعضاء بقوة على الوفاء بالالتزامات القانونية التي تحملتها بمقتضى الميثاق لوضع حد لهذه الممارسة الشاذة. وحثوا جميع البلدان التي عليها متأخرات على دفع أنصبتها في أقرب وقت ممكن لتفادي استمرار هذه الممارسة.

٧٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن نفقات عمليات حفظ السلام هي نفقات للأمم المتحدة يتعين أن تتحملها الدول الأعضاء عملاً بأحكام الميثاق ذات الصلة، وكذلك الجدول الخاص الحالي للأنصبة المقررة الذي حدده قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د-٤) المؤرخ حزيران/يونيه ١٩٦٣ وقرارها ٣١٠١ (د-٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، التي تأخذ في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الأمن، إلى جانب اعتبارات اقتصادية أخرى. ولذلك يتعين دفع هذه الأنصبة بالكامل وفي موعدها ودون شروط. وأكدوا كذلك وجوب إضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ والمبادئ التوجيهية لتقاسم تكاليف عمليات حفظ السلام الواردة في القرارين ١٨٧٤ (د-٤) و ٣١٠١ (د-٢٨) واعتمادها على أساس دائم.

٧٣ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد أهمية الأخذ بمبدأ القدرة على الدفع كمعيار أساسي في قسمة نفقات المنظمة. ولاحظوا باهتمام أن جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ قد وضع في اعتباره الظروف الاقتصادية للبلدان النامية. وأكدوا من جديد رفضهم لأي محاولة من جانب واحد لتعديل جدول الأنصبة من خلال اشتراطات منافية لمبادئ الأمم المتحدة. وشددوا على أن خفض الحد الأقصى في جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية سيشوّه مبدأ القدرة على الدفع وبالتالي فهو غير مقبول.

٧٤ - وفي حين ذكر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بقرارات الجمعية العامة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، فإنهم شددوا على الحاجة إلى موارد كافية لتنفيذ جميع الأنشطة والبرامج الصادر بها تكليف تنفيذاً كاملاً.

٧٥ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء المبادرة المتعلقة بالتوصيف المتعسف لمختلف برامج الأمم المتحدة وأنشطتها باعتبارها تكاليف غير برنامجية، وهو ما يحتمل أن يؤثر سلباً على قدرة المنظمة على الاضطلاع بما تكلف به من برامج وأنشطة. ولما كانوا يلاحظون أن جميع أنشطة الأمم المتحدة تندرج في برامج، فقد حثوا الأمين العام على عدم إجراء أي استعراض من هذا القبيل قبل الرد على جميع الأسئلة الفنية التي طرحتها عدة دول أعضاء وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٧٦ - وأعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد أن جميع الأنشطة والبرامج الصادرة بها تكليف يجب أن يضطلع بها موظفون مدنيون دوليون وفقاً للمادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. ورحبوا بالأحكام ذات الصلة بالاستغناء التدريجي عن الأفراد المقدمين دون مقابل، الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ و ١٢/٥٢ بء و ٢٢٠/٥٢. وشددوا على وجوب الإسراع بالاستغناء التدريجي عن الأفراد المقدمين دون مقابل عملاً بالقرار ٢٤٣/٥١.

٧٧ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٢ وأعربوا عن قلقهم إزاء النصيب الضئيل لبلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية في مشتريات الأمم المتحدة. وأكدوا أيضاً أن مشتريات الأمم المتحدة يجب أن تتم على أوسع نطاق جغرافي ممكن، مع إعطاء معاملة تفضيلية للبلدان

النامية في حالة تساوي جهات البيع في الأهلية. وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود كذلك على وجوب أن تكون قائمة الموردين للأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة. ولا بد عند إصدار عقود الشراء من إعطاء الأسبقية للدول الأعضاء التي تكون قد وفّت بالتزاماتها المالية قبْل الأمم المتحدة.

المنظمات الإقليمية

٧٨ - أبرز وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الترتيبات والتنظيمات الإقليمية، التي تتألف من بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، في تعزيز السلم والأمن والتعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي.

٧٩ - وفي حين أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع أساساً على عاتق الأمم المتحدة، شددوا على أنه ينبغي في هذا الصدد ألا يحل دور الترتيبات أو التنظيمات الإقليمية محل دور الأمم المتحدة بأي شكل من الأشكال أو يتحايل على التطبيق الكامل للمبادئ الإرشادية للأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

٨٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً أن عملية التشاور والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والترتيبات أو التنظيمات الإقليمية، على أساس أحكام الفصل السابع من الميثاق واستناداً إلى ولاية كل منها ونطاق عضويتها وتركيبها، هي عملية مفيدة يمكن أن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

٨١ - وأعلن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن الترتيبات الإقليمية بشأن التعاون الاقتصادي يمكن أن تسهم في تنمية ونمو الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وما إلى ذلك من سبل. وأكدوا ضرورة الالتزام الصارم بالنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار نظام للتجارة مفتوح ومتعدد الأطراف ومنصف ولا تمييز فيه.

الحق في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار

٨٢ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد استمرار التمسك بالحق الأساسي لجميع الشعوب في تقرير المصير الذي تعد ممارسته، في حالة الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي، أمراً أساسياً للقضاء على جميع هذه الحالات وضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأدانوا بشدة القمع الوحشي الجاري للألماني المشروعة في تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي في مختلف أنحاء العالم.

٨٣ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى التنفيذ الكامل لما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الثقافية للشعوب التي كانت تحت الحكم الاستعماري وحثوا على دفع التعويض الملائم.

٨٤ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على حق جميع الشعوب التي سقطت تحت نير الاستعمار في اتخاذ جميع التدابير للحصول على تعويض عادل عن الأضرار والخسائر البشرية والمادية التي عانتها نتيجة للاستعمار. وأكدوا من جديد ما ورد في البيان الختامي لمؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز من أن البلدان الاستعمارية يتعين عليها أن تتحمل نتائج احتلالها للبلدان النامية.

٨٥ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع الارتياح قيام دول ومنح الاستقلال لشعوب كانت خاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي. وأكدوا من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعوب الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، بصرف النظر عن حجم الإقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة. وجددوا التزامهم بالإسراع في القضاء الكامل على الاستعمار وأيدوا التنفيذ الفعال لخطة عمل عقد إنهاء الاستعمار. وفي هذا السياق، ينبغي تنفيذ مبدأ تقرير المصير فيما يتعلق بالأقاليم الباقية في إطار برنامج العمل وفقا لرغبات الشعوب عملا بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة.

٨٦ - وفي سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)، أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً أن أي محاولة تستهدف زعزعة الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما بصورة جزئية أو كلية تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٨٧ - وذكر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأنه ستحل في عام ١٩٩٨ الذكرى السنوية المائة لاحتلال دولة أجنبية لإقليم بورتوريكو، وأكدوا مجدداً حق شعب بورتوريكو في تقرير مصيره وفي الاستقلال على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥). وطالبوا لجنة الـ ٢٤ التابعة للأمم المتحدة بالنظر في هذه المسألة في دورتها لعام ١٩٩٨. وأحاطوا علماً بالعملية التشريعية الجارية الآن في مجلس شيوخ الولايات المتحدة واعتماد مجلس نواب الولايات المتحدة لما يسمى "تعديل يونغ" المتعلق بالمركز السياسي لبورتوريكو، وشددوا على أن عملية تقرير مصير تتصل بالمركز السياسي لشعب بورتوريكو في المستقبل يجب أن تتم وفقاً للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٨٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد دعمهم القوي للجنة الـ ٢٤ وأعربوا عن رغبتهم في أن يستمر تزويد هذه الهيئة، وفقاً لعملية إصلاح الأمم المتحدة، بالموارد البشرية والمالية المناسبة التي تستهدف مواصلة عملها بنشاط لتقرير مصالح الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل، وهو ما يحتاج إلى عدد من الإجراءات، مثل البعثات الزائرة والحلقات الدراسية الإقليمية. ولهذا الغرض دعوا مرة أخرى الدول القائمة بالإدارة إلى دعم أنشطة اللجنة دعماً كاملاً.

المرتزقة

٨٩ - أدان وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ممارسة تجنيد أو تمويل أو تدريب أو نقل أو استخدام أو دعم المرتزقة بوصفها انتهاكاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأعربوا من جديد عن اقتناعهم بأن الارتزاق بجميع أشكاله يعد عقبة في طريق السلام وممارسة بلدان عدم الانحياز لسيادتها. وهذا يعرّض للخطر الأمن القومي للدول، وبخاصة الدول الصغيرة، وكذلك سلامة واستقرار الدول المتعددة الأعراق، ويحول دون ممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها. ولذلك حثوا على الانضمام إلى أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٠/٤٩، ولا سيما دعوتها للدول إلى النظر في إمكان توقيع الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وأكدوا من جديد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٢/٥٢.

٩٠ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء عدم التنفيذ الكامل لمختلف قرارات واتفاقيات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن الارتزاق. ولهذا الغرض ناشدوا جميع البلدان تنفيذ هذه القرارات والاتفاقيات تنفيذاً غير مشروط.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٩١ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الحادي عشر المعقود في القاهرة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٩٢ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٥١ هاء بشأن المعدلات النموذجية الموحدة لدفع استحقاقات الوفاة والعجز للجنود العاملين في خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٩٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً أن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق التبرعات ينبغي ألا يؤثر على قرارات مجلس الأمن بشأن إنشاء عمليات لحفظ السلام أو يخل بولايات هذه العمليات. وشددوا على ضرورة إجراء مشاورات منتظمة مؤسسية بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن. وأكدوا أيضاً ضرورة التمييز بين عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية.

٩٤ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن تقديرهم الكامل للدور الهام الذي تؤديه لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ورحبوا بتوسيعها، وأكدوا أنها تعتبر المحفل المختص المنوط به إجراء استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها.

٩٥ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء هيكل التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، الذي تمثل فيه الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تمثيلاً ناقصاً. وأحاطوا علماً بما أكدّه الأمين العام للأمم المتحدة من أنه سيتم بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الاستغناء تدريجياً عن الموظفين المعارين في الإدارة والاستغناء تدريجياً عن باقي الموظفين المعارين في عام ١٩٩٩ على النحو الوارد في وثيقة الأمم المتحدة A/52/710. غير أنهم أعربوا مرة أخرى عن اعتقاد حركة عدم الانحياز أنه يمكن الاستغناء تدريجياً عن الأفراد المقدمين دون مقابل في إدارة عمليات حفظ السلام قبل هذا الموعد المضروب أيضاً.

٩٦ - ومع تمسك وزراء الخارجية ورؤساء الوفود برأيهم في وجوب بذل كل جهد للتعجيل بهذه العملية، فإنهم كرروا دعوتهم إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يتم توظيف وتعيين الموظفين في الوظائف التي كان يشغلها الموظفون المعارون وفقاً لما تتطلبه المادتان ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونوهوا بشكل خاص بأهمية تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن.

٩٧ - وأبدى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ارتياحهم لأعمال الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز والمعني بعمليات حفظ السلام الذي ترأسه تايلند، على أساس أنها تسهم في تعزيز تنسيق مواقف وفود عدم الانحياز إزاء هذه المسألة المهمة.

٩٨ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم لمبادرة قلة من بلدان حركة عدم الانحياز إلى إنشاء فرقة جاهزة فائقة الاستعداد خاصة بها لا تشكل جزءاً من نظام الأمم المتحدة للفرق الجاهزة. وأكدوا من جديد في هذا الصدد أن نظام الأمم المتحدة هذا يعتبر أداة هامة لزيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسرعة نشر هذه العمليات. وأكدوا مجدداً أيضاً أن تخطيط ونشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن يتما في إطار نظام الأمم المتحدة للفرق الجاهزة الذي يتاح الاشتراك فيه لجميع الدول الأعضاء. وأحاطوا علماً بما أكدته الأمانة العامة للأمم المتحدة من أن هذا النظام يقوم على مساهمات من فرادي الدول الأعضاء وأنه ليس هناك فرقة للأمم المتحدة لحفظ السلام.

٩٩ - وأبدى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالغ قلقهم إزاء التأخير المستمر في ردّ تكاليف القوات والمعدات المؤجرة المملوكة للقوات إلى بلدانهم. فهذا التأخير في رد التكاليف يسبب مشقة لكل البلدان المساهمة بقوات وبمعدات، وبخاصة بلدان حركة عدم الانحياز، ويؤثر بشكل ضار على قدرتها وربما على رغبتها في الاشتراك في عمليات حفظ السلام.

١٠٠ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى اقتراحات الأمين العام بشأن إصلاح نظام الشراء التي وردت في الوثيقة A/52/534، مؤكدين الأهمية الحاسمة لشراء السلع والخدمات الداعمة لعمليات حفظ السلام في الوقت المناسب وبشكل كفء وشفاف وفعال من حيث التكاليف. وأكدوا من جديد في هذا الصدد ضرورة العمل على زيادة مشتريات الأمم المتحدة من البلدان النامية، ولا سيما بلدان حركة عدم الانحياز.

نزع السلاح والأمن الدولي

١٠١ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أنه بانتهاء الحرب الباردة، لم بعد هناك مبرر للاحتفاظ بترسانات نووية أو لوجود مفاهيم للأمن الدولي قائمة على تعزيز وتطوير التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي. ولاحظوا مع الترحيب شتى المبادرات الدولية التي تؤكد أن الفرصة متاحة الآن أمام المجتمع الدولي، وقد انتهت الحرب الباردة، لمواصلة نزع السلاح النووي كأولوية عليا. ولاحظوا أيضاً أن الحالة الراهنة التي تصرّف فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن هذه الأسلحة توفر مزايا أمنية فريدة وبالتالي تحتكر حق امتلاكها هي حالة تمييزية للغاية وغير ثابتة ولا يمكن استمرارها. فهذه الأسلحة لا تزال تشكل خطراً على بقاء البشرية. وأشاروا إلى أن مؤتمر قمة قرطاجنة دعا إلى اعتماد خطة عمل لإزالة الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة. ودعوا المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الانضمام إليهم في التفاوض على تدابير عالمية وغير تمييزية لنزع السلاح وعلى تدابير متفق عليها لبناء الثقة وفي تنفيذ هذه التدابير.

١٠٢ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود دعوتهم لمؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة، كأولوية عليا، تشرع في عام ١٩٩٨ في مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية للأسلحة النووية. ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يضع في اعتباره جميع الآراء والاقتراحات ذات الصلة بهذه المسألة التي قدمت إليه. وشددوا أيضاً على ضرورة إبرام اتفاق عالمي متعدد الأطراف ملزم قانوناً تتعهد جميع الدول بموجبه بالقضاء التام على الأسلحة النووية. وأعربوا في هذا الصدد عن أسفهم لاتخاذ بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مواقف متصلبة حالت دون بدء مؤتمر نزع السلاح لهذه المفاوضات.

١٠٣ - وفي هذا الشأن أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أن عدداً من بلدان حركة عدم الانحياز قد اتخذت مبادرات جماعية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة لإبراز ضرورة القيام بعمل عاجل في مجال نزع السلاح النووي على النحو الذي طلبه مؤتمر قمة قرطاجنة. وأقروا بجميع الاقتراحات المفيدة التي تقدم بها أعضاء حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي، بما في ذلك العمل المجدي الذي قام به أعضاء حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح إذ وضعوا برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة.

١٠٤ - وأبدى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود قلقهم إزاء نكوص الدول الحائزة للأسلحة النووية عن إعلان التزام حقيقي بشأن النزع الكامل للسلاح النووي وتقديم ضمانات شاملة وغير مشروطة وملزمة قانوناً في مجال الأمن السلمي لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وحثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على الشروع فوراً في مفاوضات بشأن هذه الضمانات واختتامها دون تأخير.

١٠٥ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إنشاء لجنة مخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، في مؤتمر نزع السلاح، للتفاوض بشأن تقديم ضمانات شاملة وغير مشروطة وملزمة قانوناً إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٠٦ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد إلى فتوى محكمة العدل الدولية التي جاء فيها: "هناك التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبإنجاز هذه المفاوضات". وجددوا في هذا الصدد دعوتهم للدول إلى الوفاء فوراً بهذا الالتزام وذلك بالشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي إلى الإبرام المبكر لاتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداث أو إنتاج أو تجريب أو نشر أو تخزين أو نقل الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أو استخدامها وتنص على إزالة هذه الأسلحة.

١٠٧ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بقلق استمرار القيود التي لا مبرر لها على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة في الأغراض السلمية إلى البلدان النامية. وأكدوا أن الشواغل المتعلقة بالانتشار يمكن أن تعالج بشكل أفضل عن طريق اتفاقات تتم بمفاوضات متعددة الأطراف وتكون عالمية وشاملة وغير تمييزية. ولا بد في ترتيبات مراقبة عدم الانتشار من أن تكون شفافة ويتاح الاشتراك فيها لجميع الدول، وأن تكفل عدم فرض قيود على ما تحتاج إليه البلدان النامية من أجل تنميتها المستمرة من المواد والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة في الأغراض السلمية. وأعلنوا أيضاً في هذا المقام رفضهم القوي لمحاولات أي دول أعضاء لاستخدام التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة لتحقيق أغراض سياسية بما يتنافى مع النظام الأساسي لهذه الوكالة.

١٠٨ - وتمشياً مع المقررات التي اتخذها مؤتمر عام ١٩٩٥ للاستعراض والتمديد، الذي عقدته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، طالب وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأطراف في المعاهدة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالوفاء بالتزاماتها، وخصوصاً ما يتصل منها بالمادة السادسة من المعاهدة. وأكدوا أيضاً الحاجة إلى ضمان وتيسير ممارسة جميع الدول لحقها غير القابل للتصرف في استحداث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز في ظل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتعين التنفيذ التام للتعهدات بتيسير المشاركة في أقصى قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٠٩ - وأحاط وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية علماً مع الأسف بنتيجة مداوالات اللجنة التحضيرية الثانية المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٨. وأبدوا أسفهم كذلك لعجز اللجنة عن تحقيق نتيجة ملموسة نتيجة لإصرار أحد الوفود على تأييد السياسات النووية لغير طرف في المعاهدة. ودعوا اللجنة إلى الانخراط على الفور، حتى

وقت عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ وخلالها، في الأعمال الموضوعية من أجل التنفيذ الفعلي للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة والتعهدات الواردة في وثيقة المبادئ والأهداف لعام ١٩٩٥ والقرارات المتعلقة بالشرق الأوسط. ودعوا اللجنة التحضيرية كذلك إلى تخصيص وقت محدد في دوراتها المقبلة للتداول بشأن الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها لبذل جهود منتظمة ومتدرجة للقضاء على الأسلحة النووية، وإلى العمل، فيما يتصل بالمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠، على إنشاء هيئة فرعية تتبع لجنته الرئيسية للتداول بشأن ما يلزم اتخاذه من خطوات عملية لبذل جهود منتظمة ومتدرجة للقضاء على الأسلحة النووية.

١١٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد عدم جواز المساس بالأنشطة النووية السلمية وأن أي هجوم أو تهديد بالهجوم على المرافق النووية السلمية - سواء كانت عاملة أو قيد الإنشاء - يشكل خطراً كبيراً على البشر والبيئة ويعتبر انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وللوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأقروا بالحاجة إلى صك شامل يتحقق بمفاوضات متعددة الأطراف ويحظر الهجوم أو التهديد بالهجوم على المرافق النووية المخصصة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١١١ - ورحب وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتزايد عدد التصديقات على الاتفاقية ودعوا جميع الحائزين المعروفين للأسلحة الكيميائية والدول الأخرى التي لم تصدق بعد على الاتفاقية إلى التصديق عليها في أقرب وقت ممكن لتحقيق عالميتها. وشددوا أيضاً على ضرورة التعجيل بالتسوية المرضية للمسائل غير المسوّاة في إطار منظمة منع الأسلحة الكيميائية، وذلك لتمهيد السبيل لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً وتاماً وغير تمييزي. وكرروا في هذا السياق دعوتهم للبلدان المتقدمة النمو إلى تشجيع التعاون الدولي عن طريق نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات التي تستخدم في الأغراض السلمية في المجال الكيميائي وإزالة جميع القيود التمييزية التي تتعارض مع نص الاتفاقية وروحها.

١١٢ - ومع تأكيد أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسلمية تمنع بطبيعتها استخدام الأسلحة البيولوجية، أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد ما قرره المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسلمية من أن استخدام الدول الأطراف، بأي شكل وفي أي ظروف، لعوامل أو سموم بيولوجية ميكروبية أو غيرها تتعارض من أغراض الحماية أو الوقاية أو غيرها من الأغراض السلمية يعتبر بالفعل خرقاً للمادة ١ من الاتفاقية. ولاحظوا في هذا الصدد أن جمهورية إيران الإسلامية تقدمت رسمياً باقتراح لتعديل المادة ١ من الاتفاقية بحيث تشمل حظر استخدام الأسلحة البيولوجية وحثوا على سرعة الرد من جانب الدول الأطراف على استفسارات الودعاء بشأن هذا الاقتراح. ولاحظ الوزراء التقدم الذي تحقق حتى الآن في التفاوض بشأن وضع بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسلمية وأكدوا من جديد قرار المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي حث فيه الفريق المخصص على إنجاز المفاوضات في أقرب وقت ممكن قبل بدء المؤتمر الاستعراضي الخامس وعلى تقديم تقريره، الذي سيعتمد بتوافق الآراء، إلى الدول الأطراف للنظر

فيه في مؤتمر خاص. ومن هنا وجب تفادي المهل الزمنية غير الواقعية. وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء أي محاولات لتضييق نطاق المسائل المتعلقة بالمادة العاشرة من الاتفاقية والحد من أهميتها. إن كفالة الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا التي تستخدم في الأغراض السلمية أمر ضروري للحفاظ على المصالح الاقتصادية للبلدان النامية. ومن هنا فإن تحقيق تقدم كبير في دعم تطبيق المادة العاشرة وإعمالها بشكل كامل يعتبر أمراً لا غنى عنه لإبرام صك مقبول عالمياً وملزم قانوناً يهدف إلى دعم الاتفاقية.

١١٣ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ إزاء النقل والتداول غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها وانتشارها في كثير من البلدان، مما يشكل تهديداً خطيراً للسكان وللأمن القومي والإقليمي، كما أنها تعتبر عاملاً يساعد على زعزعة استقرار الدول. وحثوا الدول على اتخاذ خطوات للمواجهة الفعالة للمشكلة المتزايدة للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق إجراءات إدارية وتشريعية، حيث إن هذه المشكلة تساعد على زيادة التوترات التي تؤدي إلى مشاحنات وصراعات وإرهاب، كما تؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة. وفي هذا الصدد، رحبوا باعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة للمبادئ التوجيهية في عام ١٩٩٦ لعمليات النقل الدولي للأسلحة في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ورحبوا علاوة على ذلك بمبادرة فخامة ألفا عمر كونايري، رئيس جمهورية مالي، بتحديد مهلة يتوقف فيها إنتاج الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا ونقلها والاتجار غير المشروع بها، وهي المبادرة التي اعتمدها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار المشاورات الجارية وفي سياق إنشاء آلية لمنع المنازعات في المنطقة دون الإقليمية ومعالجتها والبت فيها.

١١٤ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية تحقيق الشفافية في مجال التسلح، في ضوء الآثار الخطيرة التي تلحق بالسلم والأمن الدوليين من جراء استحداث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها وتخزينها، ولا سيما الأسلحة النووية، والإنتاج المفرط للأسلحة التقليدية. وشجعوا الدول، واضعين في اعتبارهم الاحتياج المشروع للدول إلى الدفاع عن نفسها والخصائص التي تنفرد بها كل منطقة، على النظر في اتخاذ مبادرات على الصعيد المتعدد الأطراف والإقليمي والوطني لتعزيز الشفافية في مجال التسلح باعتبار ذلك عنصراً هاماً لبناء الثقة وإقرار الأمن.

١١٥ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ما جرى في أوتاوا في غضون كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من فتح باب توقيع اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. وشددوا على أنه ينبغي في إزالة الألغام الأرضية أن يؤخذ في الاعتبار الهاجس الأمني القومي المشروع للدول وكذلك حقوقها المشروعة في الدفاع عن نفسها بما تراه مناسباً من إجراءات.

١١٦ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الدول إلى الدخول كأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات المتعلقة بها، ودعوا الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إلى إعلان موافقتها على التقييد ببروتوكولها الثاني المعدل الخاص

بالألغام الأرضية والبروتوكول الرابع الخاص بأسلحة الليزر المسببة للعمى، وذلك من أجل نفاذهما في أقرب وقت ممكن.

١١٧ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة اللازمة لعمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل ضحاياها وإعادة إدماجهم في البلدان الموبوءة بالألغام الأرضية. وطالبوا كذلك بتوفير المساعدات الدولية لضمان حصول البلدان المتضررة بشكل كامل على المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية التي تحتاج إليها لإزالة الألغام. ودعا الوزراء أيضا إلى تقديم مساعدة إنسانية دائمة لضحايا الألغام الأرضية.

١١٨ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء مخلفات الحرب العالمية الثانية، ولا سيما على شكل ألغام أرضية تسبب أضرارا بشرية ومادية وتعوق خطط التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز. وطالبوا الدول المسؤولة عن زرع الألغام خارج أراضيها بتحمل مسؤوليتها عن الألغام الأرضية وبأن تتعاون مع البلدان المتضررة وأن تقدم المعلومات والخرائط والمساعدات التقنية اللازمة لإزالتها وأن تسهم في تحمل نفقات الإزالة وتقدم التعويضات عن أي أضرار تنجم عنها.

١١٩ - ورأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد خطوة إيجابية تجاه بلوغ هدف نزع السلاح النووي العالمي. وحثوا الدول على عقد اتفاقات بهدف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الترتيبات، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ورحبوا في هذا السياق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراوتونغا وبانكوك وبليندابا. وبحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، واتفقوا على ضرورة أن يتم ذلك على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وبما يتفق مع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ورحب الوزراء بجهود منغوليا للحصول على اعتراف من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بقرارها الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أراضيها.

١٢٠ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبلوغ هذه الغاية، أكدوا من جديد ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١) ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء. وطالبوا جميع الأطراف المعنية باتخاذ خطوات عاجلة وعملية من أجل إنشاء هذه المنطقة، وإلى أن يتم إنشاؤها، طالبوا إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عن عزمه على أن يفعل ذلك، بالتخلي عن حيازتها للأسلحة النووية، وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون إبطاء، والمبادرة إلى

وضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعربوا عن قلقهم البالغ لحصول إسرائيل على قدرة نووية، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانوا إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتكديس ترسانات نووية، ورأوا أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة توجد فيها اختلالات كبيرة في القدرات العسكرية، ولا سيما عن طريق حيازة أسلحة نووية تسمح لطرف بأن يهدد جيرانه والمنطقة. ورحبوا كذلك بمبادرة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وشددوا على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة في شتى المحافل الدولية من أجل إنشاء هذه المنطقة. وطالبوا أيضا بالحظر الكامل والتام لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والتسهيلات والموارد والأجهزة المتصلة بالنواحي النووية وحظر تقديم المساعدة في المجالات العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالأغراض النووية لإسرائيل.

١٢١ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء التحالف العسكري الإسرائيلي التركي وكذلك المناورات البحرية التي أجريت في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط والمخاطر التي يتعرض لها أمن المنطقة بسبب هذه المناورات.

١٢٢ - وأعلن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه، عملا على تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، ينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدات عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح أن تمتثل لجميع أحكام هذه المعاهدات وتنفذها. وأكدوا أن مسائل عدم امتثال الدول الأطراف ينبغي أن تحل بطريقة تنسجم مع هذه المعاهدات. وأكدوا أيضا أن أي انحراف عن الدور المتوخى لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو، في بعض الظروف، بموجب الأحكام ذات الصلة في المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح، من شأنه أن يقوض أحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات، بما في ذلك الآليات المتضمنة فيها والخاصة بالانتصاف من انتهاكات أحكامها. ومن شأن هذه الانحرافات أيضا أن تشكل في قيمة المفاوضات الجهدية المتعددة الأطراف التي تجري في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وشددوا على أن التحايل على أحكام المعاهدات القائمة أو تقويضها سيضر على نحو خطير بدور المؤتمر.

١٢٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن النهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح يكمل بعضها بعضا ويمكن اتباعها معا في آن واحد. وحثوا الدول في مختلف مناطق العالم على إجراء مفاوضات لعقد اتفاقات لزيادة التوازن في الأسلحة التقليدية وتقييد إنتاج واقتناء الأسلحة التقليدية والعمل على خفضها على نحو تدريجي ومتوازن عند اللزوم، وذلك بغرض تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وشددوا على أن الحل السلمي للمنازعات الإقليمية والقائمة بين الدول يعتبر أمرا أساسيا لتهيئة الأوضاع التي تمكن الدول من تحويل مواردها من مجال التسلح إلى ميدان النمو الاقتصادي والتنمية. ولكي تكون مبادرات نزع السلاح الإقليمي مبادرات عملية، يلزم أن تراعى الخصائص المحددة لكل منطقة وأن تعزز أمن كل دولة من دول المنطقة المعنية. كما أكدوا ضرورة معالجة مسألة تراكم الأسلحة التقليدية على نحو يزيد

على الاحتياجات المشروعة للدول من أجل الدفاع عن النفس، وذلك مع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة.

١٢٤ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماً بالفقرات ذات الصلة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢/٥٢ ألف وباء بشأن السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، وشددوا على ضرورة العمل عند تنفيذها على احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية احتراماً تاماً.

١٢٥ - وسلّم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأنه قد تقرر، في إطار عملية الإصلاح، إعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة، على أن يرأسها وكيل للأمين العام ينتمي إلى أحد بلدان عدم الانحياز. وأعربوا عن أملهم القوي أن يسهم ذلك في زيادة جهود نزع السلاح توصلًا إلى نزع تام وكامل لنزع السلاح وفقاً للأولويات الواردة في وثيقة الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح والأحكام ذات الصلة في قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢.

١٢٦ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً عن تأييدهم لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ورحبوا باتخاذ الجمعية العامة، بتوافق الآراء، قراراً بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وأحاطوا علماً بالمداولات التي جرت بهذا الشأن في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وأوعزوا إلى مكتب التنسيق أن يكلف الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز والمعني بنزع السلاح بمهمة الاستمرار في متابعة موضوع عقد الدورة الاستثنائية الرابعة وما يتصل بذلك من تنسيق خلال العملية التحضيرية. وأكدوا من جديد في هذا الصدد ضرورة استعراض الدورة الاستثنائية الرابعة وتقييمها لتنفيذ ما انتهت إليه الدورة الاستثنائية الأولى.

١٢٧ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الإبقاء على المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح في بيرو وتوغو ونيبال وتنشيطها.

المحيط الهندي

١٢٨ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً سلامة الأهداف الواردة في إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم. وأكدوا مرة أخرى أهمية التعاون الدولي لضمان السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. وأشاروا إلى أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الجهد والوقت لتيسير إجراء مناقشات مركزة بشأن التدابير العملية اللازمة لتوفير ظروف السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. ولاحظوا أيضاً أنه على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/٥٢، سيواصل رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي مشاوراته بشأن عمل اللجنة في المستقبل.

الإرهاب

١٢٩ - رحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع الارتياح باعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/٤٩) واتفاقية قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين، وحثوا على تنفيذهما. وأكدوا إدانتهم لجميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب، نظرا لآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فضلا عن آثارها الأخرى. وأعلنوا أن الإرهاب يهدد أيضا استقرار الأمم والأسس التي تقوم عليها المجتمعات، ولا سيما المجتمعات التعددية. وطالبوا أيضا بسرعة عقد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها بشكل فعال.

١٣٠ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود كذلك باعتماد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مؤخراً في القاهرة لاتفاقية مكافحة الإرهاب، وكذلك بما قرره منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران من عقد اتفاقية لمكافحة الإرهاب الدولي، وبالجهد المتضافرة في هذا الشأن.

١٣١ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود كذلك جميع الدول على العمل معا من أجل تعزيز التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب أينما وقع وبصرف النظر عن الفاعل والضحية، وذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واحترام وتنفيذ الصكوك الدولية والثنائية ذات الصلة، مع مراعات الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة المعقود في القاهرة عام ١٩٩٥.

١٣٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه لا يمكن تحت أي ظروف تبرير الأعمال الإجرامية المتممة أو الموجهة لإثارة حالة من الرعب لدى الجماهير أو لدى مجموعة من الأفراد أو ضد أشخاص معينين مهما كان الغرض منها، أو أيا كانت الاعتبارات أو العوامل التي تساق لتبريرها.

١٣٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن جميع الدول عليها التزام، بموجب مقاصد ومبادئ أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية ذات الصلة ومدونات السلوك وقواعد القانون الدولي الأخرى، بأن تمتنع عن تنظيم الأعمال الإرهابية أو مساعدتها أو المشاركة فيها داخل أراضي دول أخرى أو التفاوض عن أنشطة داخل أراضيها أو تشجيع هذه الأنشطة بغرض ارتكاب مثل هذه الأعمال، بما في ذلك السماح باستخدام أراضيها الوطنية والأراضي الواقعة تحت ولايتها في التخطيط والتدريب لهذا الغرض. وأكدوا من جديد إدانتهم القاطعة لأي دعم سياسي أو دبلوماسي أو أدبي أو مادي للإرهاب.

١٣٤ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد الموقف المبدئي للحركة في ظل القانون الدولي بشأن شرعية كفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير وأن هذا الكفاح لا يشكل إرهاباً.

١٣٥ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى إلى التأييد، من حيث المبدأ، للدعوة إلى تعريف الإرهاب لتمييزه عن الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني.

١٣٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الحاجة إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بصرف النظر عن الخلفية العرقية لضحايا أو مرتكبي الإرهاب أو دياناتهم أو جنسياتهم.

١٣٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضا أن أخذ رهائن، أينما حدث وبصرف النظر عن الفاعل، يشكل عقبة خطيرة أمام التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان ولا يمكن تبريره تحت أي ظروف. ولهذا طالبوا الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ومحاربة أعمال أخذ الرهائن والمعاقبة عليها، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان.

١٣٨ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى الفقرة ١١ من الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثاني عشر لحركة عدم الانحياز وأعلنوا وجوب تعزيز الحركة بصورة مشتركة لموقفها الجماعي من الإرهاب.

القانون الدولي

١٣٩ - أبدى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ارتياحهم لتنشيط الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز والمعني بالمسائل القانونية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الذي ترأسه زمبابوي، وهذا من شأنه الإسهام في الارتقاء بعمل وفود عدم الانحياز ومستوى التنسيق بينها فيما يتعلق بهذه القضايا الهامة.

١٤٠ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أنه مع انتهاء الحرب الباردة، ظهرت مجالات اهتمام عديدة جديدة تسوغ تجديد التزام المجتمع الدولي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنها، فضلا عن الاستفادة القصوى من آليات ووسائل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

١٤١ - واتفق وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن السلام والوثام بين الدول والشعوب يتطلبان من الدول احترام وتعزيز حكم القانون. ولهذا السبب فقد عاهدوا أنفسهم على إدارة شؤونهم الخارجية على أساس الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي. واتفقوا على أن وجود مجتمع دولي يحكمه القانون هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلم والأمن لجميع أعضائه.

١٤٢ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة إحراز مزيد من التقدم لتحقيق الاحترام التام للقانون الدولي ولمحكمة العدل الدولية وللعمل، في جملة أمور، على تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل

السلمية وقيام نظام للعدالة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية وكذلك الجرائم الدولية الأخرى. ويشير الميثاق إلى أن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة. وينبغي أن يستفيد مجلس الأمن بصورة أكبر من هذه المحكمة العالمية بوصفها مصدرا للفتاوي وأن يستفيد منها في القضايا موضع الخلاف كمصدر لتفسير القانون الدولي ذي الصلة وأن ينظر في القرارات التي تراجعها تلك المحكمة العالمية.

١٤٣ - وسلم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأهمية المؤتمر الدبلوماسي المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي انعقد في روما في الفترة من ١٥ حزيران/ يونيو إلى ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨ وحثوا، في هذا الصدد، أعضاء حركة عدم الانحياز على الاشتراك بنشاط في مؤتمر روما، وأكدوا الحاجة إلى التنسيق فيما بين الدول الأعضاء قبل المؤتمر وفي أثناءه، وذلك للعمل بقدر الإمكان على تحقيق الاتساق في موقف أعضاء الحركة المستوحى من قيم الحركة ومبادئها.

١٤٤ - وطلب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى جميع الدول أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا وأن تعتقل أولئك الذين ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية في رواندا وتعيدهم إلى البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة ليتولى محاكمتهم.

١٤٥ - ونوه وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضاً بأهمية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة والإذعان لما تقرره، وأكدوا مرة أخرى وجوب ترتيب المسؤولية الفردية عن ارتكاب الجرائم ضد البشرية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني.

١٤٦ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ما يساورهم من قلق جدي إزاء ما تنتويه مجموعة من الدول من الانفراد بإعادة تفسير أو إعادة صياغة الصكوك القانونية القائمة في ضوء آرائها هي ومصلحتها. وأكدوا أنه لا بد من الحفاظ على سلامة الصكوك القانونية التي اعتمدها الدول الأعضاء. وأبدوا أيضاً بالغ قلقهم إزاء التجارب القريبة في انتخاب أعضاء عدة هيئات تعاهدية التي أدت إلى فقد عدد من خبراء بلدان عدم الانحياز لعضويتهم، وهو ما أفضى إلى اختلال تمثيل جميع المناطق في هذه الهيئات. ودعا الوزراء بلدان عدم الانحياز التي هي أطراف في المعاهدات القانونية ذات الصلة إلى العمل معاً على تصحيح هذا الخلل، وشددوا على الحاجة إلى تضامن ووحدة أنشط فيما بين بلدان عدم الانحياز عن طريق مساندة المرشحين من خبراء بلدان عدم الانحياز.

١٤٧ - وندد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بما دأبت دول معنية منفردة على فرضه من تدابير قسرية اقتصادية وغيرها، بما في ذلك سنّ قوانين تطبق خارج نطاق ولايتها القضائية، ضد عدد من البلدان النامية بهدف منع هذه البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر بمحض إرادتها نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وطلبوا إلى جميع البلدان عدم الاعتراف بالقوانين الانفرادية الخارجة عن نطاق الولاية القضائية التي يسنّها بعض البلدان ويفرض بها جزاءات على دول وشركات أجنبية أخرى وأفراد آخرين.

وأكدوا من جديد أن مثل هذه التشريعات يتنافى وقواعد القانون الدولي ويتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

١٤٨ - وطلب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جميع الدول الامتناع عن اعتماد أو تنفيذ تدابير قسرية خارجة عن نطاق ولايتها القضائية أو من جانب واحد كوسيلة لممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. ولاحظوا أن تدابير من قبيل قانوني هيلمز - بورتون وداماتو - كنيدي، وغيرهما من القوانين الأخرى التي صدرت مؤخراً وتعلق بمسائل أخرى، تشكل انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وطالبوا المجتمع الدولي باتخاذ إجراء فعال لوقف مثل هذا الاتجاه.

١٤٩ - ورفض وزراء الخارجية ورؤساء الوفود جميع المحاولات الرامية إلى الإتيان بمفاهيم جديدة في القانون الدولي تستهدف تدويل العناصر الأساسية الواردة في القوانين الخارجة عن نطاق الولاية القضائية عن طريق عقد اتفاقات متعددة الأطراف.

١٥٠ - وأعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد رفضهم للتقييمات والتصديقات وغيرها من التدابير القسرية الانفرادية كوسيلة للضغط على بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية. وكرروا في هذا السياق تأكيد رأيهم أن التدابير والتشريعات القسرية الانفرادية تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومع القواعد والمبادئ النازمة للعلاقات السلمية فيما بين الدول، كما رفضوا الاتجاه الراهن إلى دعم هذه التدابير والتشريعات والتوسع فيها. وأعربوا مرة أخرى عن قلقهم إزاء الطابع الخارجي لهذه التدابير الذي يهدد، بالإضافة إلى ذلك، سيادة الدول. ودعوا الدول التي تطبق تدابير قسرية انفرادية إلى الكف فوراً عن هذه التدابير.

قانون البحار

١٥١ - رحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار وأيضاً الهيئة المعنية بحدود الجرف القاري ولاحظوا أن السلطة الدولية لقاع البحار تمارس عملها حالياً. وحثوا مرة أخرى جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية والاتفاق بشأن تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأكدوا من جديد أن الاتفاقية والاتفاق يمثلان إنجازين هاميين للمجتمع الدولي من خلال الجهود المتعددة الأطراف لإقامة نظام قانوني للبحار والمحيطات من شأنه أن يؤدي، في جملة أمور، إلى تيسير الاتصالات الدولية وتعزيز استخدام البحار والمحيطات في الأغراض السلمية والاستخدام العادل والكف لمواردهما وحفظ مواردهما الحية، فضلاً عن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

١٥٢ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الحاجة إلى تجديد التزام المجتمع الدولي بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنها وكذلك الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويتوقف دور الحركة إلى حد كبير في تعزيز قيام نظام دولي عادل على قوتها الداخلية ووحدتها وتماسكها. ولذلك فإن من واجب جميع الدول الأعضاء أن تعمل بهمة من أجل تحقيق تضامن الحركة ووحدتها.

١٥٣ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى قرارات مؤتمر قمة قرطاجنة بتكليف مكتب التنسيق بإجراء مزيد من الدراسة لمسألة إنشاء آلية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، بما في ذلك الاقتراحات المقدمة والمواقف المعبر عنها في مؤتمر القمة، على أن يقدم المكتب تقريراً إلى لجنة أسلوب العمل. وأشاروا إلى أن هذه الدراسة لم تقدم بعد.

تحليل الحالة الدولية

ألف - فلسطين والشرق الأوسط

فلسطين

١٥٤ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى تضامنهم التقليدي الطويل الأمد مع الشعب الفلسطيني، وأشاروا إلى أن هذه الأيام توافق الذكرى السنوية الخمسين لطرد الشعب الفلسطيني واقتلاع مئات الآلاف من الفلسطينيين من أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم. ودعوا إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، بما في ذلك ما يتصل منها باللجئين الفلسطينيين. وأكدوا مجدداً تأييدهم لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ومنها حقه في العودة إلى دياره وإقامة دولته المستقلة التي تكون القدس عاصمة لها، وطالبوا من جديد بانسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧.

١٥٥ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد موقفهم من القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن والوفاء بالتزاماتها القانونية. وجددوا تأييدهم للتوصيات الواردة في القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة (دإط - ٢/١٠ و دإط - ٣/١٠ و دإط - ٤/١٠ و دإط - ٥/١٠)، ومنها التوصية بعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لبحث تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وكفالة احترامها عند اضطلاع الأطراف بمسؤوليتها الجماعية على النحو المنصوص عليه في الفقرة المشتركة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة.

١٥٦ - وأعلن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم لمشروع القرار الذي قدمته المجموعة العربية ودول أخرى في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتحقيق المشاركة الكاملة لفلسطين في أعمال الأمم المتحدة وجميع هيئاتها الفرعية. وأكدوا من جديد وجوب اتفاق المشاركة الإسرائيلية في أعمال الجمعية العامة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

١٥٧ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن عميق قلقهم لتوقف المسار الفلسطيني الإسرائيلي في عملية السلام في الشرق الأوسط حالياً نتيجة لسياسات وأفعال الحكومة الإسرائيلية، في انتهاك للاتفاقات القائمة، ومنها الأنشطة الاستيطانية والتدابير القمعية وخنق الشعب الفلسطيني اقتصادياً. وأدانوا في هذا الصدد بوجه خاص ما قام به الجيش الإسرائيلي مؤخراً من قتل وإصابة عشرات من المدنيين الفلسطينيين. وطالبوا بمضاعفة الجهود المبذولة لضمان التزام إسرائيل بالاتفاقات الراهنة وتنفيذها في مواعيدها.

الجولان السوري

١٥٨ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كقرارها غير المشروع الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يستهدف تغيير المركز القانوني والمادي والديموغرافي للجولان السوري المحتل وبنيتها المؤسسية، وكذلك التدابير الإسرائيلية لفرض ولايتها وإدارتها عليه، باطلة ولاغية. وأكدوا من جديد أيضاً أن كل هذه التدابير والإجراءات تعد خرقاً فاضحاً للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). واتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتحديداً لإرادة المجتمع الدولي. وطالبوا إسرائيل بالامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب تماماً من الجولان السوري المحتل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨.

١٥٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم وتضامنهم الراسخين للمطلب والحق السوريين العاديين في استعادة كامل الجولان السوري المحتل على أساس مرجعيات عملية مدريد للسلام وقرارات الشرعية الدولية وكذلك صيغة الأرض مقابل السلام. وطالبوا إسرائيل باحترام كل ما التزمت وتعهدت به وباستئناف محادثات السلام من حيث توقفت.

لبنان

١٦٠ - إن وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز، إذ يعربون عن بالغ قلقهم إزاء استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، يطالبون بإسحاب إسرائيل التام والفوري وغير المشروط وغير المقيد من جنوب لبنان والبقاع الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً عملاً بقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وباحترام سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي احتراماً تاماً ودقيقاً. وأكدوا أيضاً أن أي شروط تضعها إسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ستغير بنيانه القانوني والسياسي وبالتالي فهي غير مقبولة.

عملية السلام

١٦١ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وأكدوا عزمهم على السعي النشط إلى بلوغ هذا الهدف. وجددوا تأكيد تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأكدوا من جديد كذلك ضرورة التقيد بالاتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وتنفيذها، فضلاً عن الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها وفقاً لمرجعيات مؤتمر مدريد وما تبعه من مفاوضات. وأعربوا عن بالغ القلق إزاء المأزق الذي وصلت إليه العملية وجمود المسار الفلسطيني الإسرائيلي والتوقف التام للمسارين السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي. ونددوا بمحاولات حكومة إسرائيل الرامية إلى تغيير مرجعيات عملية السلام وإيجاد حقائق على الأرض تعوق السلام وإلى محاولة خلق مفاهيم مرفوضة تتنافى مع مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق القومية للشعب الفلسطيني.

١٦٢ - وإزاء ما تتسم به الحالة من إلحاح وخطورة، فإن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود يطلبون إلى بلدان حركة عدم الانحياز زيادة ضغوطها والاستعانة بكل التدابير المتاحة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق التزام إسرائيل بمرجعيات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذها التام لكل الاتفاقات والالتزامات والتعهدات التي توصلت إليها الأطراف المعنية على جميع المسارات في محادثات السلام. وأكد الوزراء أيضاً أن امتناع الحكومة الإسرائيلية عن التجاوب سيحمل أعضاء حركة عدم الانحياز على اتخاذ مزيد من الترتيبات اللازمة.

باء - أوروبا

قبرص

١٦٣ - أعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد جميع ما سبق أن اتخذته حركة عدم الانحياز من مواقف وأصدرته من إعلانات بشأن مسألة قبرص وأعربوا عن بالغ القلق وخيبة الأمل إزاء عدم تحقيق أي تقدم

في السعي إلى حل عادل ودائم بسبب التشدد التركي ومحاولة الجانب التركي فرض شروط مسبقة في جولتي المفاوضات المباشرة اللتين عقدتا في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٧ بين رئيس قبرص وزعيم القبارصة الأتراك، بناء على مبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة.

١٦٤ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الإعراب عن تأييدهم لسيادة جمهورية قبرص ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعن تضامنهم مع شعب قبرص وحكومتها. ودعوا مرة أخرى إلى انسحاب جميع قوات الاحتلال والمستوطنين وعودة اللاجئين إلى ديارهم بسلام وإعادة حقوق الإنسان لجميع القبارصة واحترامها وحصر جميع الأشخاص المفقودين.

١٦٥ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً عن موقفهم القائل إن الحالة الراهنة في قبرص التي نشأت واستمرت نتيجة لاستخدام القوة مرفوضة، وشددوا على أن من المهم والملح التنفيذ الفعال لجميع قرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً قرارات مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٩٣٩ (١٩٩٤)، وتحقيقاً لذلك يتعين على مجلس الأمن القيام بعمل حاسم واتخاذ تدابير مناسبة، منها عقد مؤتمر دولي ونزع سلاح قبرص، كما اقترح رئيس قبرص مراراً. وعبروا عن قلقهم الشديد إزاء التهديدات التركية مؤخراً باستخدام القوة ضد قبرص وضد سلامة الإقليم الذي تحتله تركيا ونددوا بتهديدات الجانب التركي بعدم حضور أي جولة جديدة من المحادثات ما لم يتم الاعتراف بالدولة المزعومة في الإقليم المحتل. ويدينون المحاولات المكشوفة للجانب التركي لتغيير أساس الحوار بين الطائفتين بتفويض من الأمين العام للأمم المتحدة. ويعتبرون هذه المطالبات منافية لما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة وإعلانات حركة عدم الانحياز ومبادئ القانون الدولي ويطالبون بسحبها.

١٦٦ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم لاستمرار افتقار الجانب التركي للإرادة السياسية، كما أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (الوثيقة S/1994/629 المؤرخة ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٤)، وأكدوا من جديد دعمهم لجهود الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عادل وشامل وعملي كما جاء في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٣٩ (١٩٩٤)، وقرروا مطالبة فريق الاتصال التابع لبلدان عدم الانحياز بأن يتابع الحالة ويدعم بنشاط هذه الجهود.

الأمين والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

١٦٧ - استعرض وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التطورات التي حدثت في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ مؤتمر قمة قرطاجنة. وأكدوا من جديد تصميمهم على تكثيف عملية الحوار والمشاورات لتعزيز التعاون الشامل والمتكافئ في المنطقة من أجل حل المشاكل القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإزالة أسباب التوتر وما يترتب على ذلك من تهديد للسلم والأمن. وأكدوا أن احترام حق تقرير المصير والقضاء

على الاحتلال الأجنبي والقواعد الأجنبية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها شروط لا بد منها لإقرار السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٦٨ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالمبادرات المختلفة المقدمة لتعزيز التعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط كما ظهر في الفقرات ذات الصلة من وثيقة قرطاجنة الختامية. وبعد أن رحبوا بالقرار الذي اتخذته المؤتمر الثاني المعني بالأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط بإنشاء رابطة لدول البحر الأبيض المتوسط، أكدوا إيمانهم بأنه ينبغي للبرلمانات أن تشارك بإيجابية في زيادة التقارب بين شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٦٩ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماً بالعملية الجارية بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ورحبوا بعقد اجتماع لوزراء خارجية أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في مالطة يومي ١٥ و ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ ومحفلة منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجزائر العاصمة في ١٦ تموز/ يولييه ١٩٩٧ وفي مالطا ده مايوركا يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٨. وفي هذا الصدد، سلموا بأن آفاق التشارك الوثيق بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في كافة مجالاته، ومنها المجال البرلماني، ستعزز هذه العملية وتستفيد من مشاركة جميع دول البحر الأبيض المتوسط في تعزيز التعاون في المنطقة.

١٧٠ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضاً بأول اجتماع تحضيرى على المستوى البرلماني بين البرلمان الأوروبي وبرلمانيين من بلدان البحر الأبيض المتوسط من المشاركين في العملية الجارية بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، من المقرر عقده في مالطة في أواخر أيار/ مايو ١٩٩٨ للاتفاق على أهداف أول اجتماع بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط على المستوى البرلماني والمشاركين فيه ومكان عقده، وهو الاجتماع الذي سيعقد في أواخر هذا العام لمواصلة استكشاف آفاق تطوير البعد البرلماني في العلاقة التشاركية بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والعمل بشكل أفضل على تحديد الأهداف والوسائل المحددة لهذه العلاقة.

١٧١ - وأشاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بجهود بلدان البحر الأبيض المتوسط غير المنحازة لمواجهة التحديات العديدة البازغة التي زادت حدتها بسبب الأنشطة الإرهابية وأنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والهجرة غير المشروعة، التي تشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، التزموا بزيادة تعزيز التعاون فيما بينهم من أجل القضاء على هذه التهديدات وبالتالي لتعزيز الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

جيم - أفريقيا

١٧٢ - رحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالتطورات الأخيرة في أفريقيا لتعزيز التعاون الاقتصادي

والتنمية الاجتماعية في القارة. ورحبوا بصفة خاصة بتوقيع معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتصديق عليها وحثوا جميع البلدان المشاركة على توفير المناخ الملائم في بلدانها ومناطقها دون الإقليمية للتجسيد التام للغايات المكرسة في المعاهدة.

١٧٣ - وفي هذا الصدد لاحظوا مع الارتياح الإجراءات التي اتخذتها الدول الأفريقية لإعادة تشكيل اقتصاداتها عملاً على تحسين حالتها الاقتصادية. بيد أنهم أسفوا لأنه رغم كل الجهود المبذولة في ظل قيود اجتماعية واقتصادية شديدة، ما زالت الحالة باعثة على القلق، وخصوصاً بسبب استمرار عبء الديون الباهظ. وشددوا على الحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والبلدان المتقدمة النمو، إجراءات متسقة للتوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون الخارجية.

١٧٤ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع القلق استمرار أعمال العنف التي ترتكبها جماعات إرهابية ضد الدول والحكومات والمدنيين الأبرياء وتنجم عنها زعزعة الاستقرار والإخلال الخطير بالجهود الإنمائية في القارة. ورحبوا في هذا الصدد بجهود البلدان الأفريقية لحل المنازعات الناشئة والمستمرة في القارة ودعوا المجتمع الدولي إلى مساعدة هذه الجهود.

١٧٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد وجود صلة حقيقية بين السلام والتنمية تتطلب نهجاً متكاملًا إزاء منع المنازعات وتسويتها وإدارتها. وجددوا في هذا الصدد الإعراب عن مساندتهم لجهود منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة لحل المنازعات في أفريقيا عملاً على توطيد السلام الدائم والتنمية المستدامة.

١٧٦ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود البلدان الأفريقية إلى مواصلة تسوية خلافاتها ومنازعاتها، بما في ذلك ما يتصل منها بالحدود الدولية، وفقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمبادئ ذات الصلة. وأكدوا مجدداً مسؤولية الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، عن صون السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

١٧٧ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". وأثنوا على الأمين العام لما اتسم به تقريره من حسن توقيت وشمول ولما اقترحه من مبادئ توجيهية بشأن منع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

١٧٨ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجلس الأمن إلى إنشاء آلية متابعة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بما يتفق واختصاصه.

١٧٩ - وأوصى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وسائر الهيئات ذات الصلة بالنظر في تقرير الأمين العام ومتابعة التوصيات الواردة فيه.

ليبيا

١٨٠ - أعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد موقف الحركة كما ورد في البيان الختامي لمؤتمر القمة الحادي عشر المعقود في قرطاجنة، وأعربوا عن قلقهم لعدم استجابة البلدان الغربية المعنية للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية للتوصل إلى تسوية سلمية على أساس مبادئ القانون الدولي، والتعجيل برفع الحظر الجوي وغيره من التدابير المفروضة على ليبيا، عملاً بقراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). وأكدوا كذلك أن تصعيد الأزمة كوسيلة لإدارة العلاقات بين الدول يعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز. وكرروا الإعراب عن تأييدهم للاقتراحات التي اشتركت في تقديمها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والتي أيدتها مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في دورته العادية الثالثة والثلاثين المعقودة في هراي في عام ١٩٩٧.

١٨١ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأحكام محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩٨، التي تقضي باختصاص المحكمة بالنظر في القضية ودعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى العمل فوراً على تعليق الجزاءات المفروضة على ليبيا بقراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) ريثما تصدر محكمة العدل الدولية حكماً نهائياً في القضية المحالة إليها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، تخفيفاً لمعاناة الشعب العربي الليبي وعودة بالقضية إلى مسارها القانوني. وما لم تتجاوب البلدان المعنية مع هذه الاقتراحات في موعد أقصاه الاستعراض الدوري التالي في تموز/ يولييه ١٩٩٨، فإن الوزراء يوصون مؤتمر القمة الثاني عشر للحركة، استناداً إلى المادة ٢٥ من الميثاق ولكون هذه الجزاءات تنتهك المواد ٢٧ (٣) و ٢٢ و ٢٣ و ٣٦ و ٩٤ من الميثاق، باتخاذ قرار ينهي التقيد بالقرارات المفروضة بها الجزاءات نظراً إلى ما ألحقته من آثار ضارة واسعة، بشرياً واقتصادياً، بالشعب العربي الليبي وبعض شعوب البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وفي هذا الصدد قرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إنشاء لجنة وزارية تتألف من جنوب أفريقيا وماليزيا وزمبابوي وكوبا ولاوس وبوركينا فاسو، لمتابعة تطورات النزاع ولبذل مزيد من الجهود لتنفيذ واحد من البدائل التي اعتمدتها الحركة بالفعل، عملاً على التوصل إلى تسوية سريعة وسلمية وعادلة للنزاع.

الصحراء الغربية

١٨٢ - بعد أن أحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماً بآخر التطورات في حل مسألة الصحراء الغربية، أكدوا من جديد تأييد الحركة لجهود الأمم المتحدة من أجل تنظيم استفتاء محايد وحر ونزيه والإشراف عليه، وفقاً لخطة التسوية واتفاقات هيوستن ولقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة.

سيراليون

١٨٣ - استعرض وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الأحداث في سيراليون منذ اجتماعهم الأخير في نيودلهي وأسفوا لتدهور الحالة السياسية في هذا البلد نتيجة قيام عصابة من العسكريين المتمردين بالإطاحة بحكومة فخامة الرئيس تيجان كابه المنتخبة وفقاً للدستور. وساورهم الأسى للدمار البالغ الذي لحق نتيجة لذلك بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلد وما تعرض له شعبه المسالم من ترويع وتخريب. على أنهم لاحظوا مع الارتياح أن الجهود العازمة للقوة دون الإقليمية لحفظ السلام وفريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، العاملين بتفويض كامل وصريح من رؤساء دول وحكومات الجماعة وفي إطار قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الصلة، قد أدت إلى عكس الحالة، واستعاد صاحب الفخامة السيد أحمد تيجان كابه سلطاته في فريتاون يوم الثلاثاء ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨ رئيساً للحكومة الشرعية للبلد. وقد ساعدت هذه التطورات على عودة السلام والاستقرار إلى البلد، مما أرسى الأساس اللازم لاستئناف البرنامج الإنمائي الذي كانت حكومته قد بدأت من قبل. ولذلك فإنهم يثنون على بلدان المنطقة دون الإقليمية لدورها الإيجابي، وكذلك الجهود التعاونية لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في هذه العملية. وناشدوا المجتمع الدولي أن يستجيب لاحتياجات شعب سيراليون العاجلة من أجل التعمير بتقديم المساعدة اللازمة.

الصومال

١٨٤ - لاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع القلق عدم إحراز تقدم في حل أزمة الصومال. وجددوا دعوتهم لجميع زعماء الفصائل الصومالية إلى التعاون في السعي إلى تحقيق سلام شامل ودائم في الصومال وذلك بالتمسك بمختلف الاتفاقات التي أبرمت في الأعوام الأخيرة، وبوجه خاص الاتفاقات المبرمة في سوديري (إثيوبيا) ونيروبي وصنعاء.

١٨٥ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود باتفاق القاهرة الذي وقعته الفصائل الصومالية في القاهرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وأشاروا إلى ما خلص إليه اجتماع مجلس الخلاص الوطني المنعقد في أديس أبابا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

١٨٦ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم التام لكل الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية، وبخاصة بلدان الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، للمساعدة في حل مشكلة الصومال. وشددوا في هذا السياق على ضرورة تنسيق جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام في الصومال مع المبادرة الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية للتنمية.

١٨٧ - وناشد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود المجتمع الدولي تقديم العون الإنساني والاقتصادي والمساعدة

في مجال التعمير إلى شعب الصومال بطريقة محسوبة جيداً وبهدف المضي قدماً في عملية السلام وتعزيز مقومات السلام.

ليبيريا

١٨٨ - ذكر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بموقفهم بشأن الحالة السياسية في ليبيريا في مؤتمرهم الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي بالهند في الفترة من ٧ إلى ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٧. وفي هذا الصدد أشادوا بشعب ليبيريا لتصميمه على إيجاد حل سلمي لنزاعه الأهلي من خلال عقد انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وعادلة تولت رصدها ومراقبتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وأشاد الوزراء أيضاً بالحكومة الديمقراطية المنتخبة لصاحب الفخامة السيد تشارلز تيلور، رئيس جمهورية ليبيريا. ولاحظوا أن عملية السلام في ليبيريا مضت قدماً وذلك أساساً نتيجة لجهود الجماعة الاقتصادية دون الإقليمية التي أثنى الوزراء على قادتها الذين برهنوا على أقوى التزام بتسوية النزاع الأهلي في ليبيريا. وأعربوا عن تقديرهم للمجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية التي قدمها إلى ليبيريا ورحبوا بمبادرة مجتمع المانحين بعقد اجتماع ناجح للمانحين بشأن ليبيريا في باريس بفرنسا في نيسان/ أبريل ١٩٩٨، ودعوا المجتمع الدولي، بما فيه الدول الأعضاء، إلى دعم برنامج تعمير ليبيريا.

أنغولا

١٨٩ - رحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالتقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا وأثنوا على الأطراف، ولا سيما حكومة أنغولا، لما أبدته من مرونة وإرادة سياسية في سبيل إقرار سلام طويل ودائم في أنغولا. وحثوا حركة يونيتا على التعاون بحسن نية مع حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في إنجاز المهام المتبقية في بروتوكول لوساكا، وهي عودة الإدارة الحكومية إلى طبيعتها في أنحاء الإقليم الوطني، بما في ذلك بصفة خاصة بايلوندو وأندولو ومونغو وناريا، وكذلك توطيد سلطتها في العاصمة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ذي الصلة. وكرر الوزراء مناشداتهم للمجتمع الدولي زيادة مقادير الإغاثة الإنسانية المقدمة إلى السكان المعوزين، ومنهم المحاربون السابقون. وأعرب الوزراء عن هلعهم فيما يتصل بالتقارير التي تثبت عودة يونيتا إلى تلغيم الطرق التي كانت قد طهرت بالفعل.

أرخبيل تشاغوس

١٩٠ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد دعم حركة عدم الانحياز لسيادة موريشوس على أرخبيل تشاغوس، بما في ذلك ديبغو غارسيا، وطالبوا الدولة الاستعمارية السابقة بأن تواصل الحوار مع حكومة موريشوس من أجل إعادة الأرخبيل في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد لاحظوا مع الارتياح شروع الطرفين في بعض تدابير بناء الثقة.

دال - آسيا

العراق

١٩١ - ندد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بفرض فرادي البلدان لـ "مناطق حظر الطيران" على العراق والاستمرار في ذلك عسكرياً دون أي إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو من الجمعية العامة.

١٩٢ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة العمل باهتمام على تحديد مصير ٧٠٠ عراقي من المدنيين والأفراد العسكريين فقدوا بعد الأعمال العسكرية في عام ١٩٩١ وسلمت ملفاتهم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. وحثوا أيضاً على تقديم العون إلى العراق من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من الهيئات المختصة لاستعادة جميع الأعمال الفنية والأثرية التي سرقت أو هربت من العراق في الأعوام الماضية.

تركيا والعراق

١٩٣ - أدان وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بشدة الأعمال المتكررة التي تقوم بها القوات المسلحة التركية في انتهاك للسلامة الإقليمية للعراق بدعوى محاربة عناصر رجال حرب العصابات المختبئين داخل اراضي العراق. وتشكل هذه الأعمال التي ترتكبها القوات المسلحة التركية انتهاكا صارخا للحدود الدولية المعترف بها بين البلدين وتهدداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ورفضوا أيضاً ما يسمى تدابير "المطاردة الساخنة" التي تتبناها تركيا لتبرير هذه الأعمال التي تنافي قواعد القانون الدولي وأعراف الممارسات بين الدول.

الحالة بين العراق والكويت

١٩٤ - استعرض وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الحالة بين العراق والكويت وأكدوا أن جميع الدول الأعضاء في الحركة ملتزمة باحترام سيادة كل من الكويت والعراق وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. كما أكدوا أن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو السبيل لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد شدد الوزراء على أهمية انتهاء العراق من تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٩٥ - وفي هذا الصدد شدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة إيجاد حل سريع لمشاكل جميع الأسرى والمحتجزين والمفقودين التابعين للكويت وبلدان ثالثة عن طريق التعاون الجاد والصادق مع لجنة

الصليب الأحمر الدولية من أجل الوصول إلى حل لهذه القضية بالذات وإعادة ممتلكات حكومة الكويت، بما في ذلك المستندات الرسمية المأخوذة من المحفوظات الوطنية التي استولى عليها العراق.

١٩٦ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن تأييدهم وتقديرهم للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لما قام به من دور قيادي في الوقت المناسب في سعيه إلى إيجاد حل دبلوماسي سلمي للآزمة بشأن العراق، وهو ما اقترحته حركة عدم الانحياز في ١١ شباط/ فبراير ١٩٩٨. وأعربوا أيضاً عن يقينهم أن الحل المتوصل إليه في بغداد يوفر سبيلاً دبلوماسياً للخروج من الأزمة بشأن العراق ويسهم بشكل إيجابي في حفظ السلم والأمن في المنطقة.

١٩٧ - واستعرض وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مسألة المعاناة الإنسانية في العراق وأشاروا بارتياح إلى التطورات الأخيرة التي تسمح للعراق باستيراد الضروريات المدنية الأساسية. ورحبوا في هذا الصدد بقرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨).

١٩٨ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بقلق دفين استمرار تدهور الظروف الإنسانية للشعب العراقي نتيجة للجزاءات. واستناداً إلى مبادئ الحركة وقراراتها، حثوا الدول الأعضاء في الحركة على بذل جهودها لوقف هذه المأساة والمساعدة في رفع الجزاءات في أقرب وقت ممكن عملاً بما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن.

شبه الجزيرة الكورية

١٩٩ - أعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم لكون شبه الجزيرة الكورية ما زالت مقسمة رغم إرادة الشعب الكوري وتطلعه إلى التوحيد من جديد، وأكدوا من جديد دعمهم لجهود الشعب الكوري لإعادة توحيد وطنه وفقاً للمبادئ الثلاثة الواردة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب الصادر في ٤ تموز/ يوليه ١٩٧٢ ومن خلال الحوار والتفاوض على أساس الاتفاق المعقود في شباط/ فبراير ١٩٩٢ بشأن المصالحة وعدم الاعتداء والتعاون والتبادل بين الشمال والجنوب.

٢٠٠ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أهمية تحقيق سلم وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية من أجل الرخاء المشترك للشعب الكوري وكذلك من أجل السلم والأمن في شمال شرق آسيا وسائر العالم.

أفغانستان

٢٠١ - أعلن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التزامهم بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وطالبوا جميع الدول بالكف تماماً عن أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ويؤكدون أن الأطراف الأفغانية ذاتها هي التي تتحمل أساساً مسؤولية العثور على حل سياسي للنزاع.

٢٠٢ - وأبدى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود قلقهم إزاء استمرار المواجهة العسكرية في أفغانستان، ودعوا جميع الدول المعنية إلى العمل فوراً على وقف تزويد جميع أطراف النزاع في أفغانستان بالأسلحة أو الذخائر أو المعدات العسكرية أو التدريب أو غير ذلك من الدعم العسكري، بما في ذلك وجود الأفراد العسكريين الأجانب أو اشتراكهم.

٢٠٣ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن اقتناعهم بعدم وجود حل عسكري للنزاع في أفغانستان ودعوا جميع الأطراف الأفغانية إلى الوقف الفوري لكل العمليات القتالية المسلحة والإقلاع عن استخدام القوة والدخول، دون شروط مسبقة، في حوار سياسي للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للنزاع.

٢٠٤ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن أملهم أن تتحرك الأطراف الأفغانية صوب المصالحة الوطنية وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١١/٥٢ و ١٩٥/٥١ و ١٠٨/٥١، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢٠٥ - وعبر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم للأعمال التي تقوض أمن الدول الحدودية، ومنها تزايد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي تقوم به عناصر وجماعات إجرامية آتية من بعض مناطق أفغانستان، واستخدام أراضي أفغانستان لتدريب الإرهابيين وإيوائهم، مما يشكل تهديداً للسلام والاستقرار في المنطقة بأكملها، بما فيها أفغانستان.

٢٠٦ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ما تحقق مؤخراً من نجاح في الجمع بين جميع الأطراف الأفغانية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وما أحرز من تقدم في عملية السلام في أفغانستان في اجتماع اللجنة التوجيهية المعقود في إسلام آباد بباكستان في الفترة من ٢٦ نيسان/ أبريل إلى ٣ أيار/ مايو ١٩٩٨. وأعربوا عن أملهم أن تمهد المفاوضات المستأنفة السبيل إلى تحقيق سلام دائم في أفغانستان.

جنوب شرق آسيا

٢٠٧ - اعترف وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بدور رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الحفاظ على السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة وفي تعزيز التعاون في جميع أرجاء آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والتعاون مع المحفل الإقليمي لرابطة جنوب شرق آسيا من أجل تنشيط الحوار والثقة المتبادلة بين المشاركين فيه. ورحبوا بالتقدم في الجهود المستمرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة منطقة للسلام والحرية والحياد في جنوب شرق آسيا وبدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ويرون أن إنشاء مثل هذه المنطقة يعد إسهاماً هاماً في تحقيق السلام والأمن

والاستقرار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ولتحقيق فعالية المعاهدة المذكورة، شجع الوزراء جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقديم دعمها وتعاونها بالانضمام إلى بروتوكول المعاهدة.

٢٠٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الحاجة إلى حل جميع المنازعات المتعلقة بالسيادة والولاية فيما يخص بحر الصين الجنوبي وذلك بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى القوة و/أو التهديد باستعمال القوة، وحثوا جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس بغية تهيئة مناخ مواتٍ من أجل الحل النهائي لجميع القضايا محل النزاع. وأعربوا عن القلق إزاء التطورات الأخيرة التي قد تؤدي إلى تدهور السلام والاستقرار في المنطقة. وأيد الوزراء، في هذا الصدد، المبادئ الواردة في إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ١٩٩٢ بشأن بحر الصين الجنوبي وشددوا على ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بتنفيذ هذه المبادئ بالكامل. وأعربوا عن الأمل أن يمتنع جميع المعنيين عن اتخاذ أي إجراءات أخرى قد تقوض السلام والاستقرار وتزعزع الثقة في المنطقة، بما في ذلك احتمال تقويض حرية الملاحة والطيران في المناطق المتأثرة. وحثوا بالمثل المطالبين على معالجة القضية في مختلف المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف وأكدوا، في هذا الصدد، أهمية تعزيز جميع أنواع تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف. ولهذا الغرض، رحبوا بالمبادرة الإندونيسية لرعاية حلقة عمل عن إدارة المنازعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى التدابير الأخرى التي شرعت في اتخاذها الأطراف المعنية في المنطقة لتعزيز التعاون ولكفالة التوصل إلى تسوية سلمية لجميع المسائل المعلقة.

هـ - أمريكا اللاتينية

كوبا

٢٠٩ - جدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الإعراب عن قلقهم الدفين إزاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا واتساع طبيعته الخارجية، وخصوصاً التشريع الجديد الهادف إلى تشديد هذا الحظر. وكرروا كذلك سرد الآراء التي جرى الإعراب عنها بشأن كوبا في مؤتمر قمة قرطاجنة والمؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي والاجتماع الوزاري المعقود في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ودعوا حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى إلى إعادة الإقليم الذي تحتله قاعدة غوانتانامو البحرية الآن إلى السيادة الكوبية وإنهاء البث الإذاعي والتلفزيوني المعادي الموجه ضد كوبا.

النزاع بين غيانا وفنزويلا

٢١٠ - أحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماً بالالتزام الأكيد من جانب غيانا وفنزويلا بالحل السلمي للنزاع القائم بينهما. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تأييدهم الكامل لما قرره الطرفان من مواصلة اغتنام المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثلته الخاص بغية التوصل إلى تسوية قاطعة وفقاً لما يطالب به اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦.

الفصل الثاني القضايا الاقتصادية والاجتماعية

قضايا العولمة

٢١١ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه في الوقت الذي يفضي فيه الاتجاه الراهن إلى العولمة وتحرير التجارة إلى إتاحة فرص اقتصادية متزايدة للبلدان النامية، فإن من الواضح أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ما زال مهمشاً وغير قادر على تقاسم مزايا هذه العملية. ولاحظوا مع القلق أنه ما لم تكن هناك إجراءات داعمة للاقتصادات النامية في مرحلة تحولها فإن الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة ستظل تتسع. وشددوا على أن الأزمة المالية التي تعرض لها مؤخراً عدد من البلدان الأعضاء في الحركة مؤشر واضح على الأثر السلبي الذي يمكن أن تتعرض له البلدان النامية بسبب الاتجاه الراهن للعولمة وعلى المخاطر التي يشكلها هذا الاتجاه على بلدان الجنوب.

٢١٢ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أن العولمة وتحرير التجارة، بما يتسمان به من نمو سريع في التجارة الدولية وتدفقات رأس المال، وتزايد أهمية قطاع الخدمات والاستثمار المباشر الأجنبي، وتكامل عمليات الإنتاج، وأثر المؤسسات المتعددة الأطراف، تمثل كلها تحديات للبلدان النامية وتؤثر سلباً على البلدان النامية بصفة عامة. وأبدوا في هذا الصدد بالغ القلق إزاء الأثر السلبي للتقلبات الحادة التي شهدتها الأسواق العالمية مؤخراً وغذتها أساساً المضاربات وتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، ودعوا المجتمع المالي الدولي وحكومات البلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة إلى كبح وتخفيف هذا الأثر في البلدان النامية بوجه خاص، وكذلك تمكين البلدان النامية من المشاركة الكاملة في تدفقات رؤوس الأموال والتجارة والاستثمارات الدولية.

٢١٣ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأول اجتماع خاص على الإطلاق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تشترك فيه مؤسسات بريتون وودز، وهو الاجتماع الذي عقد في نيويورك في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وشجعوا على عقد هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى بانتظام. ورحبوا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إجراء أول حوار رفيع المستوى يستغرق يومين - ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ - في موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة والترابط وما ينطويان عليه من آثار في مجال السياسات. وشجعوا البلدان النامية على الاشتراك النشط في هذا الحوار الرفيع المستوى. وشجعوا كذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معاً على الانخراط بنشاط في مثل هذا الحوار بروح من التشارك الحقيقي للوصول إلى نتائج ناجحة ذات شأن وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية.

٢١٤ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع القلق التهميش المتزايد لأقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، حيث إن مجموع صادراتها لا يزال أقل من ٠.٤ في المائة من الصادرات العالمية. وقد تزايد احتمال

تعاظم خسارتها بقدر كبير مع العولمة الجارية. وقد خرجت أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص من هذه العملية بخسارة واضحة. ويتعين على جميع البلدان، وفي مقدمتها المتقدمة النمو، تنسيق وتنفيذ استراتيجيات يكون من شأنها أن تصل منتجات جميع البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق الخارجية بيسر وبشكل تفضيلي.

٢١٥ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن النمو المرتفع في بعض البلدان النامية يسهم بقدر كبير في القوى المحركة للنمو الاقتصادي العالمي وبالتالي فإن عملية التكامل الشامل للبلدان النامية تدر ربحاً على البلدان الصناعية كذلك. وفي السنوات الأخيرة ظل النمو الاقتصادي للبلدان النامية يسبق النمو في البلدان المتقدمة النمو ككل. ومع ذلك فمن المؤسف أن صوت البلدان النامية في صنع القرار ما زال لا يعكس بشكل واقعي بزوغها كجهات فاعلة هامة في الاقتصاد العالمي. وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الاعتراف بهذا الإسهام والدور المتزايدين اعترافاً متكافئاً له مغزاه. ومن هنا يتعين تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار في مجال الاقتصاد العالمي، ولا سيما في المؤسسات المالية الدولية، وكذلك في التجارة وغيرها من المجالات الاقتصادية الأخرى. وأشار الوزراء ورؤساء الوفود من جديد إلى الحاجة إلى تحقيق هذه الديمقراطية والشفافية في عملية صنع القرار الاقتصادي والمالي الدولي في جميع المحافل وعلى جميع الصعد، مع المشاركة الكاملة للبلدان النامية بحيث يكفل أخذ مصالحها الإنمائية في الاعتبار التام.

٢١٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد الحاجة إلى إنشاء نظام عالمي للعلاقات الاقتصادية مفتوح تنظمه القواعد وقابل للمساءلة والتنبؤ وعادل ومنصف وشامل وغير تمييزي، وبخاصة في وقت بدأت فيه البلدان النامية تشارك بنشاط في عملية تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولذلك أكدوا من جديد أنه لا بديل عن إجراء حوار بناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويتعين أن يقوم هذا الحوار على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والترابط الحقيقي والمسؤوليات المتقاسمة.

٢١٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً أن الأجور المنخفضة والمعايير البيئية في البلدان النامية ليست مسؤولة عن فقد الوظائف في البلدان المتقدمة النمو. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو معالجة مشاكل البطالة لديها عن طريق اتباع سياسات مناسبة هيكلية وفي مجال الاقتصاد الكلي. ولن تكون الحماية سبيلاً إلى حل مشكلة البطالة. على أنه بينما تلتزم البلدان النامية بتعزيز جميع معايير العمل ذات الصلة، فإنها تأبى استخدام هذه المعايير لأغراض حمائية. وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع بعمليات التكيف الهيكلي اللازمة والابتعاد عن الاتجاهات الحمائية إزاء الواردات التنافسية من البلدان النامية وإزاء تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى هذه البلدان لصالح فرص النمو الجديدة.

٢١٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن منظمة العمل الدولية هي الهيئة الدولية الوحيدة المختصة بوضع معايير العمل والتعامل معها. وأكدوا مرة أخرى أن أكثر المهام إلحاحاً أمام هذه المنظمة هي تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق إيجاد عمل في البلدان النامية، وبذلك تكفل الخير الكثير لأكثر عدد من العمال في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في البلدان النامية. وأكدوا مرة أخرى أنه لا رابط هناك بين التجارة

ومعايير العمل، ورفضوا جميع المحاولات الهادفة إلى الربط بينهما وكذلك التذرع بمعايير العمل لاتخاذ إجراءات انفرادية في مجال التجارة. وأكدوا من جديد أن الجهود المبذولة للربط بين التجارة ومعايير العمل تعوق بلوغ الأهداف التي أنشئت منظمة العمل الدولية من أجلها وتزيد من صعوبة تنفيذ قيم هذه المنظمة ومبادئها.

التعاون الدولي من أجل التنمية

٢١٩ - حث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على تعزيز دور الأمم المتحدة في دعم التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. وجددوا الإعراب عن مساندتهم لهيئات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة التي تخدم الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وأكدوا أن تعزيز دور الأمم المتحدة في التنمية يقتضي الإبقاء على الدور والشخصية المتميزين والمستقلين للصناديق والبرامج التشغيلية وتعزيزهما. ورحبوا بالإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نمواً في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة، الذي أيده الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة للتنمية التجارية لأقل البلدان نمواً، المعقود في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وحثوا على تنفيذ هذه المبادرات لإدماج أقل البلدان نمواً في النظام الاقتصادي العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢٢٠ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه المحفل الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا ذات الصلة في مجالات السلع الأساسية والتجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وأبرزوا دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناء قدرة إنمائية في إطار المفاوضات التجارية الجارية والمقبلة. وفي هذا الصدد أشاروا إلى إعلان ميدراوند، وفي مطلعهم إلى تعزيز إصلاحات الأونكتاد، شددوا على دور الأونكتاد في تشغيل مركز التجارة العالمية. وأكدوا أهمية الارتقاء بالميزانية الحالية للمركز وترتيباته الإدارية.

٢٢١ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء استمرار تقلص توافر الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامجها الإنمائي. ولاحظوا مع الارتياح تزايد عدد البلدان المنفذة لبرامج تسهم في تعزيز الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها رغم القيود، وشددوا على ضرورة زيادة تبرعات البلدان المانحة لهذه الموارد زيادة كبيرة. وحثوا أيضاً صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على الاستفادة من الموارد المتاحة فيما يتصل بالأولويات الأساسية للبلدان النامية، التي لا تزال تتمثل في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة. وشدد الوزراء على الدور المركزي للأمم المتحدة في دعم التعاون الدولي من أجل التنمية وتيسير إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية، ودعوا إلى تعزيز هذا الدور. وطالبوا منظومة الأمم المتحدة بمساندة الأهداف الإنمائية للبلدان النامية

عن طريق زيادة التركيز على المساعدة التقنية، كما حثوا صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على زيادة الاستفادة من الموارد المتاحة فيما يتصل بالأولويات الأساسية للبلدان النامية في مجال القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة، بوسائل منها زيادة المساعدة التقنية المقدمة.

٢٢٢ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء الافتقار الواضح للبلدان المتقدمة النمو إلى إرادة سياسية لتنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي هذا الصدد أبدوا عميق قلقهم إزاء خفض هذه البلدان للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها، ودعوا إلى الوفاء بما تعهدت به من تحقيق النسبة المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة، وهي تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وكذلك العمل على اختصاص أقل البلدان نمواً، في حدود هذه النسبة المستهدفة، بما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

خطة للتنمية

٢٢٣ - شدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على الحاجة إلى التزام سياسي قوي من جانب المجتمع الدولي بتنفيذ "خطة للتنمية" بنجاح. وشددوا أيضاً على أهمية تعبئة موارد كافية للتنفيذ حتى تسهم هذه الخطة بفعالية في الإقلال من الاختلالات الراهنة وضمان نمو اقتصادي متسارع ومستمر في البلدان النامية. وعملاً على تنفيذ الخطة بفعالية، حث الوزراء الجمعية العامة على النظر جدياً في آلية متابعة الخطة وتقييمها. وركزوا أيضاً على أهمية الحوار في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق التشارك المبني على تبادل المصالح والمنافع وتقاسم المسؤوليات والترابط الحقيقي.

٢٢٤ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وفي هذا الصدد أشاروا إلى العملية التي بدأها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٥٢. وشددوا على عقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١.

٢٢٥ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود باتخاذ القرار ١٧٩/٥٢ في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثانية والخمسين، الذي يمهد السبيل للإعداد للنظر في تمويل التنمية على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى. وأكدوا من جديد أن تمويل التنمية أمر حاسم بالنسبة إلى البلدان النامية وأن النظر في هذه المسألة يجب أن يستفيد من العمليات والتعهدات الراهنة، وأن يستعرض الآليات المؤسسية وغيرها، وأن يعالج التحديات الجديدة الناشئة سواء من الأهمية المتزايدة لأصحاب المصالح الجدد أو من ديناميات العولمة وتحرير التجارة. ولاحظوا أن العملية التي بدأت باتخاذ القرار ١٧٩/٥٢ تتيح للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال التنمية، على النحو المتوخى في الميثاق.

٢٢٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن من المحتم، في مجال المساعدة الإنمائية، أن توفر البلدان المتقدمة النمو موارد مالية جديدة وإضافية، وكذلك نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية وتساهلية إلى البلدان

النامية، إذا ما كان المراد الإبقاء على توافق الآراء الذي انعقد في سلسلة المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة التي عقدت أخيراً وغيرها من الاتفاقات المبرمة بتوافق الآراء.

التجارة الدولية

٢٢٧ - لاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن هذه السنة توافق الذكرى السنوية الخمسين للنظام التجاري الدولي. وإذا كان هناك ما يدعو المجتمع الدولي إلى الاغتباط بالتقدم الذي تحقق في إقامة ودعم النظام التجاري المتعدد الأطراف، فإن هناك مع ذلك الكثير مما ينبغي عمله لضمان أن يكون النظام التجاري العالمي منصفاً بحق ومفيداً للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. ومن التدابير التي لا بد من اتخاذها في هذا الصدد بشكل عاجل تعزيز المعاملة الخاصة والتمييزية للبلدان النامية، ورفع الحواجز الموجودة في البلدان المتقدمة النمو التي تعوق وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، والوفاء الكامل بالالتزامات في المجالات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، مثل المنسوجات والزراعة. ولا بد من أن يواكب هذه التدابير التزام صريح بعدم إدراج المسائل غير المتصلة بالتجارة، كالمسائل الاجتماعية، في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

٢٢٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن نتائج جولة أوروغواي المتفاوض عليها تتخلف في عدد كبير من المجالات الحاسمة عن توقعات البلدان النامية. وأعربوا عن أسفهم لأن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي في مجالات التصدير التي تهم البلدان النامية يأتي منقوصاً ومتأخراً. فقد استهدف تحييد الفرص التجارية أمام البلدان النامية باستخدام البلدان المتقدمة النمو للتدابير الحمائية، ومنها المتخذ انفرادياً والمتخذ تحت ستار المعايير التقنية والاهتمامات البيئية أو الاجتماعية أو الاهتمامات المتصلة بحقوق الإنسان. واتفقوا على وجوب أن تتشاور البلدان النامية بشكل وثيق عند صياغة مواقفها بشأن القضايا المطروحة على منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد حثوا البلدان النامية على أن تعمل معاً في وضع جدول أعمال تطلعي لإجراء المفاوضات التجارية في المستقبل يتضمن القضايا التي تهم البلدان النامية، وبذا يمكنها من الأخذ بزمام المبادرة في أي جولات مقبلة للمفاوضات.

٢٢٩ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود البلدان المتقدمة النمو على القيام بما يلي:

- تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي على وجه الاستعجال، وبخاصة في المجالات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، بما في ذلك قطاعات الزراعة والتصدير والملبوسات، والقرارات والتدابير المتخذة لمصلحة أقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه في إعلان مراكش الوزاري.
- توفير إمكانيات الوصول التفضيلية إلى الأسواق من خلال تحسين وتعزيز نظام الأفضليات

المعمر وغيره من المخططات التفضيلية وتوسيع نطاقها لتشمل المجالات والقطاعات الجديدة التي تغطيها الآن منظمة التجارة العالمية.

- الامتناع عن إدخال مسائل خارجية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وبخاصة المسائل التي لا تتصل بالتجارة مباشرة.
- مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة والتغلب على ما تواجهه من صعوبات في الأسواق الرئيسية وفي مجال التجارة في الخدمات، مثل ارتفاع التعريفات الجمركية إلى ذروتها، وتناقص المعاملة التفضيلية، وتصاعد التعريفات الجمركية، وتزايد تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية وإساءة استخدامها.
- ضمان أن يعكس النظام التجاري الدولي المنظور الإنمائي على نحو كامل، وذلك من خلال ضمان تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتمييزية للبلدان النامية.
- تمكين البلدان النامية من المشاركة في وضع المعايير ومستويات الجودة.
- تنفيذ الالتزامات الواردة في "جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" فيما يتصل بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.
- تقديم تنازلات أكبر في تنفيذ البلدان النامية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية.
- تشجيع اطلاع المنظمات التجارية في البلدان النامية بشكل أكثر مرونة على معلومات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالأسواق.

ملاحظة: حذفت الفقرات من ٢٢٠ إلى ٢٣٨ من الوثيقة CB/MM-Doc.4/Rev.4 على أساس أنها كانت فقرات فرعية للفقرة ٢٢٩.

٢٣٩ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود البلدان المقدمة للأفضليات إلى المضي في تحسين وتجديد مخططات نظام الأفضليات المعمر بمواكبة النظام التجاري التالي لجولة أوروغواي وبالعامل على إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، في النظام التجاري العالمي، وشددوا على وجوب تحديد السبل والوسائل الكفيلة بالاستفادة من هذه المخططات بشكل أنجع، وخصوصاً بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً.

٢٤٠ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بعقد الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة التجارة العالمية بشأن المبادرات المتكاملة للتنمية التجارية لأقل البلدان نمواً في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

وأشاروا إلى اعتماد الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نمواً في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة، ورحبوا بما هو متوخى من توثيق التعاون بين منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف التي تساعد أقل البلدان نمواً، ولا سيما الأونكتاد ومركز التجارة العالمية، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحثوا هذه المنظمات الدولية على ضمان التعاون الفعال فيما بينها والتنفيذ السريع للإجراءات التي طلبتها أقل البلدان نمواً. وحثوا البلدان المتقدمة النمو على ضمان توافر الأموال اللازمة لهذه المنظمات لكفالة تنفيذ هذه التدابير المقترحة.

٢٤١ - وأدان وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إصرار دول معينة على تكثيف التدابير القسرية من جانب واحد وتطبيق تشريعات داخلية لها آثار خارجية على البلدان النامية. وتشمل هذه الإجراءات فرض الحصار والحظر وتجميد الأصول لمنع هذه البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر بكامل إرادتها نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن تتوسع بحرية في تجارتها الدولية. وأكدوا من جديد أن هذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي والنظام التجاري المفتوح والمتعدد الأطراف وغير التمييزي، وطالبوا بوقف هذه التدابير على الفور. وشددوا كذلك على ضرورة الإسهام بفعالية أكبر في توسيع دور البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي وحقوق جميع البلدان على قدم المساواة ودون تمييز في الانضمام إلى النظام التجاري الدولي، وضرورة إبعاد إجراءات العضوية في منظمة التجارة العالمية عن السياسة وجعلها ذات وجهة اقتصادية.

السلع الأساسية

٢٤٢ - أعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد أهمية السلع الأساسية في عدد كبير من بلدان الجنوب التي تعتمد بشكل طامح على السلع الأساسية والمواد الخام. فنصيب هذه السلع الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان وحاصل التصدير فيها يتحكم إلى حد كبير ليس فقط في الأشكال الأخرى لنموها الاقتصادي وتنميتها، بل أيضاً في قدرتها على خدمة التزاماتها إزاء الديون الدولية.

٢٤٣ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن التطورات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية قد عادت بقدر ضئيل أو معدوم من المنافع المحسوسة على بلدان الجنوب بسبب التعامل بلا مبالاة مع مسائل السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال كان إجمالي المنافع التي خرجت بها بلدان الشمال في المتوسط أعلى بكثير مما حصلت عليه بلدان الجنوب النامية. ويضاف إلى ذلك أن تزايد التعريفات قلل أيضاً من فرص بلدان الجنوب، وذلك بسبب إلغاء الهوامش التفضيلية التي كانت تتمتع بها من قبل في ظل نظام الأفضليات المعمم السابق.

٢٤٤ - ولذلك شدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للسلع الأساسية وتوسيع نطاق السلع الأساسية المتاجر فيها، بما في ذلك إعادة العمل باتفاقات المنتجين - المستهلكين

على أساس نظام تجاري دولي مفتوح متعدد الأطراف يتسم بعدم التمييز ويقوم على القواعد ويقع في إطار منظمة التجارة العالمية.

القضايا المالية والاستثمارية والنقدية

٢٤٥ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن المعونة لا يمكن أن يحل محلها الاستثمار المباشر الأجنبي الذي ظل حتى الآن مقصوراً على حفنة من البلدان النامية. والواقع أن تدفق المعونة مطلوب لتقوم في البلدان النامية، وخصوصاً الأقل نمواً، ظروف تتيح لها الاستثمار في هياكلها الأساسية وتمكنها من جعل مناخ الاستثمار مواتياً لمنظمي المشاريع الأجانب.

٢٤٦ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على الأهمية الفائقة للاستثمار المباشر الأجنبي لتنمية بلدانهم وتشجيع نقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً والأمنة، وبناء القدرات المحلية وتوليد العمالة. وأولوا اهتماماً خاصاً لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاعي الهياكل الأساسية والصناعة التحويلية. ولاحظوا أن بلدان حركة عدم الانحياز قد اتخذت عدة خطوات لإيجاد مناخ موات لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وطالبوا البلدان الصناعية الكبيرة باتخاذ مزيد من الخطوات التي تساعد على أن يكون للإجراءات التي تتخذها البلدان النامية أقصى تأثير وتحويل دون تهميشها في مجال الاقتصاد العالمي. ولاحظ الوزراء أيضاً أن اتساع نطاق تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وانتشارها في البلدان النامية ما زالا غير متساويين. ويضاف إلى ذلك أن هناك بلداناً نامية عديدة عاجزة عن جذب ما يكفي من الاستثمار المباشر الأجنبي. ولذلك كرروا من جديد أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يمكن إلا أن يكون مكملًا - لا بديلاً - للتمويل التسهلي.

٢٤٧ - ورأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن عملية العولمة قد ساعدت على تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، وأبرزوا دور الشركات عبر الوطنية في النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإن تركيز هذه التدفقات في بعض المناطق الجغرافية قد استمر، مما حرم بلداناً أخرى، وبخاصة الأقل نمواً، من هذه التدفقات وجعلها عاجزة عن تحقيق أثر المضاعف الاستثماري من أجل إحداث التطور اللازم في بعض القطاعات المهمة. إن الاستثمار المباشر الأجنبي يتسم بالانتقائية، وقد اتجهت تدفقاته صوب بلدان تعتبر فيها معدلات العائد بالغة الارتفاع.

٢٤٨ - ورأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه يتعين على الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بحث مسألة الاتفاق المطلوب بشأن الاستثمار المتعدد الأطراف. ودعوا الأونكتاد إلى الاضطلاع بمهمته في تحديد وتحليل الآثار التي تتعرض لها التنمية نتيجة للمسائل المتصلة باحتمال وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار، مع المراعاة التامة لمصالح البلدان النامية. ودعوا أيضاً البلدان النامية إلى الاشتراك بنشاط في هذه المناقشات لتعزيز مصالحها والذود عنها.

٢٤٩ - وأبدى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود قلقهم إزاء التطورات الأخيرة في الأسواق المالية والنقدية الدولية، وبخاصة إزاء الضغط الخطير الذي تعرضت له عملات عدة بلدان أعضاء نتيجة لأنشطة المضاربة. وإذ يضعون نصب أعينهم الرسالة التي بعث بها رئيس حركة عدم الانحياز إلى مجموعة الثمانية في مؤتمر قممتها في برمنغهام، فإنهم يؤكدون من جديد ما يرونه من وجوب أن يكون هناك إطار تنظيمي محدد للأسواق المالية والنقدية على غرار أسواق السلع والخدمات التي أصبح لها إطار تخضع له من خلال منظمة التجارة العالمية، خصوصاً وأن الأسواق المالية والنقدية أكثر تقلباً وتكاملاً وترابطاً من أسواق السلع والخدمات.

٢٥٠ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الأونكتاد على أن يقوم، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بدراسة هذه التطورات واقتراح التدابير اللازمة لدعم النظام المالي العالمي، ودعوا المؤسسات المالية الدولية إلى إنشاء وتعزيز آليات، يكون فيها آليات للمراقبة ومرافق للمساعدة التقنية والمعلومات المناسبة، لمنع الأزمات المالية وتحييد آثارها الضارة، وإلى التوصية بالطرق والوسائل التي تساعد البلدان النامية على إيجاد آليات للحيلولة دون تدفقات رأس المال القائمة على المضاربة.

٢٥١ - وشدد الوزراء على ضرورة المضي في إصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الدولي الراهن الذي يتسم بالجور والبلوى، على النحو الذي شدد عليه رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قممتهم المعقود في نيودلهي في عام ١٩٨٣. وأكدوا من جديد في هذا الشأن أهمية عقد مؤتمر دولي بشأن الموارد النقدية والمالية اللازمة للتنمية، وهو ما دعا إليه مؤتمر قمة نيودلهي، مع التركيز على التعاون النقدي والمالي للعمل بشكل فعال على سدّ احتياجات المجتمع الدولي، وخصوصاً البلدان النامية، في مجال التنمية وغيرها من الاحتياجات المالية.

٢٥٢ - وفي هذا الصدد دعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات بريتون وودز إلى تقديم مزيد من المساعدة إلى البلدان النامية، وبوجه خاص البلدان التي تعاني أزمات مالية، عن طريق دعم الجهود المبذولة حالياً للتصدي لهذه المشاكل وتشجيع مصارفها التجارية على الإبقاء على التسهيلات الائتمانية أو إعادة جدولة الديون المستحقة، وذلك لمساعدة البلدان المتضررة على التغلب على مشاكل السيولة والتقليل من المخاطر ذات الصلة في مجال المالية والصرف التي تتعرض لها اقتصادات البلدان النامية.

٢٥٣ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود كذلك البلدان المتقدمة النمو على أن تعمل، بالتنسيق مع البلدان النامية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، على التعجيل باستعراض النظام المالي العالمي بما يكفل أن تساعد تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل على توسيع نطاق التجارة والعملية والتنمية.

الديون الخارجية

٢٥٤ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود وجوب أن يكون تطور استراتيجية الديون مصحوباً بوجود بيئة اقتصادية دولية مواتية وداعمة، تشمل تنفيذ نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقرارات اجتماع مراكش الوزاري بما يخدم مصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٢٥٥ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على حاجة البلدان النامية المدينة إلى تدفقات مالية جديدة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير لتخفيف الديون يكون منها إلغاء الديون وخفض الديون وخدمة الديون، وحثوا البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على الاستمرار في تقديم المساعدة المالية التسهيلية، وخصوصاً إلى أقل البلدان نمواً، لدعم تنفيذ البلدان النامية للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، مما يمكنها من التحرر من ربة الديون واجتذاب استثمارات جديدة والقضاء على الفقر. وأشاروا في هذا الصدد إلى النداءات الصادرة لحل مشكلة الديون الخارجية بطرق شتى، منها إعادة استيعابها في الأولويات الإنمائية للبلدان النامية المعنية.

٢٥٦ - وذكر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أن عبء الديون الخارجية ما زال بالنسبة إلى بلدان نامية عديدة، ولا سيما أقلها نمواً، عنصراً مهماً في تحويل الموارد التي يمكن الاستعانة ببعضها في سدّ احتياجات عاجلة من قبيل الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية والتعليم والصحة. ولاحظوا مع القلق التقدم البطيء في تنفيذ المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وحبّذ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود العمل مبكراً وبشكل عاجل على تنفيذ تدابير تخفيف الديون، ولا سيما في إطار المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وتعهدوا بأن يوجدوا في بلدانهم المناخ الذي يسمح بالاستفادة من المزايا التي ستعود على هذه البلدان من تدابير التخفيف والمساعدة. وكرروا في هذا السياق الرسالة التي بعث بها رئيس الحركة إلى زعماء مجموعة الثمانية، في مناسبة مؤتمراتهم للقمة المعقودة في ليون ودنفر وبرمنغهام، فيما يتعلق بصقل المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

٢٥٧ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ التعهدات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات بشأن التنمية فيما يتصل بمسألة الديون الخارجية.

العلم والتكنولوجيا

٢٥٨ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن نجاح البلدان النامية رهن بحصولها على التكنولوجيا وبقدرتها الذاتية على تطويرها. وأبدوا اهتماماً خاصاً بالتكنولوجيات والتكنولوجيا الحيوية السليمة بيئياً والأمنية. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء التدابير الرامية إلى عرقلة أو تعطيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لأغراض سياسية أو غيرها، ولا سيما من خلال تنفيذ تدابير اقتصادية قسرية. ولا ينبغي أن تكون

القيود التي تفرضها البلدان الصناعية الرئيسية على تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج والأنواع الأخرى من التكنولوجيا الحساسة أداة لمنع البلدان النامية من الحصول على تكنولوجيا تستخدمها في الأغراض السلمية والإنمائية.

٢٥٩ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود العمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في إطار برنامج عملها، من أجل الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، وأكدوا من جديد دورها الفريد كلجنة فنية من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعمل بصفقتها المحفل الحكومي الدولي الوحيد للنظر في مسائل السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وأثرها على التنمية، من أجل صياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة والتقدم بتوصيات في مجال السياسات والتشغيل بشأن كيفية تنفيذ الالتزامات الصادرة في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة حصول البلدان النامية على التكنولوجيا ونقلها إليها. ودعوا أيضاً إلى تعزيز اللجنة لتقوم بشكل أفضل بدورها في النظر في مسائل العلم والتكنولوجيا وتحسين فهم سياسات العلم والتكنولوجيا ووضع توصيات ومبادئ توجيهية تتعلق بمسائل العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة وتكون ذات صلة بجميع القضايا الإنمائية.

٢٦٠ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم الدفين إزاء استمرار عدم كفاية الموارد اللازمة لتعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وافتقار البلدان المتقدمة النمو إلى الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن. وطالبوا البلدان المتقدمة النمو بتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيا التي تحوزها أو تملكها الحكومات والمؤسسات العامة أو التي تنبثق عن أنشطة البحث والتطوير الممولة تمويلًا عامًا.

٢٦١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً أن التعليم عامل محدد للتنمية شعوبهم سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. وسلموا بأن العلم والتكنولوجيا مهمان في كفالة تحقيق مستويات متزايدة من المعرفة وبأنه يجب أن يكونا في خدمة التعليم.

٢٦٢ - وأقر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بحاجة البلدان النامية إلى الحصول على الفرص التي يتيحها النمو في تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما عن طريق شبكات الحواسيب المترابطة، وإلى الاستفادة التامة من هذه الفرص. ودعوا في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو إلى تعزيز بناء القدرات الذاتية للبلدان النامية وتسهيل حصولها على التكنولوجيا المتسارعة بشروط مواتية وكذلك وفق شروط تفضيلية وتساهلية.

٢٦٣ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضاً على ضرورة تعزيز وتيسير الحصول على التكنولوجيا ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيا السليمة بيئياً، وتمويل ذلك بالشكل المناسب وبشروط مواتية وتساهلية. وطالبوا بتيسير الاحتفاظ بالتكنولوجيات التقليدية والمحلية التي يمكن أن تكون قد أهملت أو وضعت في

غير سياقها، وخصوصاً في البلدان النامية، وترويج هذه التكنولوجيات. وأكدوا أن من المحتم، في مجال موارد التطور البيولوجي، تدوين قواعد تمنع القرصنة البيولوجية. وشددوا أيضاً على وجوب استناد هذه القواعد إلى الحق الأصل لمجتمعات البلدان النامية في مواردها الأصلية للتطور البيولوجي وعلى أن القرصنة البيولوجية مسألة أخلاقية تنال من التنمية الحيوية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. وشدد الوزراء أيضاً على ضرورة التأكد من أن صناعات البلدان النامية قد تمكنت من الحصول على نصيبها الواجب من التجارة البيولوجية العالمية.

٢٦٤ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع الارتياح باستمرار مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان حركة عدم الانحياز في تنفيذ برنامج التعاون الموسع، ودعوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى الانضمام إلى النظام الأساسي للمركز ودعم المركز مالياً.

القضاء على الفقر

٢٦٥ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي المستدام والمتسارع لا يزال يمثل الأولوية العليا للبلدان النامية. وشددوا في هذا الصدد على الحاجة إلى بيئة اقتصادية ومالية دولية داعمة لمعالجة مشاكل الفقر والتخلف التي طال أمدها، وأكدوا من جديد ضرورة مساعدة هذه البلدان في جهودها من أجل القضاء على الفقر وزيادة رفاهة شعوبها.

٢٦٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أنه لا بد من القضاء على الفقر لضمان تحقق سلم وأمن طويلي الأمد وكذلك للوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وأكدوا من جديد أيضاً أنه يتعين، في سياق العمل الشامل للقضاء على الفقر، الانتباه بصفة خاصة إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، وإلى الظروف والسياسات الإطارية الوطنية والدولية التي تعين على القضاء عليه، وإلى تشجيع اتباع سياسة نشطة وواضحة لإيجاد منظور جنساني في تيار العمل العام، وإلى استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدراج بعد جنساني في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر.

٢٦٧ - وعبر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء اتساع وازدياد عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع وسوء التغذية. وشددوا على ضرورة العمل العاجل من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والمقبلة، على النحو الوارد في إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٢٦٨ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن التنمية الريفية في البلدان النامية لا تزال أساسية لجهود القضاء على الفقر، وكثيراً ما تشمل الإصلاح الزراعي، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتوسيع نطاق التدخل المالي في الريف، وكفالة الأمن الغذائي، وتحسين التعليم وزيادة الاستفادة من التكنولوجيا الملائمة، وضمان عدالة الأسعار لتوفير حوافز للاستثمار الزراعي، وزيادة الإنتاجية، بما فيها الإنتاجية في

القطاع غير الرسمي.

٢٦٩ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بما خلص إليه مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة، الذي عقد في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/ فبراير ١٩٩٧، والذي أطلق من خلال إعلانه وخطة عمله حملة عالمية للوصول إلى ١٠٠ مليون من أفقر الأسر في العالم، وخصوصاً نساء هذه الأسر، وتزويدها بقروض للعمل لحسابها الخاص وغير ذلك من الخدمات المالية والمتعلقة بالأعمال، بحلول عام ٢٠٠٥. وسلموا بأن برامج القروض الصغيرة، التي توفر في عديد من بلدان العالم رؤوس أموال صغيرة للفقراء، قد جعلت مشاركتهم في العملية الاقتصادية والسياسية للمجتمع في ازدياد. وأقروا أيضاً بأن برامج القروض الصغيرة، علاوة على دورها في القضاء على الفقر، تعد من عوامل الإسهام في عملية التنمية الاجتماعية والبشرية في مجال تمكين المرأة وتحقيق عدالة اجتماعية أفضل. وحبذوا إنشاء مؤسسات جديدة للقروض الصغيرة ودعم ما هو قائم منها وتوسيع نطاقه، حتى تصل القروض إلى أعداد متزايدة من الناس العائشين في فقر وحتى يتسارع النجاح في تحقيق هدف مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة.

٢٧٠ - وإذ لاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الترابط بين الأمم والمستويات المتباينة للتنمية البشرية في العالم بأسره، فقد شددوا على الحاجة إلى نظام بشري عالمي جديد يعكس اتجاه الفروق المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، سواء فيما بين البلدان أو في داخلها، من خلال تخفيف حدة الفقر وزيادة العمالة المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي.

التعاون في مجال التنمية الصناعية

٢٧١ - أشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى الإعلان المتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الذي اعتمد في مؤتمر القمة الحادي عشر للحركة، وأكدوا الأهمية المتزايدة لليونيدو وصلاحياتها، بصفتها الجهاز الرئيسي للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الصناعية. ورحبوا بعملية الإصلاح التي قامت بها اليونيدو بنجاح لزيادة فعاليتها والعمل بحزم على دعم وتنشيط التنمية الصناعية وتقديم الخدمات التقنية المتخصصة. وأكدوا من جديد التزامهم بدعم وتعزيز اليونيدو لتمكينها من ممارسة ولايتها بصورة كاملة. وطالب الوزراء جميع الدول الأعضاء في اليونيدو، ولا سيما البلدان الصناعية، بأن تجدد التزامها بالتعاون في مجال التنمية الصناعية وبجعل اليونيدو أكثر قوة وقدرة على البقاء وذلك بروح من التشارك العالمي وتبادل المنافع. وحثوا بعض البلدان المتقدمة النمو على إعادة النظر في إعلانها الانسحاب من اليونيدو. وأكدوا الحاجة إلى تأمين مستقبل اليونيدو كوكالة متخصصة حيوية لتعزيز التنمية الصناعية في البلدان النامية في إطار نظام التعاون المتعدد الأطراف في مجال التنمية الصناعية.

٢٧٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً أهمية التنمية الصناعية للبلدان النامية، ولا سيما الموجود منها في أفريقيا، والدور الهام الذي تؤديه اليونيدو في هذا المضمار. ودعوا المجتمع الدولي، بما

فيه منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وفي مقدمتها اليونيدو، إلى دعم تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا لتمكين البلدان الأفريقية من تكثيف وتوسيع التعاون الصناعي فيما بينها.

البيئة والتنمية

٢٧٣ - أشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أن برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتضمن إعلاناً بالالتزام بجدول أعمال القرن ٢١ وبأهداف التنمية المستدامة؛ وتقييماً للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في جميع المجالات الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ وغير ذلك من نتائج المؤتمر؛ وطائفة واسعة من القرارات والتوصيات الرامية إلى تعزيز التقدم في مختلف مجالات جدول أعمال القرن ٢١ القطاعية والمشاركة بين القطاعات، وخصوصاً في سبل تنفيذها؛ وقرارات تهدف إلى دعم الترتيبات المؤسسية العالمية والإقليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وتوصيات بشأن أساليب العمل المقبلة للجنة التنمية المستدامة وبرنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢. ولاحظوا إنشاء الأمين العام للأمم المتحدة لقوة عمل رفيعة المستوى معنية بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، وجددوا التزامهم تجاه هاتين الهيئتين. وطالبوا بتوفير الموارد اللازمة لتمكينهما من تعزيز قدرتهما على التنفيذ في إطار الولايات الراهنة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

٢٧٤ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء النكوص المخيب للآمال عن الوفاء بالالتزامات الدولية التي ارتبطت بها البلدان الصناعية بمحض إرادتها في مؤتمر قمة الأرض بريو. ولفتوا الانتباه إلى برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المتفق عليه في مؤتمر القمة الاستثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي يدعو في جملة أمور إلى سرعة الوفاء بالالتزام بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، بما في ذلك الالتزامات المحددة زمنياً حسب الاقتضاء قبّل البلدان النامية.

٢٧٥ - ومع تسليم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بتحقيق عدد من النتائج الإيجابية، فقد أعربوا عن قلقهم الدفين إزاء كون الاتجاهات الشاملة فيما يتصل بالتنمية المستدامة اليوم أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٢، وعدم توفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية، وعدم نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط مواتية وتساهلية وتفضيلية، وعدم تنفيذ البلدان المتقدمة النمو لمبدأ تقاسم المسؤولية بمعدلات مختلفة. ولذلك شددوا على أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذاً شاملاً لا يزال ذا أهمية حاسمة وأنه الآن أكثر إلحاحاً مما مضى.

٢٧٦ - وسلم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالحاجة إلى وجود توازن متداعم بين البيئة الدولية والوطنية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وبأن الفجوة في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تشير إلى استمرار الحاجة إلى وجود بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية تعزز التعاون الدولي، ولا سيما في مجال المالية ونقل التكنولوجيا والديون والتجارة، إذا ما أريد استمرار وازدياد الزخم اللازم للتقدم العالمي صوب النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة.

٢٧٧ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ببروتوكول كيوتو بشأن التزام الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ قانوناً بخفض انبعاثات غازات الدفيئة لديها على النحو الوارد في المرفق بـ من بروتوكول كيوتو. وطالبوا البلدان المتقدمة النمو باتخاذ خطوات عاجلة وفعالة لتنفيذ هذه الالتزامات عن طريق العمل الداخلي. ولا يمكن البدء في معالجة الانبعاثات تنفيذاً لهذه الالتزامات إلا بعد أن تتفق الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على المسائل المتصلة بمبادئ وسبل هذه المعالجة، بما في ذلك التحديد الأولي لمواقع الانبعاث لجميع البلدان على أساس منصف. ورفض الوزراء رفضاً قاطعاً جميع المحاولات التي يبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو لربط تصديقها على بروتوكول كيوتو بمسألة اشتراك البلدان النامية في خفض انبعاثات غازات الدفيئة. ودعوا أيضاً إلى اتخاذ تدابير فورية لتزويد البلدان النامية بالموارد المالية والتكنولوجية النظيفة التي تحتاج إليها للوفاء بالتزاماتها الراهنة بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بطرق شتى، منها وضع بيان بالانبعاثات الوطنية ونشر المعرفة بتغير المناخ.

٢٧٨ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الدول والهيئات الحكومية الدولية المختصة وجميع الجهات الأخرى المشاركة في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى المشاركة بنشاط في دعم أنشطة العقد مالياً وتقنياً، بما فيها الأنشطة ذات الصلة بالتعاون الدولي في الحد من آثار ظاهرة النينو والكوارث من قبيل الهزات الأرضية والفيضانات، وذلك لضمان تنفيذ إطار العمل الدولي للعقد والعمل بوجه خاص على تحويل استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وبرنامج عملها إلى برامج وأنشطة محددة للتخفيف من الكوارث.

٢٧٩ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الإعراب عن دعمهم الكامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعوا إلى تعزيزه باعتباره منظمة دولية فريدة منوطاً بها تنسيق الأنشطة التي تعالج القضايا البيئية وإجراء تحليلات متكاملة للمشاكل البيئية، تحقيقاً للهدف المتمثل في الوصول إلى توافق آراء دولي بشأن التحديات البيئية الجديدة.

٢٨٠ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماً بالجهود المبذولة في إطار الاجتماعات الأخيرة بشأن المياه والتنمية وكذلك بالمبادرات الرامية إلى تعبئة موارد مالية وتقنية بالاقتران بالجهود الاستثمارية اللازمة لتطوير استخدام المياه في البلدان النامية وإدارته واستدامته.

٢٨١ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بعقد أول مؤتمر للأطراف في اتفاقية التصحر في روما في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وفي الإعراب عن دعمهم للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، الذي يستضيف الآلية العالمية، في القيام بالدور الرئيسي كاملاً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، دعوا الحكومات ومنظمات التكامل الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة إلى تقديم تبرعاتها من أجل تقديم المساعدة الواجبة لأمانة الاتفاقية وجهازها الفرعي.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٨٢ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد دعمهم الكامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بريدجتاون بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/ أبريل إلى ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤، على مستوى المنظومة. وأكدوا من جديد بوجه خاص ضرورة النص على توفير موارد مالية جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط تساهلية وتفضيلية وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وتشجيع الترتيبات التجارية غير التمييزية. وأشاروا أيضاً إلى وجوب تشجيع إجراء تبادلات ملائمة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينها وبين الدول الأخرى التي لديها تجارب إنمائية مماثلة.

٢٨٣ - وسلّم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأهمية برنامج عمل بربادوس في تحديد وتناول المشاكل وأوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكرروا مطالبتهم المجتمع الدولي بدعم تنفيذ برنامج العمل المذكور. وفي هذا الصدد، رحبوا بالاستعراض الشامل لبرنامج عمل تلك الدول المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٩، وبقرار الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة عقد دورة استثنائية لمدة يومين في عام ١٩٩٩.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٨٤ - شدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أنه نظراً إلى الترتيبات الجديدة والبارزة في المجال الاقتصادي والاستثماري والمؤسسي فيما بين الاقتصادات العالمية الكبرى، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يصبح جزءاً أكثر دينمية من التعاون الدولي في مجال التنمية. وأكدوا كذلك أن تزايد العولمة وتحرير التجارة والترابط تجعل كلها هذا التعاون أوجب من ذي قبل. إن تنوع الخبرات والمعارف الإنمائية في البلدان النامية وتشابه احتياجاتها ومشاكلها التي تحتاج إلى حل يوفران طائفة فريدة من الفرص للتعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية. وشدد الوزراء على أن الاستفادة من هذه الفرص ستوفر أساساً وطيدياً لاعتماد البلدان النامية على ذاتها ولتنميتها.

٢٨٥ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك المنظمات الأخرى ذات الصلة إلى الاضطلاع معاً على أساس ولاياتها وبرامج عملها وأولوياتها المتفق عليها، بمزيد من العمل بشأن صوغ توصيات محددة تتعلق بمتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل سان خوسيه اللذين اعتمدتهما المؤتمر المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار لبلدان الجنوب.

٢٨٦ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع الارتياح ما حدث في السنوات القليلة الماضية من عودة

الاهتمام بالجدوى والأهمية المتزايدتين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية عملاً على اشتراكها المنصف في النظام الاقتصادي العالمي البازغ. وأكدوا الأهمية والتكامل المتطردين للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية باعتباره وسيلة لدعم الجهود الإنمائية لهذه البلدان، وبخاصة الأقل نمواً والبلدان الأفريقية.

٢٨٧ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود القول إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب تعزيزه من خلال تقاسم الخبرات الإنمائية، ونقل التكنولوجيا، واستغلال الطاقات الكامنة وعناصر التكامل فيما بين بلدان عدم الانحياز، وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، والتعاون الاقتصادي فيما بينها. وأعربوا عن اعتقادهم أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل جزءاً أساسياً لا غنى عنه من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز النمو الاقتصادي والقدرات التكنولوجية والتنمية المتسارعة.

٢٨٨ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها مجموعات إقليمية ودون إقليمية وغيرها من البلدان النامية، مثل اجتماعات مجموعة الـ ٧٧، ومؤتمر قمة مجموعة الـ ١٥ المنعقد في القاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨. وشددوا في هذا الصدد على ضرورة إيجاد بيئة اقتصادية دولية تساعد على تحقيق أهداف البلدان النامية وتطلعاتها.

٢٨٩ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماً أيضاً بمؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي، الذي عقد في ألماني في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٨ واختتم مؤخراً.

٢٩٠ - وحبذ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بقوة عقد مؤتمر قمة لبلدان الجنوب، وهو ما طُلب في ختام المؤتمر المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل لبلدان الجنوب، المعقد في سان خوسيه بكوستاريكا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وطلبوا إلى الدول الأعضاء عرض استضافة مؤتمر القمة هذا.

٢٩١ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة تكثيف عملية تعزيز مختلف الحوارات الإقليمية وتبادل الخبرات فيما بين التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية من أجل توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال دمج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

٢٩٢ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بقيام حكومتي إندونيسيا وبروني دار السلام مؤخراً بافتتاح مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في جاكارتا بإندونيسيا. وأقروا بأن أنشطة هذا المركز تتركز في تعزيز التنمية التي محورها البشر ورسملة الموارد المحلية من خلال التفاعل البناء فيما بين الجهات الفاعلة في التنمية والتشارك في التنمية. ولذلك دعوا البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وكذلك المنظمات الدولية، نظراً إلى قدرتها الواسعة على تنفيذ شتى البرامج التقنية، إلى

توفير الدعم للمركز بالإسهام في برامج وأنشطته المقبلة. وطلبوا إلى المركز، علاوة على ذلك، تنسيق وتشغيل شبكة تعاونية مع سائر أعضاء حركة عدم الانحياز لتنفيذ ما لديهم من برامج التميز.

٢٩٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعدّ أداة ضرورية لتعزيز الاعتماد المستدام على الذات اقتصادياً وتعزيز قيام علاقات جديدة فيما بين بلدان الجنوب وذلك بتوسيع وتكثيف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٢٩٤ - وفي سياق ما سبق، حث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أمانات التجمعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على إعادة النظر في الطرائق والآليات الراهنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك لتعزيز هذه الطرائق وإعادة تكييفها. وبنفس الروح حثوا على توطيد التعاون بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ للعمل بفعالية على تعزيز مصالح ومواقف البلدان النامية في شتى المفاوضات الاقتصادية والمحافل المتعددة الأطراف.

٢٩٥ - ومع اقتراب الألفية الثالثة، أيد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الاجتماع الذي عقد في سنتياغو دة شيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ ونظمته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واعترفوا بأهمية البلدان المحورية باعتبارها عوامل حفازة لتعزيز الاشتراك الفعال للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي البازغ. وشددوا على ضرورة تعزيز تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية بصدد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبوسع البلدان المحورية وأي بلدان أخرى تقاسم قدراتها وخبرتها مع البلدان النامية الأخرى في مجالات من قبيل القضاء على الفقر، والزراعة، والتنمية، والحراجة، وتشجيع التجارة، والتعليم، والصحة، والعلم والتكنولوجيا.

٢٩٦ - ورأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن التحديات التي تجابهها الحركة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ستكون أكثر تشابكاً في عصر العولمة والترابط. ورأوا وجوب التصدي للتحديات بالشكل المناسب للاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتيحها العولمة. وأعربوا عن إيمانهم بضرورة استعراض التقدم الذي حقته الحركة وكذلك وضع تدابير ونهج لمواجهة التحديات في القرن الحادي والعشرين. وقرروا لهذا الغرض عقد اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي في عام ١٩٩٩ لوضع اقتراحات وتوصيات، وخصوصاً في المسائل التي تهم البلدان النامية كثيراً.

٢٩٧ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية في مؤتمر القمة الافتتاحي الذي عقد في هراري بزمبابوي في تموز/ يولييه ١٩٩٧، باعتبارها معلماً هاماً في تحقيق الازدهار الاقتصادي لأفريقيا. ورأوا أن الجماعة وما سبقها من منظمات اقتصادية دون إقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، تعتبر آليات مهمة يمكن من خلالها تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي تحددها بلدان المنطقة تنفيذاً فعالاً يخدم الشعوب

الأفريقية. ولذلك دعوا جميع شركاء أفريقيا في التنمية إلى الانخراط بصورة أكمل مع البلدان المعنية في عملية التجديد والإحياء التي شرعت فيها هذه البلدان. وأكدوا من جديد أن هذا الانخراط ينبغي أن يشمل جهوداً محددة أشد عزمًا تهدف إلى تخفيف عبء الديون الباهظ في القارة، وزيادة وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق، واجتذاب القروض الميسرة من أجل تنميتها. وحثوا من ناحية أخرى بلدان المنطقة على عدم التراخي في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي وتنفيذ الاستراتيجية الراهنة لتعميق التعاون مع البلدان النامية الأخرى تحقيقاً للهدف ذاته.

الإعلام والاتصال

٢٩٨ - أشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أنه ينبغي لبلدان عدم الانحياز تكثيف العمل على وضع تكنولوجيا للاتصال تكون أداة لمعالجة أوجه الاختلال وعدم المساواة المستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال الإعلام والاتصال. وأكدوا مجدداً في هذا السياق أنه يتعين على البلدان الأعضاء تعزيز أعمال وشبكات مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز وهيئات الإذاعة لبلدان عدم الانحياز.

٢٩٩ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن تقديرهم لجهود قبرص في رئاستها لهيئات الإذاعة لبلدان عدم الانحياز من أجل تعزيز أهداف هذه المنظمة الهامة لبلدان عدم الانحياز وقبلوا عرض كولومبيا تولي الرئاسة اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٣٠٠ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى نتائج المؤتمر الخامس لوزراء الإعلام في بلدان عدم الانحياز، المعقد في أبوجا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الذي وافق في جملة أمور على ضرورة بذل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى جهوداً بحثية مكثفة لتطوير تكنولوجيا الاتصال والتعاون الأقاليمي وفيما بين الأقاليم عن طريق آليات حركة عدم الانحياز تحقيقاً لهذه الغاية، كوسيلة لمعالجة أوجه الاختلال وعدم المساواة المستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال الإعلام والاتصال.

٣٠١ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم بسبب تزايد اللجوء إلى التشهير وتشويه المعلومات من جانب بعض وسائط الاتصال الجماهيري التابعة للبلدان المتقدمة النمو، مثل إذاعة آسيا الحرة، المنشأة في عام ١٩٩٦، وإذاعة مارتني، لزعزعة استقرار حكومات بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، وطالبوا بالوقف الفوري لمثل هذه الأعمال.

٣٠٢ - وسلم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأهمية تنشيط عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الإعلام والمعلوماتية، بهدف زيادة الاستفادة من جميع مزايا التطورات العالمية في هذين المجالين، وخصوصاً بالنسبة إلى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية. وشددوا في هذا المقام على ضرورة زيادة اهتمام أعضاء الحركة وكذلك مجموعة الـ ٧٧ والصين بأعمال لجنة الإعلام والفريق العامل المعني بالمعلوماتية.

٣٠٣ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع القلق الملاحظة التي أبدتها قوة العمل المعنية بإعادة توجيه أنشطة الإعلام في الأمم المتحدة فيما يتصل بالمشاكل الكبيرة التي واجهها عدد من مراكز الأمم المتحدة المتكاملة للإعلام في أدائها لوظائفها في مجال الإعلام والاتصال وطلبوا إلى الأمين العام للأمم المتحدة القيام على وجه السرعة باستعراض لهذه المراكز الواقعة في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية لتصحيح الحالة. وأكدوا أيضاً أنه لا ينبغي إدخال أي تغييرات على توزيع الموارد في إدارة شؤون الاتصال والإعلام بالأمم المتحدة يكون من شأنها النيل من قدرة الإدارة على الاضطلاع بالعمل المكلف به، وخصوصاً في المجالات التي تهم بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية.

التعاون الثقافي

٣٠٤ - رحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالقرارات التي اتخذت في اجتماع وزراء الثقافة في بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في ميديلين بكولومبيا في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ورحبوا كذلك بالخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لإقامة مركز التعاون الثقافي بين أعضاء حركة عدم الانحياز في القاهرة، عملاً بالوثيقة الختامية للاجتماع المشار إليه.

٣٠٥ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى التنفيذ التام لقرارات ومقررات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المتصلة باستعادة الشعوب التي كانت تحت الحكم الاستعماري لممتلكاتها الثقافية وحثوا على دفع التعويضات الواجبة عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤/٥٢ بشأن رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. وأكدوا أيضاً من جديد حق بلدان عدم الانحياز في الحفاظ على ثقافتها وحماية تراثها الوطني اللذين يعتبران أساس دعم الهوية الثقافية.

٣٠٦ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى نتائج الاجتماع الأول لوزراء الثقافة في بلدان حركة عدم الانحياز الذين أعلنوا أنه تقع على عاتق الحركة عشية القرن الحادي والعشرين مسؤولية عظمى عن حماية التنوع والتسامح الثقافي وتعزيز احترامهما، وكذلك احترام التراث والتنوع الثقافي لشعوبها من خلال عملية التنمية الثقافية والتعاون الثقافي تحقيقاً للسلام والتكامل.

٣٠٧ - وطلب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى جميع الدول الأعضاء الاشتراك بنشاط في مهرجان الأفلام السادس لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الذي سيعقد في بيونغيانغ بجمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، عملاً بقرار مؤتمر وزراء الثقافة في بلدان عدم الانحياز بشأن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الثقافة.

حالة الطفل

٣٠٨ - أحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماء مع التقدير بالاستعدادات التي تجريها كولومبيا لاستضافة الملتقى الأول لبلدان عدم الانحياز بشأن الطفل، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل اجتماع وزراء الثقافة في بلدان حركة عدم الانحياز. وسيعقد هذا الملتقى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ في سانتا فه ده بوغوتا بكولومبيا.

٣٠٩ - وأيد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد القسم هاء من الفصل الرابع من وثيقة نيودلهي الختامية بشأن حالة الطفل، ولا سيما قلقهم إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية غير المحتملة التي يواجهها الأطفال واستمرار استغلال الأطفال في المواد الإباحية والدعارة والاتجار بالمخدرات، وكذلك إزاء معاناة اللاجئين والمشردين من الأطفال. وطالبوا باتخاذ خطوات عاجلة، منها التعاون الدولي بوجه خاص، لمعالجة هذه المشاكل. وحثوا أيضاً الأعضاء الباقين الذين لم يصدقوا على اتفاقية حقوق الطفل أو ينضموا إليها على أن يفعلوا ذلك. ودعوا إلى دعم العمل بشأن وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال ودعارة الأطفال والمواد الإباحية للأطفال. وحثوا جميع البلدان على وضع حد للممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة الفتيات، مثل ختان البنات.

٣١٠ - كذلك أبدى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عميق قلقهم إزاء الحالة العصبية للأطفال العديدين من الضحايا الأبرياء للمنازعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم وإزاء تجنيد وتنظيم واستخدام الأطفال في المنازعات المسلحة. وحثوا في هذا الصدد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف استخدام الأطفال كجنود والعمل على تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، ولا سيما من خلال التعليم والتدريب المناسبين للذين يقدمان بطريقة تعزز احترام الذات والكرامة. وحثوا جميع البلدان على الكف عن تجنيد أو تسليح الأطفال في إدانة لهذه الممارسة اللاإنسانية، ودعوا إلى دعم العمل على وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح.

٣١١ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود جميع الأعضاء على فرض حظر فعال على تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة وإلغاء عمل الأطفال من خلال سياسة شاملة تشمل فيما تشمل التشجيع على إلحاق الأطفال بالمدارس وإبقائهم في النظام التعليمي باتباع نهج مبتكرة والقضاء على فقر الأسرة الذي يعد السبب الرئيس لعمل الأطفال.

٣١٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية مضاعفة الجهود الرامية إلى مساعدة الأطفال الذين

تعرضوا أو يتعرضون لحالات النزاع المسلح. ورحبوا في هذا الصدد بأول تقرير لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة الأطفال في النزاع المسلح وتعهدوا بدعم الأنشطة الهادفة إلى تحسين أوضاع الأطفال في حالات النزاع المسلح.

الشباب

٣١٣ - رأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن من الضروري إذكاء الوعي فيما بين شباب بلدان عدم الانحياز بأهداف الحركة وتشجيع عمليات التبادل والتفاعل فيما بين شباب الدول الأعضاء. وأعربوا عن قلقهم إزاء بعض المشاكل التي تواجه الشباب والمرأة، مثل المخدرات والبطالة. وفي هذا السياق، حثوا الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على تكريس جهود أكبر للمجالات العشرة ذات الأولوية الواردة في برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده، وهي التعليم، والعمالة، والجوع والفقر، والصحة، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الشباب، وأنشطة أوقات الفراغ، والفتيات والنساء، والمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع.

٣١٤ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بعقد أول مؤتمر عالمي للوزراء المسؤولين عن شؤون الشباب في لشبونة بالبرتغال في الفترة من ٨ إلى ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٨، وطالبوا بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية بالاشتراك بنشاط في المؤتمر وفي عملية الإعداد له. وأعربوا عن أملهم أن يسهم المؤتمر في زيادة تطوير وتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده.

المسنّون

٣١٥ - حث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على الإعداد للاحتفال بالسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩ واتخاذ تدابير محددة لمعالجة مشاكل الشيوخ من السكان واحتياجات المسنين الفردية والاجتماعية وإسهامهم في تنمية المجتمع، وذلك حتى يكون هناك مجتمع فيه كل الأعمار.

النهوض بالمرأة

٣١٦ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً الفقرة ٢٥٩ من وثيقة نيودلهي الختامية والفقرة ٩٩ من بيان اجتماع وزراء الخارجية في بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، وأكدوا من جديد في هذا الصدد الحاجة إلى نهج كلي خلال الدورة الكاملة لحياة النساء والفتيات، بما في ذلك تمكين المرأة واستقلالها الاقتصادي. والتزموا بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومساندة التدابير الرامية إلى منع وإلغاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وشددوا على الحاجة إلى تشجيع وضع سياسة نشطة وواضحة لتعميم وجود بعد جنساني على جميع المستويات الوطنية، بما في ذلك تصميم

ومتابعة وتقييم جميع السياسات على النحو الملائم، وذلك لضمان التنفيذ الفعال لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٣١٧ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن اقتناعهم بأن البرامج التعليمية والصحية بحاجة إلى أن تركز بصورة أكبر على المرأة، ولا سيما الطفلة. وبنفس المعيار، فإن محاربة الفقر، ولا سيما الفقر الريفي، يجب أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمرأة. وفضلاً عن هذا، فإن تعزيز دور المرأة في عملية التنمية وزيادة مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات يعدان أمراً بالغ الأهمية. وأكدوا أن إيجاد بيئة دولية مواتية يسهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ويعجل بهذه العملية.

٣١٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى أن التغييرات الكبرى في أنماط التنمية الاجتماعية، بما في ذلك توفير الفرص للمشاركة النشطة للمرأة، تعتبر اليوم من الأولويات العليا لتحقيق التنمية المستدامة. إن دور الوحدة الأسرية كمؤسسة تنتج أعلى قدر من الناتج المادي والمعنوي يتسم بأهمية بالغة. وعلى هذا الأساس يتعين تصميم برامج أو سياسات كلية أو جزئية لإقامة علاقة معنوية ومنطقية بين وظائف الأسرة والمجتمع ككل وكذلك للمواءمة بين حقوق الشعب الفردية والجماعية.

٣١٩ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن استيائهم البالغ إزاء تصاعد حالات تعرض المرأة للمخاطر، وبخاصة في حالات النزاع المسلح، ومواصلة أطراف النزاع استخدام الاغتصاب بوصفه أداة للحرب، وممارسة التطهير العرقي والإرهاب. وطلبوا من البلدان اتخاذ ما يلزم من تدابير ضد مرتكبي العنف هؤلاء من أجل وضع حد فوري لمثل هذه الممارسات.

المرأة والنزاع المسلح

٣٢٠ - طرح وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ما يلي:

أ - من العوامل المهمة للنهوض بالمرأة وجود بيئة تصون السلام العالمي وتعزز وتحترم حقوق الإنسان والديمقراطية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ عدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي واحترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويرتبط السلام بشكل لا ينفصم بالمساواة بين المرأة والرجل والتنمية. إن المنازعات المسلحة وأشكال النزاع الأخرى والإرهاب وأخذ الرهائن ما زالت قائمة في أنحاء عديدة من العالم. إن العدوان والاحتلال الأجنبي والمنازعات العرقية وغيرها تعد حقيقة قائمة تؤثر على المرأة والرجل في كل منطقة تقريباً. إن الانتهاكات الجسيمة المنتظمة والحالات التي تشكل عقبة كؤوداً أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان ما زالت تحدث في شتى أنحاء العالم. وبالإضافة إلى التعذيب

والمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، تشمل هذه الانتهاكات والعقبات الإعدام التعسفي وإجراءات موجزة، وحالات الاختفاء، والاحتجاز التعسفي، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية، وكره الأجانب، والفقر، والجوع، وغير ذلك من أشكال إنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعصب الديني، والإرهاب، والتمييز ضد المرأة، وغياب حكم القانون. إن القانون الإنساني الدولي الذي يحظر الاعتداء على السكان المدنيين كثيراً ما يتجاهل بصفة منتظمة وكثيراً ما تنتهك حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح التي تؤثر على السكان المدنيين، وبوجه خاص النساء والأطفال والمسنون والمعوقون. إن انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع المسلح هي انتهاكات للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني. إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخصوصاً في شكل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي كاستراتيجية للحرب وما ينتج عنها من عواقب والاغتصاب، ويشمل الاغتصاب المنتظم للنساء في حالات الحرب، مما يخلق هجرات جماعية للاجئين والمشردين، كلها ممارسات بغيضة مدانة بشدة ويجب وقفها على الفور ومعاينة مرتكبي هذه الجرائم. إن بعض حالات النزاع المسلح هذه ينشأ عن غزو أو استعمار دولة لدولة أخرى واستمرار هذا الاستعمار عن طريق القمع الذي تمارسه الدولة والقمع العسكري.

ب - إن اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والبروتوكولين الاختياريين لعام ١٩٧٧ تنص على حماية المرأة بوجه خاص من الاعتداء على شرفها، ولا سيما حمايتها من المعاملة المذلة والمهينة، والاغتصاب، والبغاء القسري، أو أي شكل من أشكال الاعتداء الفاضح. وقد ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدتهما المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان أن "انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع المسلح هي انتهاكات للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني". إن جميع الانتهاكات التي من هذا القبيل، ولا سيما القتل والاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب المنتظم، والاستعباد الجنسي والحمل القسري، تتطلب رد فعل فعالاً للغاية. إن الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة والحالات التي تشكل عقبة كؤوداً أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان ما زالت تحدث في شتى أنحاء العالم. وبالإضافة إلى التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة أو الاحتجاز التعسفي وإجراءات موجزة، تشمل هذه الانتهاكات والعقبات جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وإنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعصب الديني.

ج - إن انتهاكات حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح والاحتلال العسكري هي انتهاكات للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني كما وردت في صكوك حقوق الإنسان الدولية وفي اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليهما الاختياريين. إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وسياسات التطهير العرقي في المناطق المحتلة التي تمزقها

الحروب ما زالت مستمرة. وكان مما أوجدته هذه الممارسات تدفق جماعي للاجئين وغيرهم من المشردين الذين هم في حاجة إلى حماية دولية والمشردين داخلياً، وأغلبهم من النساء والمراهقات والأطفال. وكثيراً ما يفوق عدد الضحايا المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، عدد المصابين أو القتلى من المقاتلين. وعلاوة على ذلك فإن النساء كثيراً ما يربعين المصابين من المقاتلين ويجدن أنفسهن، نتيجة للنزاع وعلى غير توقع، المدبر الوحيد لشؤون الأسرة وولي الأمر الوحيد وراعي المسنين من الأقارب.

د - في عالم من القلق والعنف المستمرين، تصبح هناك حاجة ماسة إلى الأخذ بنهج تعاونية لتحقيق السلم والأمن. ومن المهم لصون وتعزيز السلم والأمن وصول المرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة واشتراكها التام فيها وانخراطها الكامل في جميع الجهود المبذولة لمنع المنازعات وتسويتها. ومع أن المرأة بدأت تنهض بدور مهم في آليات تسوية النزاع وحفظ السلام والدفاع والشؤون الخارجية، فإنها ما زالت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مناصب صنع القرار. وإذا كان يراد أن تقوم المرأة على قدم المساواة بدور في تحقيق السلام وصونه، فإنه لا بد من تمكينها سياسياً واقتصادياً وتمثيلها بالشكل المناسب في جميع مستويات صنع القرار.

هـ - في الوقت الذي تعاني فيه مجتمعات بأكملها عواقب النزاع المسلح والإرهاب، تتعرض النساء والفتيات لضرر بالغ بسبب وضعهن في المجتمع ونوعهن. وكثيراً ما يغتصب أطراف النزاع النساء دون عقاب، وأحياناً يلجؤون إلى الاغتصاب المنتظم كوسيلة للحرب والإرهاب. إن آثار العنف ضد المرأة وانتهاك ما لها من حقوق الإنسان في مثل هذه الحالات تتعرض لها النساء من جميع الأعمار، فيعانين التشرد، وفقد المساكن والممتلكات، وفقد الأقارب الأدين أو اختفاءهم بشكل غير طوعي، والفقر، وتشنت الأسرة وتفككها، ويقعن ضحايا لأعمال القتل، والإرهاب، والتعذيب، والاختفاء غير الطوعي، والاستعباد الجنسي، والاغتصاب، والإيذاء الجنسي، والحمل القسري في حالات النزاع المسلح، وذلك أساساً من جراء سياسات التطهير العرقي وغيرها من أشكال العنف الجديدة والبارزة. ويضاعف من ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تدوم طول العمر للنزاع المسلح والاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية.

و - إن النساء والأطفال يشكلون قرابة ٨٠ في المائة من ملايين اللاجئين وغيرهم من المشردين في العالم، ومنهم المشردون داخلياً. وتتعرض النساء والأطفال للحرمان من الممتلكات والسلع والخدمات ومن حقهم في العودة إلى مواطنهم الأصلية، كما يتعرضون للعنف وانعدام الأمن. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات المفتقدات للحماية اللاتي يُستخدمن أداة للمضايقة في حملات منظمة لإرهاب وترويع أفراد جماعة إثنية أو ثقافية

أو دينية معينة وحملهم على الهرب من مساكنهم. وقد تُجبر النساء أيضاً على الهرب نتيجة لخوف له ما يبرره من المضايقة للأسباب المبينة في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧، بما في ذلك المضايقة عن طريق العنف الجنسي أو غير ذلك من المضايقة المتصلة بنوع الجنس. وتظل النساء معرضات للعنف والاستغلال في أثناء الهرب، وفي بلدان اللجوء وإعادة التوطن، وفي غضون العودة إلى الوطن وبعدها. وكثيراً ما تجد النساء في بعض بلدان اللجوء صعوبة في الاعتراف بهن كلاجئات عندما يكون الطلب مستنداً إلى مثل هذه المضايقة.

ز - إن اللاجئات والمشرديات والمهاجرات يبدن في معظم الحالات قوة وصبراً وسعة حيلة، ويمكن أن يقدمن إسهاماً إيجابياً في بلدان إعادة التوطن أو في بلدانهن الأصلية بعد العودة. وهن بحاجة إلى الاشتراك على النحو المناسب في القرارات التي تمسّهن.

ح - طالب العديد من المنظمات النسائية غير الحكومية بخفض النفقات العسكرية على نطاق العالم وكذلك نفقات الاتجار بالأسلحة وتهريبها ونشرها على الصعيد الدولي. إن المعرضين لأشد الآثار سلبية للنزاع والإنفاق العسكري المفرط هم الشعوب التي تعيش في فقر وحرمان لعدم وجود استثمار في الخدمات الأساسية. كما أن النساء العائشات في فقر، وبخاصة الريفيات، يعانين بسبب استخدام الأسلحة الشديدة الضرر أو العشوائية الأثر. وهناك ما يزيد على ١٠٠ مليون لغم مضاد للأفراد موزعة على ٦٤ بلداً في العالم. ولا بد من معالجة الأثر السلبي الذي تتعرض له التنمية من جراء النفقات العسكرية المفرطة، وتجارة الأسلحة، والاستثمار في إنتاج الأسلحة وحيازتها. وفي الوقت ذاته فإن صون الأمن والسلم القوميين يعد عاملاً مهماً للنمو الاقتصادي والتنمية ولتمكين المرأة.

ط - إن دور المرأة حاسم في أوقات النزاع المسلح وانهايار المجتمعات. فهي تعمل غالباً على حفظ النظام الاجتماعي في خضم المنازعات المسلحة وغيرها. إن المرأة تقدم إسهاماً مهماً، كثيراً ما يفتقد الاعتراف به، بوصفها ملقنة للسلام سواء في أسرتها أو مجتمعها.

ي - إن التعليم الهادف إلى تعزيز ثقافة للسلام تدعم العدل والتسامح لجميع الأمم والشعوب أمر ضروري للوصول إلى سلام دائم وينبغي أن يبدأ في سن مبكرة. ولا بد من أن يتضمن هذا التعليم عناصر تسوية النزاع، والوساطة، والحد من التحيز، واحترام التنوع.

ك - ينبغي، في معالجة المنازعات المسلحة أو غيرها، تشجيع وضع سياسة نشطة وواضحة لتعميم وجود بعد جنساني في جميع السياسات والبرامج حتى يتسنى قبل اتخاذ القرارات تحليل الآثار التي تنعكس على كل من المرأة والرجل.

حقوق الإنسان

٣٢١ - أشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى مغزى انقضاء ٥٠ عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأكدوا من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير متجزئة ومتراصة ويتوقف بعضها على بعض، وأن على المجتمع الدولي معالجة حقوق الإنسان عالمياً بشكل عادل ومتماثل وعلى قدم المساواة وبنفس التركيز، وأنه إذا كان يتعين احترام مغزى الخصائص القومية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الشعوب. واتفقوا أيضاً، علاوة على ذلك، على أن تحويل آلية حقوق الإنسان وتكييفها باستمرار مع الاحتياجات الراهنة والمقبلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان سيكونان أنسب وسيلة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا.

٣٢٢ - وبينما أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن جميع حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، فإنهم شددوا بوجه خاص على أهمية حق جميع الشعوب في التنمية، كحق عالمي غير قابل للتصرف وكجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. ورحبوا باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٣٦/٥٢ بشأن الحق في التنمية وأكدوا أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، أمور مترابطة ومتعاضدة. وأكدوا أيضاً أن الفقر والنزوح الاجتماعي والاقتصادي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان وحقوق الإنسان. ومن واجب الدول تشجيع الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر المدقع وتشجيع مشاركة أفقر أفراد المجتمع في عملية صنع القرار.

٣٢٣ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم لأنه منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية، لم تسهم سوى قلة من الدول الأعضاء في تنفيذه بنجاح وزيادة تعزيزه. وأكدوا من جديد، علاوة على ذلك، ثقتهم في الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية باعتباره السبيل المناسب إلى تنفيذ إعلان الحق في التنمية.

٣٢٤ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن قضايا حقوق الإنسان يجب أن تعالج ضمن سياق عالمي عن طريق نهج بناء يقوم على الحوار والموضوعية واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والحياد والالانتقائية والشفافية باعتبارها مبادئ توجيهية، مع مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد. وينبغي استبعاد استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك استهداف بلدان بذاتها بصورة انتقائية ولا اعتبارات خارجية، وهو ما يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأكدوا أنه يجب على أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان أن تقوم بتنسيق أنشطة حقوق الإنسان، على سبيل التعاون من أجل تعزيز وترشيد وتبسيط هذه الأنشطة، مع مراعاة الحاجة إلى تبادلي الازدواجية غير الضرورية.

٣٢٥ - وأبدى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود اعتراضهم على القرارات التي يتخذها بعض الدول على أساس المبدأ المرفوض لتطبيق التشريعات الوطنية في الخارج، بما في ذلك استخدام الجزاءات، وهي القرارات التي أصبحت تشمل المسائل التي تسميها هذه الدول "مسائل حقوق الإنسان" والتي تتذرع بها للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة.

٣٢٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أنه ينبغي لكل دولة أن توفر إطاراً فعالاً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وكذلك إطاراً لوسائل الانتصاف للتصدي للمظالم أو الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأكدوا في هذا السياق من جديد الدور الهام والبناء الذي يتعين أن تقوم به المؤسسات الوطنية المستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وشددوا على ضرورة بذل كل جهد لضمان حياد المؤسسات الوطنية وموضوعيتها. واعترفوا بأن من حق كل مؤسسة وطنية اختيار إطار عملها وفقاً للتشريعات الوطنية.

٣٢٧ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الدول على ضمان أن توفر نظمها الدستورية والقانونية الداخلية ضمانات فعالة لحقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التعبير والتجمع والفكر والضمير والديانة والعقيدة للجميع دون تمييز، مع مراعاة الأوضاع الخاصة بكل بلد. ونددوا بصورة قاطعة بجميع أعمال العنف والأنشطة التي تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والتسامح واحترام التعددية.

٣٢٨ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٣٤/٥٢ المعنون "تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان" وطالبوا باستمرار المشاورات حول ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان عن طريق حوار حقيقي وبناء على أساس الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول.

٣٢٩ - ووجه وزراء الخارجية ورؤساء الوفود اهتماماً خاصاً إلى ضرورة ترشيد أعمال آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية تجنب ازدواجية الولايات، وذلك عن طريق تعيين مقررين خاصين لمختلف المسائل ولحالة حقوق الإنسان في شتى البلدان. ومع دعمهم لجهود مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان التي تستند إلى ولايته، فإنهم أكدوا من جديد ضرورة التعجيل بإنجاز الولاية التي طال انتظارها للفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع للجنة الثالثة للجمعية العامة.

٣٣٠ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالمثل على ضرورة تحقيق توازن إقليمي في تشكيل وهيكلة جميع الكيانات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وخصوصاً تشكيل اللجان المكلفة بتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان، حيث يجب اختيار أعضائها وفق مبدأي التوزيع الجغرافي المتوازن وتمثيل النظم القانونية الأساسية.

٣٣١ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٢ المعنون "حقوق الإنسان

والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد"، وأكدوا من جديد أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تستخدم كأداة للضغط السياسي، ولا سيما ضد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

٣٣٢ - وأدان وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بصورة قاطعة الإرهاب الدولي بوصفه عملاً إجرامياً ولاحظوا أن الإرهاب يهدد الوحدة الإقليمية للدول وأمنها بسبب أعمال الإرهاب التي تتم داخل دول أخرى، ولا سيما تلك التي تنتهك حقوق الإنسان، وبخاصة حق جميع المواطنين في الحياة، والتي تقوض البنية الأساسية المادية والاقتصادية، وتحاول زعزعة استقرار الحكومات المشكلة بصورة شرعية. وأعربوا عن تصميمهم على اتخاذ تدابير سريعة وفعالة للقضاء على الإرهاب الدولي، وحثوا جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ملاحقة مرتكبي مثل هذه الأعمال أو تسليمهم إذا اقتضى الأمر، ومنع تنظيم الإرهاب أو التحريض عليه ضد دول أخرى من داخل أراضيها أو خارجها. وأكدوا من جديد دعمهم لقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي يدين بصورة قاطعة جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب أينما ارتكبت وبصرف النظر عما يرتكبها باعتبارها أعمالاً إجرامية غير مبررة، وطالبوا جميع الدول بأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى أو التحريض عليها أو مساعدتها أو المشاركة فيها، أو التغاضي عن الأنشطة التي تتم داخل أراضيها لارتكاب مثل هذه الأعمال أو تشجيع هذه الأنشطة.

٣٣٣ - وطالب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود كذلك جميع الدول بالموافقة من حيث المبدأ على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب، وللتمييز بينه وبين الكفاح من أجل التحرر الوطني، والتوصل إلى تدابير شاملة وفعالة للقيام بأعمال منسقة. وأدانوا أيضاً الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي باعتبارها من أخطر أشكال الإرهاب. وتدعو الوزراء باستخدام سلطة الدولة في القمع وارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء الذين يكفحون ضد الاحتلال الأجنبي لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأكدوا حرمة هذا الحق وطالبوا، في هذا العصر الذي يتسم بالحرية والديمقراطية الواسعة، بضرورة السماح للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي بأن تقرر مصيرها بحرية. وفي هذا السياق، أكدوا أيضاً من جديد الموقف المبدئي للحركة، وهو أن كفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير لا يشكل إرهاباً.

٣٣٤ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٠ المعنون "حقوق الإنسان والإرهاب" وأعربوا من جديد عن قلقهم بسبب الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان من جانب الجماعات الإرهابية وكررُوا إدانتهم لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته. ودعوا أيضاً إلى ضرورة تعزيز وتكثيف التعاون الدولي من أجل تنفيذ تدابير فعالة ضد الإرهاب.

٣٣٥ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة استعراض وتقييم التقدم المتحقق في ميدان حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحديد العقوبات، وتعيين الطرق والسبل التي

يمكن من خلالها التغلب على هذه العقبات سواء بتدابير تتخذ على الصعيد الوطني أو بالتعاون الدولي المعزز، من أجل كفالة التمتع التام بجميع حقوق الإنسان، مع مراعاة التطورات التي حدثت في الخمسين عاماً الأخيرة.

العنصرية والتمييز العنصري

٣٣٦ - أشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أن مناهضة التمييز العنصري والقضاء على جميع أشكال الاستغلال والظلم يحتلان أولوية عليا في جدول أعمال الحركة. وكانت الحركة في صدارة الكفاح الناجح ضد الفصل العنصري. غير أن الوزراء لاحظوا اتجاهات مثيرة للقلق تتعلق بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأكدوا أن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يحتاجون إلى اهتمام خاص في هذا الصدد. وحثوا جميع الدول، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على التعاون بصورة أوثق مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، واتخاذ جميع الخطوات، ولا سيما الخطوات التشريعية والإدارية والتعليمية، لمكافحة الأشكال الجديدة من العنصرية. وطالبوا الأعضاء أيضاً بالمساعدة على ترويج أهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٣٣٧ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضاً على ضرورة عقد مؤتمر عالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من الأشكال المعاصرة للتعصب، في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه عام ٢٠٠١، وحثوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضمان أن يحدد المؤتمر تدابير عملية للقضاء على العنصرية. وحثوا كذلك جميع البلدان، وبخاصة بلدان عدم الانحياز سائر البلدان النامية، على المشاركة بنشاط في عملية الإعداد للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته.

٣٣٨ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ إزاء أعمال العنف وتضاعف هذه الأعمال التي تعد تعبيراً عن كره الأجانب وغيره من الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري.

المراقبة الدولية للمخدرات

٣٣٩ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ المكرسة لمكافحة إنتاج المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار فيها وتوزيعها بصورة غير مشروعة ومكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي هذا الصدد أكدوا من جديد تصميمهم على تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بجميع الأهداف الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة، وبوجه خاص مع الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في التصدي لجوانب العرض والطلب الخاصة بالاتجار في المخدرات.

٣٤٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن سلسلة المخدرات غير المشروعة تبدأ بتجارة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية التي لا تخضع لرقابة كافية من أجل إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وتكتمل بغسل الأموال عن طريق القنوات المالية والتجارية الدولية. ولهذا رأوا أن مشكلة المخدرات، بسبب طبيعتها العالمية، لا يمكن معالجتها بصورة فعالة إلا عن طريق التعاون الدولي القائم على مبدأ المشاركة في المسؤولية، بحيث تتخذ تدابير وطنية تكون لها أصداء عالمية ومتكاملة ومتوازنة تجاه مشاكل المخدرات غير المشروعة.

٣٤١ - واعتبر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ظاهرة المخدرات غير المشروعة تهديداً مشتركاً، وطالبوا بالتزام جميع أعضاء المجتمع الدولي بحلها. ورفضوا الشكل غير المتوازن وغير المتكافئ والانتقائي الذي يحاول به بعض البلدان المتقدمة النمو إلقاء المسؤولية الرئيسية على بلدان معينة لاعتبارات سياسية.

٣٤٢ - وأيد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة مشاكل المخدرات، ورحبوا في هذا الصدد بالجهود المتضافرة التي تبذلها البلدان التي وقعت مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٣ بشأن مراقبة المخدرات في منطقة شرق آسيا دون الإقليمية في مكافحتها لإنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية واستهلاكها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، متبعة في ذلك نهجاً متوازناً وشاملاً، وأثنوا على مبادرة هذه البلدان إلى إنشاء شبكة عمليات لمكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال تبادل المعلومات واتباع سياسات متسقة.

٣٤٣ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضاً باستراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي في إطار منظمة الدول الأمريكية لوضع إجراءات موضوعية للتقييم المتعدد الأطراف للعمل والتعاون من أجل منع ومكافحة جميع نواحي مشكلة المخدرات والجرائم المتصلة بها، على أساس مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية والمسؤولية المشتركة واتباع نهج شامل ومتوازن.

٣٤٤ - ونظراً لأن الفقر يكمن وراء زراعة المحاصيل غير المشروعة، طالب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بزيادة التعاون الدولي في مجال البرامج الإنمائية البديلة واستعادة البيئة في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة.

٣٤٥ - وطالب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود باعتماد تدابير فعالة لتقييد تهريب الأسلحة الصغيرة التي ترتبط بتجارة المخدرات والتي تؤدي إلى مستويات غير مقبولة من الجريمة والعنف تؤثر على الأمن القومي لكثير من الدول وعلى اقتصاداتها.

٣٤٦ - واعتمد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الإعلان المرفق المتعلق بدورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن المخدرات.

الصحة

٣٤٧ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود العلاقة الوثيقة بين الفقر والصحة، ولما كانوا يدركون أن أهداف برنامج توفير الصحة للجميع الذي جرى توكيده في ألما-آتا لن تتحقق في عدد كبير من بلدان عدم الانحياز بحلول عام ٢٠٠٠، فقد أعربوا عن ضرورة العمل في القرن القادم على ضمان تحقيق هدف توفير الصحة للجميع. وأقروا بالحاجة إلى عمل أكثر تنسيقاً بين بلدان عدم الانحياز، وتحقيقاً لذلك أعلنوا تأييدهم التام لعقد اجتماع لوزراء الصحة في بلدان عدم الانحياز في هافانا بكوبا يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٨، وشددوا على ضرورة المشاركة الفعالة في هذا الاجتماع.

٣٤٨ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء حالة شطر كبير من سكان العالم النامي الذين لم تتح لهم فرصة الحصول على الأدوية الأساسية، وإزاء الاستمرار على الصعيد الدولي في الاتجار بمواد خام ومنتجات تامة الصنع صيدلية رديئة، وطلبوا إلى اجتماع وزراء الصحة في بلدان عدم الانحياز الذي سيعقد في هافانا بكوبا يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ تبادل الخبرات في مجال الحصول على الأدوية الأساسية ومواصلة بحث هذه المسألة واقتراح الإجراءات التصحيحية. وأعربوا كذلك عن قلقهم لأن هناك اتفاقات دولية جديدة وعوامل أخرى يمكن أن تكون لها آثار على قدرة التصنيع المحلية وعلى الحصول المنصف على المنتجات الصيدلية في البلدان النامية وعلى أسعار هذه المنتجات. وحثوا المجتمع الدولي على أن تكون للصحة العامة لا المصالح التجارية اليد العليا في السياسات الصحية والصيدلية، وعلى النظر في البدائل التي تتيح لسكان البلدان النامية الحصول على الأدوية الأساسية.

الأعمال الإنسانية

٣٤٩ - أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية تعزيز احترام المبادئ الإنسانية المعترف بها عالمياً والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما تلك المبادئ الواردة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧. وطالبوا الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ أو تنضم إليهما بأن تبادر إلى ذلك.

٣٥٠ - ورأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن من الضروري الفصل بين الأعمال الإنسانية وعمليات حفظ السلام وإنفاذ السلام التابعة للأمم المتحدة وكذلك الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. ومن أجل تحقيق استقلال الأعمال الإنسانية وحيادها وعدم تحيزها، يجب أن تكون هذه الأعمال منفصلة ومستقلة عن الأعمال السياسية أو العسكرية، وفقاً للولايات الخاصة لكل منها، مع مراعاة احترام القوانين الإنسانية الدولية.

٣٥١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن المساعدة الإنسانية ليست بديلاً للمساعدة الإنمائية ولا توفر حلاً دائماً للمشاكل التي تمثل أساس الحاجة لتقديم المساعدات الطارئة. وفي هذا

السياق أعلنوا أن الموارد المالية والمادية والبشرية المكرسة للمساعدات الطارئة ينبغي ألا تؤخذ من الأموال الموجهة للمساعدة الإنمائية.

الهجرة الدولية والتنمية

٣٥٢ - أعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم لظهور سياسات صارمة للهجرة في مختلف البلدان المتقدمة النمو تقيد بدرجة خطيرة حرية انتقال الأفراد وتؤدي إلى كره الأجانب. وأعربوا أيضاً عن قلقهم العميق إزاء قوانين ولوائح الهجرة الجديدة التي اعتمدها مؤخراً بعض البلدان المتقدمة النمو والتي يمكن أن تؤدي إلى ترحيل جماعي للمهاجرين من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في انتهاك لما لهم من حقوق الإنسان الأساسية. وطالبوا تلك البلدان المتقدمة النمو بأن تأخذ في اعتبارها بصورة كاملة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إليها عمليات الترحيل هذه بالنسبة للبلدان النامية المتضررة، ولا سيما البلدان التي تواجه أعباء ديون ثقيلة وحالات بطالة عالية. وأكد الوزراء ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب للمهاجرين وأفراد أسرهم في البلدان المتقدمة النمو وفقاً للصكوك الدولية ذات الصلة. وشجعوا أيضاً جميع البلدان، ولا سيما الأعضاء في حركة عدم الانحياز، على أن تصبح أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وطالبوا أيضاً البلدان المتقدمة النمو بأن تكفل حماية المهاجرين وأفراد أسرهم من جميع أنواع العنصرية والتمييز والعنف.

٣٥٣ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن عميق امتنانهم لشعب كولومبيا وحكومتها لما وفّراه من ضيافة كريمة وأثنوا عليهما لتنظيمهما الفعال لهذا الاجتماع الوزاري الناجح لمكتب حركة عدم الانحياز. وأعربوا عن تقديرهم الخاص لفخامة الدكتور إرنستو سامبر بيسانو، رئيس جمهورية كولومبيا ورئيس حركة عدم الانحياز، للبيان الموحى الذي أدلى به في الجلسة الافتتاحية والذي كان هادياً للحركة في مداولاتها وقراراتها في هذا الاجتماع، وكذلك لقيادته لحركة عدم الانحياز منذ مؤتمر القمة الحادي عشر المعقود أيضاً في كرتاخينا ده إندياس في عام ١٩٩٥.

التذييل

تحفظات على الوثيقة الختامية

التحفظات التي قدمتها دولة الكويت

يهدي القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، وبالإشارة إلى البيان الختامي للاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المعقود مؤخراً في قرطاجنة بكولومبيا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، يود أن يسجل التحفظات القوية لحكومة الكويت على الفقرتين التاليتين:

(١) الفقرة (١٩١) المتعلقة بـ "مناطق حظر الطيران" فوق العراق. إذ تؤمن الكويت إيماناً قوياً بأن هذه الفقرة تتعارض مع قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١). فقد فرضت "منطقة حظر الطيران" فوق العراق لتيسير تنفيذ القرار ٦٨٨.

(٢) الجزء الأول من الفقرة (١٩٢) المتعلق بالعراقيين الذين فقدوا بعد الأعمال العسكرية في عام ١٩٩١. إذ تؤمن الكويت إيماناً قوياً بأن الحكومة العراقية مسؤولة عن مصير هؤلاء المفقودين الذين كانوا تحت حكمها وسيطرتها في هذه الفترة.

وتود الكويت أن تجد التحفظين المشار إليهما أعلاه واردين في البيان الرسمي الختامي للاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز

ويرجو القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة أن يتقبل أسمى آيات تقديره.

التحفظات التي قدمتها تايلند

يهدي الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، وبالإشارة إلى بيان الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المعقود في كراتينا ده إندياس بكولومبيا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، يتشرف بالإفادة بأن حكومة تايلند تعرب عن تحفظاتها على الفقرات التي لا تتفق وسياساتها الخارجية الأساسية.

وينتهز الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة ليجدد الإعراب للممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة عن أسمى آيات تقديره.

التحفظات التي قدمتها باكستان

تهدي البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة التي ترأس حركة عدم الانحياز، وتتشرف بتقديم تحفظات حكومة باكستان على الفقرات من ١٦٣ إلى ١٦٦ بشأن مسألة قبرص من البيان الختامي للاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المعقود في قرطاجنة بكولومبيا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨. والمرجو أن يرد هذا الموقف على النحو المناسب في البيان الختامي.

وتنتهز البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتجدد الإعراب للممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، رئيس حركة عدم الانحياز، عن أسمى آيات تقديرها.

التحفظات التي قدمتها بيرو

تهدي الإدارة العامة للسياسة المتعددة الأطراف بوزارة خارجية بيرو تحياتها إلى الإدارة العامة للمنظمات المتعددة الأطراف بوزارة خارجية كولومبيا، وتتشرف بالإفادة بأن حكومة بيرو تعرب عن تحفظها على ما اعتمد في بيان الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، المعقود في كرتاخينا ده إندياس بكولومبيا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، من فقرات لا تتفق وموقف بيرو من مسائل محددة نوقشت في هذه الوثيقة. وتتقدم بالمثل بالتعليقات التالية فيما يتصل بمشروع الإعلانين بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للمراقبة الدولية للمخدرات (المرفق الثاني) والمحكمة الجنائية الدولية (المرفق الثالث).

مشروع إعلان بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للمراقبة الدولية للمخدرات

في سياق آليات تقييم التقدم المحرز في مكافحة المخدرات غير المشروعة، تود بيرو أن تؤكد مرة أخرى أن موقفها محدد في خطة عمل نصف الكرة الغربي المعتمدة في مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، حيث ورد اقتراح بأن يجري "(٠٠٠)"، في إطار لجنة البلدان الأمريكية المعنية بمراقبة المخدرات وإساءة استعمال المخدرات، الاضطلاع بعملية فريدة وموضوعية لتقييم حكومي ذي طابع متعدد الأطراف من أجل متابعة التقدم الفردي والجماعي للجهود المبذولة في نصف الكرة الغربي ولجهود جميع البلدان المشاركة في مؤتمر القمة لمعالجة كافة مظاهر المشكلة".

وفي الوقت ذاته ستؤيد بيرو الجهود التي سيُتفق على الاضطلاع بها في إطار الأمم المتحدة.

مشروع إعلان بشأن المحكمة الجنائية الدولية

أيدت بيرو إنشاء محكمة جنائية دولية، منضمةً بذلك إلى توافق الآراء المنعقد بهذا الشأن بين البلدان المختلفة التي اشتركت في اجتماعات اللجنة التحضيرية لإنشاء هذه المحكمة.

وتحذ بيرو انعقاد توافق عام في الآراء بشأن الاقتصار، في تحديد اختصاص المحكمة، على أخطر الجرائم، مثل الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد البشرية - المسماة "الجرائم الأساسية". فالجرائم المرتكبة ضد سلم البشرية وأمنها تعد من جرائم القانون الدولي التي يعاقب مرتكبوها.

وتعلن بيرو من جهة أخرى، فيما يتصل بجريمة العدوان، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت في دورتها التاسعة والعشرين قد اعتمدت تعريفاً للعدوان، ومع ذلك فليس هناك، لأغراض المحكمة، تعريف يحظى بالقبول العام فيما يتعلق بتحديد المسؤولية الفردية. وينص القرار ٣٣١٤ الذي اعتمد تعريف العدوان، في الفقرة ٢ من مادته ٥، على أن العدوان يرتب مسؤولية دولية، ولكنه لا يشير إلى المسؤولية الفردية.

ونود أن ننبّه إلى أن إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة يمكن أن يعرّض هذه المحكمة لصراع على النفوذ السياسي بين الدول يجعل من الصعب إقامة علاقة مناسبة بين الوظائف القضائية للمحكمة والوظائف السياسية المنوطة بمجلس الأمن وفقاً للمادة ٣٩ من الميثاق التي تكل إلى المجلس المذكور أن يقرر هل وقع عمل من أعمال العدوان (الفصل السابع - "فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان").

وسيكون من دواعي امتنان وزارة خارجية بيرو تسجيل هذه التعليقات بالشكل الملائم.

وتنتهز الإدارة العامة للسياسة المتعددة الأطراف بوزارة خارجية بيرو هذه الفرصة لتجدد الإعراب للإدارة العامة للمنظمات المتعددة الأطراف بوزارة خارجية كولومبيا الموقرة عن أسمى آيات تقديرها.

المرفق الأول

رسالة من كرتاخينا ده إندياس

نحن وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز، المجتمعين على شواطئ البحر الكاريبي في مدينة كرتاخينا ده إندياس الباسلة، إرث العالم ولؤلؤة الأمريكتين،

نؤكد من جديد وحدة حركة عدم الانحياز وتلاحمها باعتبارها أعلى محفل سياسي للعالم النامي وأنجع آلية للحوار بين أعضاء حركة عدم الانحياز والبلدان الصناعية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، في مواجهة تحديات عالم متغير.

نعرب عن تقديرنا لصاحب الفخامة إرنستو سامبر بيسانو، رئيس كولومبيا، لقيادته النشطة والناجحة للحركة منذ عام ١٩٩٥. وقد برهنت هذه القيادة على أن قمة الحركة قد طالت مع انتهاء الحرب الباردة وأصبحت تؤدي دوراً متزايد الأهمية في كل محفل في العالم، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي الحوار المباشر والصريح الذي بدأ مع مجموعة السبعة بشأن المسائل الاقتصادية.

إن كرتاخينا ده إندياس ستكون رمزاً لقوة حركة عدم الانحياز ووحدتها واستقلاليتها. ونود الإعراب عن شكرنا وتقديرنا لشعب كولومبيا وسلطاتها ولشعب كرتاخينا الطيب لما أتاحوه من ضيافة طيلة هذه السنوات.

كرتاخينا ده إندياس في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨

المرفق الثاني

إعلان بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للمراقبة الدولية للمخدرات صادر عن الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز

نحن وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة عدم الانحياز، المجتمعين في كرتاخينا ده إندياس
بكولومبيا في مناسبة الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المعقود في ١٩ و ٢٠ أيار/
مايو ١٩٩٨،

إذ نجدد الالتزامات التي اتفق عليها رؤساء دولنا و/أو حكوماتنا في أثناء اجتماع القمة المعقود في
كرتاخينا ده إندياس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

وإذ نؤكد من جديد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في
نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وكذلك مضمون البلاغ الصادر عن وزراء الخارجية في الاجتماع المعقود
في نيويورك بمناسبة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،

١ - نرحب بما سيجري في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨ من عقد الدورة الاستثنائية للجمعية
العامة للأمم المتحدة المخصصة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار
بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة؛

٢ - نعرب عن عزمنا القوي على المشاركة بمستوى رفيع مناسب، وبروح من التعاون المتبادل،
في مداولات الدورة الاستثنائية، إدراكاً منا للعواقب الخطيرة لمشكلة المخدرات العالمية على صحة ورفاهة
الجنس البشري، فضلاً عن آثارها السلبية على المجتمع والمؤسسات الديمقراطية وعلى استقرار الدول؛

٣ - نؤكد بقوة من جديد أن الإجراءات الدولية لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية هي مسؤولية
عامة ومشاركة ينبغي الاضطلاع بها استناداً إلى نهج متكامل ومتوازن، ومع الاحترام الكامل لمبادئ سيادة
الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛

٤ - ندين الآليات المتخذة من جانب واحد لتقييم التقدم المحرز في مكافحة المخدرات غير
المشروعة، وتطبيق تدابير قسرية ضد البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ونعرب عن التأييد
للترتيبات المتعددة الأطراف التي تتخذ عن طريق الأجهزة الحالية للأمم المتحدة؛

٥ - نعلن التزامنا بالعمل، بالاشتراك مع جميع البلدان الأخرى، لإعداد استراتيجيات دولية موجهة لاتخاذ إجراءات من أجل خفض الطلب على المخدرات، ومراقبة السلائف الكيميائية الداخلة في صناعة المخدرات بطريقة غير مشروعة، ومنع غسل الأموال، فضلاً عن اتخاذ تدابير لإبادة المحاصيل غير المشروعة أو خفضها بصورة كبيرة وتعزيز برامج التنمية البديلة؛

٦ - نلتزم الموارد المالية والتقنية من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والبنك الدولي والمصارف الإقليمية والبلدان المتقدمة النمو لدعم مشاريع التنمية البديلة الصالحة للاستمرار في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة، بغرض إقامة مجتمعات ريفية تعتمد على الذات وتسهيل إدماجها في الاقتصاد الوطني؛

٧ - ندعو جميع بلدان عدم الانحياز إلى تعزيز التعاون بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين، وزيادة تبادل المعلومات التي تؤدي إلى تحديد وتجميد حصائل هذه الجريمة والاستيلاء عليها ومصادرتها؛

٨ - نهيب ببلدان عدم الانحياز التي لم تصبح أطرافاً بعد في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية أن تفعل ذلك، وأن تعتمد في هذا الصدد التشريعات الوطنية وتدابير السياسات العامة اللازمة لتنفيذ تلك الاتفاقيات تنفيذاً تاماً؛

٩ - نقدم دعمنا للأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بمراقبة المخدرات، ولا سيما لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وندعو إلى تدعيم أداء هذه الهيئات لوظائفها وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

١٠ - نلاحظ ببالغ القلق تصاعد مستويات العنف الذي تمارسه العصابات المسلحة التابعة لتجار المخدرات والمنظمات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية الأخرى التي من هذا القبيل والضالعة في الاتجار بالمخدرات وبيعها على الصعيد الدولي؛

١١ - نلاحظ بجزع زيادة إنتاج المخدرات الاصطناعية، وبخاصة المنشطات الإدمانية، والاتجار بها واستهلاكها، مما يشكل آثاراً خطيرة محتملة على التكامل الاجتماعي والتنمية في بلدان عدم الانحياز؛

١٢ - نؤكد من جديد ضرورة قيام جميع بلدان عدم الانحياز بالتصدي للظروف الاجتماعية

والاقتصادية التي تؤثر على مشكلة المخدرات العالمية، مثل عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، وانعدام القيم الخلقية والأسرية؛

١٣ - ندعو السلطات الوطنية التي تعالج شؤون الشباب في بلدان عدم الانحياز إلى تشجيع البرامج التعليمية التي تبين المخاطر الشديدة على الرفاهة الشخصية، فضلا عن الآثار السلبية على القيم الأسرية والتكامل الاجتماعي، الناجمة عن تعاطي المخدرات، ووجوب تزويد الشباب بالبيئة المناسبة للنمو التي من شأنها أن تؤدي إلى قيام مجتمعات خالية من المخدرات؛

١٤ - نعلن عزمنا على تقديم كافة المساعدات الممكنة والدعم للبرامج الوطنية التي تتناول معالجة متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع؛

١٥ - نعرب عن قصارى ثقتنا في الأعمال الموفقة للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما نعقد العزم على الإسهام بأقصى جهودنا لوضع ترتيبات صالحة للتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، واضعين في الاعتبار ما فُقد من أرواح كثيرة بسبب هذا خلال العقدين الماضيين من هذا القرن.

كرتاختنا ده إندياس في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨

المرفق الثالث

إعلان بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية صادر عن الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز

نحن وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة عدم الانحياز، المجتمعين في كرتاخينا ده إندياس
بكولومبيا في مناسبة الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المعقود في ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو
١٩٩٨،

إذ نسلم بأهمية المؤتمر الدبلوماسي المعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية المقرر عقده في روما في
الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/ يولييه ١٩٩٨،

نؤكد من جديد الحاجة إلى ضمان أن تكون المحكمة محايدة ومستقلة، وخصوصاً عن أي نوع من
التأثير السياسي، بما في ذلك تأثير أجهزة الأمم المتحدة، وفي المقام الأول مجلس الأمن الذي لا ينبغي له
توجيه أو عرقلة عمل المحكمة أو أداء دور يوازي دور المحكمة أو يعلوه. ونشدد في هذا الصدد على
ضرورة إيجاد آلية لتمويل المحكمة حفاظاً على فعاليتها واستقلالها وحيادها.

نؤكد من جديد المبدأ الأساسي لاحترام سيادة الدول ونشدد على وجوب أن تكون ولاية المحكمة
مكملة للولايات الوطنية وأن تقوم على رضا الدول المعنية. ونؤكد أن مبدأ التكاملية مبدأ أساسي وبالتالي
لا بد من وجوده واحترامه في كل الإجراءات النازمة للمحكمة.

نشير إلى أن النظام الأساسي للمحكمة يجب أن يتضمن الجرائم البغيضة التي تثير قلقاً دولياً وفي
هذا الصدد نؤيد بقوة إدراج جريمة العدوان واعتبار استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من
جرائم الحرب.

ندرك الطابع العالمي للمحكمة وضرورة الأخذ بالمبادئ الديمقراطية في إجراءات التفاوض، ونؤكد
ضرورة كفاءة تمثيل جغرافي عادل في أجهزة مؤتمر روما.

نشدد على أهمية الطابع العالمي للمحكمة ونؤكد أن اعتماد النظام الأساسي بتوافق الآراء سيكون
أفضل وسيلة لضمان بلوغ هذا الهدف وتيسير نفاذه في وقت مبكر.

نشدد كذلك على وجوب اتخاذ القرارات في المسائل الجوهرية بالاستناد إلى الأغلبية العظمى من الدول المشاركة في المؤتمر.

نؤكد أنه ينبغي أن يصدق على النظام الأساسي عدد كبير بشكل معقول من الدول لتبيان الطابع العالمي للمحكمة.

نشجع أخيراً المشاركة النشطة لأعضاء حركة عدم الانحياز في مؤتمر روما ونشدد على ضرورة التنسيق بين الدول الأعضاء قبل المؤتمر وفي أثنائه لرسم مواقف مشتركة مستوحاة من قيم حركة عدم الانحياز ومبادئها.

كرتاخينا ده إندياس في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨.

المرفق الرابع

كلمة إرنستو سامبر، رئيس كولومبيا، في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري

أهلاً بكم في مدينة قرطاجنة التاريخية.

قبل ثلاث سنوات وفي هذا المكان ذاته، أسندتم إلى رئاسة الحركة مهمة ظللنا من وقتها نعمل على تحقيقها بشكل مكثف. وبوسعي اليوم أن أقول إننا أنجزنا هذه المهمة.

لقد قلت في الجلسة الافتتاحية قبل ثلاث سنوات إن مهمة حركتنا هي مواصلة السعي إلى تحقيق الأهداف التي تشاركنا فيها دوماً حتى ولو اختلفت بنا السبل.

إن انتهاء الحرب الباردة قد وضع حداً للمواجهة كوسيلة معتادة لبلوغ غاياتنا، ولكن ذلك لم يلغ ضرورة المضي في نضالنا. لقد انتهى الاستقطاب بين الشرق والغرب، ولكن الفقر بقي كما بقيت شهية الدول الكبرى للتدخل، ولم تنته كذلك المشاق العويصة التي تواجهنا في محاولتنا الحصول على عوامل الإنتاج التي نحتاج إليها للخروج من التخلف.

كذلك لم ينته الخلاف بين قومنا؛ فهم ما زالوا يعززون افتقارهم للمساواة إلى التوزيع الجائر للثروة في العالم.

ومن هنا أود أن أقدم إليكم بياناً بأنشطتنا في رئاسة الحركة التي سأوجزها في خمسة مجالات رئيسية: دور الحركة في عولمة الاقتصاد؛ ضرورة وجود جدول أعمال اجتماعي لحركة عدم الانحياز؛ التنظيم المؤسسي للحوار مع البلدان الصناعية؛ أساس قيام نظام جديد للعلاقات الدولية؛ التدابير التي اتخذتها الحركة لصون السلام.

دور الحركة في عولمة الاقتصاد

نتطلع جميعاً إلى قيام نظام عالمي للعلاقات الاقتصادية. وقد ذكرنا ذلك بجلاء عندما حددنا موقف الحركة في مؤتمر الأونكتاد في نيسان/أبريل ١٩٩٦. على أن فتح الأسواق ينبغي أن يكون قاعدة عامة تنطبق على الجميع. إن ما يشغلنا هو أن البلدان الصناعية الرئيسية تلج على ضرورة فتح أسواق العالم، في حين أنها ما زالت مبقية على حواجز غير تعريفية، مثل القيود الجمركية والاشتراطات الصحية لأماكن

العمل وحصص الاستفادة. ونتج عن هذه التدابير أن عجزت بلدان نامية عديدة أو كادت عن الاعتماد على توقعات السوق، مما سينال من نمو تجارتها الخارجية.

وهناك مشكلة أخرى هي أن اتفاقات التكامل الإقليمي قد فتّنت العولمة إلى درجة أن حجم التجارة داخل المناطق المتكاملة أصبح اليوم ينمو بمعدل أسرع بكثير من تجارة فرادى البلدان مع باقي العالم. والأسوأ من ذلك أن بلداننا أصبحت تجد صعوبة مطردة في الوصول إلى أسواق عوامل الإنتاج، وخصوصاً من حيث رأس المال والخدمات والتكنولوجيا.

إننا نود أن نواصل إنتاج اللبن، ولكننا نود أيضاً أن نكون نحن أصحاب البقرة؛ ولن يتسنى لنا ذلك إلا برسملة اقتصاداتنا.

كيف يتأتى لنا التنافس دون تكنولوجيا؟ ومن الذي سيخبرنا كم سيكلفنا المال الذي نحتاج إليه في التنمية وما شروط توافره؟ وإذا كانت أصول اللعبة اليوم أن تباع لا أن تنتج، وهو ما يبدو واضحاً، فإن شركات الخدمات ستكون هي بالطبع الرابحة من العولمة، وشركات الخدمات تنتمي إلى البلدان الصناعية التي هي السيد المستبد في توزيع أسواق السلع العالمية والتحكم فيها.

وإذا كانت العولمة هي إنتاج المنافع التي ننشدها جميعاً، فلا بد من قواعد جديدة للتجارة، مما سيعني أن المفاوضات بين الكتل الإقليمية ستكون أعدل وستتيح للبلدان النامية الوصول إلى الأسواق المغلقة لرأس المال والتكنولوجيا والخدمات.

هذا هو التطلع الذي أعربنا عنه في محفل بعد محفل، وخصوصاً في المحادثات الأولية مع الاتحاد الأوروبي. ولا بد بالطبع من أن يهدف هذا الجهد في آخر المطاف إلى الارتقاء بمستوى معيشة شعوبنا، أي شعوب العالم غير المنحازة. وتحقيقاً لهذا الهدف، ظللنا نعمل طوال هذه السنوات الثلاث الماضية على وضع جدول أعمال اجتماعي، وهو ما يتحقق الآن.

جدول الأعمال الاجتماعي

في عالم يحصل فيه ثلثا السكان على أقل من دولار في اليوم، يتعين أن تظل الأولويات الأخلاقية لجميع الحكومات تحسين توزيع إمكانيات الحياة الحقيقية.

ويجب التركيز في هذا التحسين على الاستثمار الاجتماعي المشترك في الميزانيات الحكومية والعمل فوراً على تنفيذ خطط للتكافل تساعد على تجنب الأثر المدمر للفقر المدقع من حيث فقد الحياة.

وكان هذا هو الاقتراح الذي طرحناه في آخر حلقة دراسية لحركة عدم الانحياز رعتها حكومة

السويد وعقدت في استكهولم وتركزت فيها المناقشات حول التكلفة الاجتماعية للعولمة. وهو الاقتراح الذي تقدمنا به إلى مؤتمر قمة الأغذية في روما في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦؛ وهو الموقف الذي التزمنا به في مؤتمر قمة البيئة في ريو عندما قلنا إنه إذا كان يراد للتنمية في بلداننا أن تكون مستدامة، فإن الكثير سيتوقف على الذود عن توقعات الملايين الذين يعيشون على حافة الفقر المدقع. وسنتمسك بهذه السياسة في مؤتمر القمة الوزاري لوزراء الصحة في بلدان عدم الانحياز الذي سيعقد في هافانا قريباً.

إن حل مشكلة الديون الخارجية في بلدان الحركة كما في معظم بلدان أفريقيا يرتبط بجدول الأعمال الاجتماعي الذي نقترحه وندافع عنه. إننا لا نستطيع التحدث عن "التنمية" أو "العدالة الاجتماعية" عندما يتعين استخدام أكثر من نصف الموارد التي يولدها اقتصاد بلد من البلدان لخدمة الديون الأجنبية.

إن أولويتنا السياسية هي الوفاء بهذا الدين الآخر، أي الدين الاجتماعي الذي ندين به لشعوبنا. وعلينا أن نجند أنفسنا بإخلاص لهذه المهمة ما دامت الآثار المؤكدة لفقد نظمنا السياسية لشرعيتها نتيجة للخلاف حول مبادئ العدل في مجتمعاتنا يمكن أن تفضي إلى تدهور خطير لديمقراطياتنا وإلى إضعاف قدرتنا الحقيقية على الحكم.

الحوار مع البلدان الصناعية

إن الشاغل الذي ذكرته للتو - أي انشغالنا بالقدرة على الحكم - كان هو الباعث على إجراء حوار مع البلدان الصناعية التي تمثلها مجموعة السبعة.

إن "تدويل" العالم - نتيجة لاختفاء الحدود الجغرافية والأيدولوجية والاقتصادية - قد جلب معه بعض الآثار السلبية. كذلك أصبح الاتجار بالمخدرات والإرهاب والفساد ظواهر دولية وجدت في هذا العالم الذي بلا حدود مرتعاً خصباً للتوسع.

ولذلك أوجدنا مجالاً للحوار مع دول العالم الكبرى لمناقشة هذه المشاكل، إلى جانب مشكلة القدرة على الحكم داخل حدودنا. وفي مثل هذه المناسبة، أتيحت لي فرصة الالتقاء بالرئيس الفرنسي شيراك. وتحدثنا في ضرورة تحديد شروط الفهم الجديد لمشكلة المخدرات في العالم وفي مبدأ المسؤوليات المشتركة وإيجاد نظرة متكاملة للمشكلة ذاتها ولسبل معالجتها.

لا بد من تقاسم المسؤولية حتى لا يقع العبء على عاتق البلدان المنتجة وحدها، بل كذلك على عاتق البلدان المستهلكة. ولا بد من أن يكون النهج متكاملًا وأن يهاجم جميع الحلقات في سلسلة الاتجار الشيطانية.

وفي اجتماعي مجموعة السبعة اللاحقين في دنفر وبرمنغهام، تحدث وزراء خارجية ترويكما الحركة عن شواغلنا فيما يتصل بالديون الخارجية والتكنولوجيا والبيئة ومكافحة الإرهاب.

وتحدثوا أيضاً عن سلام العالم - وهو مفهوم نختلف فيه من حيث معناه وسبل صونه - الذي سنسعى إلى تحقيقه بشتى الطرق.

سلام عدم الانحياز

ظلت رئاسة الحركة في السنوات الثلاث الأخيرة تقوم بدور نشط في البحث عن تعريف للعوامل التي تعزز استقرار بلداننا وهدوء أحوالها. وقد استرشدنا بالمبادئ التي انطلق منها كفاحنا المشترك: مبادئ الدبلوماسية الوقائية، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد اضطلعنا بدور نشط في الجمع بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط، وفي التدابير التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة في المشكلة مع العراق، وفي البحث عن صيغ للتوفيق بين البلدان المتجاورة في أفريقيا.

وباسم هذه المبادئ التي هي جزء من تقاليدنا والتي تسري في عروقنا، عارضنا استخدام القوة، والتدابير الانفرادية من أي نوع، والقرارات التي لا تحقق مصلحة الأغلبية.

وفي الأمم المتحدة قاد مكتب تنسيق الحركة جهود حفظ السلام، وهو ما اشتركنا فيه معكم في مختلف مستويات التشاور.

والواضح أن الطابع السياسي لحركتنا وكونها تضم بلداناً ذات تقاليد مختلفة للغاية يتيحان لنا نظرة تعددية مشتركة إلى العالم؛ وهو ما حدث في اجتماع وزراء الثقافة في ميديلين في آواخر آب/أغسطس. لقد أصبحنا قناة الاتصال الحتمية لجميع الإجراءات الموضوعية لتهدئة المواجهة ودفن شبح الحرب الذي ما زال يلزم العالم.

وهذا الموقف له صلة وثيقة بقدرتنا على وقف ما يبدو أنه سباق جديد وحتمي للتسلح يؤججه بالطبع تجار السلاح المستترون الذين يعدون في الوقت ذاته أفضل محركي المنازعات وأكثرهم فعالية.

إن بلداننا لا ينبغي أن تقع في شرك تحويل ما لدينا من موارد شحيحة للاستثمار الاجتماعي إلى المشتريات من الأسلحة التي تخلق هي نفسها الحاجة إلى استخدامها.

وقد كانت هذه هي وجهة النظر التي عبرت عنها بشأن هذه المسألة في بعض أفكار شاطرنري إياها رؤساء الدول والحكومات في مطلع هذا العام.

نظام عالمي جديد

يجب، بالنسبة إلى مستقبل الحركة، تجسيد جميع هذه الأفكار في تعريف خيار جديد لنموذج للتنمية: نموذج دول عدم الانحياز؛ نموذج تكون فيه الأولوية للاستثمار الاجتماعي والهيكل الأساسية والمشاركة في السياسات، ومخطط للعلاقات الدولية يضخ حياة جديدة في المنظومة الراهنة للأمم المتحدة كآلية لإدارة الكوكب الذي جرى تصوره مبدئياً غداة الحرب العالمية الثانية. وهذا هو السبب الرئيسي لقيام الحركة بمثل هذا الدور النشط في تحديد الشكل الجديد للأمم المتحدة.

إننا لا نعتقد أن عمليات الإصلاح يجب أن تقتصر على تغيير تشكيل مجلس الأمن بحيث يتاح لبلدان أخرى الانضمام إليه. بل نعتقد أن الإصلاح يجب أن يكون أبعد من ذلك وأن يكفل وضعاً أكثر توازناً لجميع البلدان النامية: يجب إلغاء حق النقض أو على الأقل تقييده، ويجب دعم سلطات الجمعية العامة في صنع القرار. ولا يمكن حصر دور الجمعية العامة في مجرد هيئة جعلت لإصدار قرارات لا ينفذها أحد.

ويجب أن تشمل عمليات الإصلاح أيضاً الأجهزة الاقتصادية للمنظومة حتى نتأكد من أن صوتنا سيكون مسموعاً عند اتخاذ قرارات بشأن سياسة الإقراض وبشأن القروض ذاتها. وينبغي أيضاً أن تنشط عمليات الإصلاح الأجهزة الاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة وأن تضمن زيادة الاستثمار في الوكالات المعنية بالأطفال والعمالة والصحة والثقافة وتقليل الإنفاق على عمليات حفظ السلام ذات الصبغة العسكرية التي تكلف الآن ما يزيد على ١,٥ من بلايين الدولارات في العام.

إننا يجب أن نضم أن السلام يمكن أن يتحقق أيضاً بالقضاء على الفقر ومكافحة الأمية وتحسين أطفالنا.

إن الأطفال، أطفال شعوب عدم الانحياز، هم الذين كانوا آخر شواغل رئاسة الحركة. وسيعقد في العام القادم اجتماع لأطفال وشباب بلداننا وسنستمع إليهم ونتعلم من مشاعرهم وقلوبهم كيف يجب أن يكون مستقبلنا.

السادة الوزراء والمندوبون الكرام، شكراً على عودتكم إلى قرطاجنة، أرض القرصنة والأحلام - الأحلام التي قادت حركتنا منذ البداية: الحلم بعالم أعدل؛ الحلم بعالم يُسمع فيه كل صوت وتتساوى فيه كل الأصوات؛ الحلم بالسلام؛ الحلم برؤية الفرحة على وجوه أطفالنا؛ الحلم بعالم متوازن يتحقق ليس بأفعال الجبارة بل بتضامن المتواضعين.

باسم هذا التضامن الذي هو سبب وجودنا كحركة لعدم الانحياز أرحب بكم.

المرفق الخامس

كلمات احتفاء من كاميلو ريبس - رودريغس، وزير خارجية كولومبيا، في الجلسة الافتتاحية لاجتماع كبار موظفي حركة عدم الانحياز، المعقود في إطار اجتماع مكتب التنسيق

كرتاخينا ده إندياس في ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨

يشرفني، باسم حكومة كولومبيا وشعبها، أن أرحب بالوفود لدى هذا الاجتماع الهام لكبار موظفي حركة عدم الانحياز.

إن كرتاخينا ده إندياس تجسد إكرام وفادة الحركة. فقد استضافت آخر مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات، وكذلك الاجتماع الوزاري لأسلوب العمل المعقود في عام ١٩٩٦، والاجتماع المعني بالعلم والتكنولوجيا في عام ١٩٩٧. واليوم، ونحن نشرع في الإعداد للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق، تتشرف هذه المدينة التاريخية مرة أخرى بأن تكون مكاناً لمداولاتنا.

إن أملنا أن تكون هذه المناقشات إسهاماً ذا شأن من كولومبيا ورئاسة الحركة في المرحلة التحضيرية لمؤتمر القمة القادم لرؤساء الدول والحكومات الذي سيعقد في ديربان بجنوب أفريقيا. إن هذه مسؤولية كبرى لا تتحملها رئاسة الحركة فقط بل أيضاً جميع الدول الأعضاء المشاركة. ولهذا لم تدخر كولومبيا جهداً لجعل عمل حركتنا من جديد مثمراً وبناءً في آن واحد.

السادة الوزراء ورؤساء الوفود والمشاركون الكرام

لقد وقعت أحداث جديدة ومعقدة في العلاقات الدولية منذ المؤتمر الوزاري الذي عقد في نيودلهي في العام الماضي.

وقد شهدنا في بعض الحالات تعزيزاً مستمراً لعمليات السلام التي بدأت بعد مواجهات حادة، ولكن الحلول في غير ذلك لم تتقدم إلا قليلاً، بل إنها تجمدت. ونشأت علاوة على ذلك توترات سياسية جديدة تهدد بزعة استقرار مختلف البلدان والمناطق. ولم تخل الخريطة السياسية لما بعد الحرب الباردة من صعود وهبوط ولا من الاضطرابات العنيفة.

وكان التقدم ذو المغزى في ميدان نزع السلاح قليلاً. فما زلنا معرضين للخطر النووي. ويتجدد في

بعض المناطق الضغط من أجل الاتجار بالأسلحة التقليدية، والمفارقة أن هذا يشمل البلدان النامية. ويحدث ذلك كله في الوقت الذي تعزز فيه الدول الصناعية في وقت واحد تحالفاتها العسكرية، تماماً كما لو كان شبح المواجهة بين القطبين ما زال يحوم حولنا.

إن المشاكل التي من قبيل الجريمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة والإرهاب والفساد والإخلال بالحقوق الفردية والحريات العامة ما زالت تهدد الديموقراطيات في شتى أنحاء العالم. ومع أن المجتمع الدولي يدرك بشكل متزايد الأخطار الكامنة في ذلك وقد أبدى رغبته في مواجهتها، فإنه لا يزال يفتقر إلى الأدوات الفعالة في هذا الصدد.

إن عملية العولمة مستمرة. وما زال العالم يعجب للتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وفي الوقت الذي يجري فيه تنفيذ بعض خطط التكامل الاقتصادي المتجهة صوب الاندماج الاقتصادي والنقدي، فإن ارتفاع البلدان النامية بالعولمة ما زال أمراً مشكوكاً فيه. وقد تحولت الأزمات المالية الأخيرة إلى قلاقل اجتماعية وسياسية متفجرة. وبينما تتعرض البلدان النامية للضغط من أجل تحرير أسواقها من اللوائح التنظيمية، تواصل البلدان الصناعية إقامة حواجز تجارية ومالية وتكنولوجية؛ ويضاف إلى ذلك أن تدفقات الهجرة تواجه عقبات متزايدة الخطورة.

إننا لا نزال نرى تدهوراً مطرداً في مجال البيئة على الرغم من الاجتماع الخاص للأمم المتحدة الذي عقد لتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والذي لم يتمكن من تقديم إجابات شافية. وقد وقع شيء شبيه بذلك في مؤتمرات عالمية أخرى، مثل المؤتمر المتعلق بتغير المناخ الذي عقد في كيوتو.

أصحاب السعادة والممثلون الكرام

في خضم هذا السياق المتغير والمتشابك، يتعين على حركة عدم الانحياز أن تكون متجاوبة ومتلاحمة. وانطلاقاً من القرارات والمبادئ التوجيهية المعتمدة في مؤتمر قمة قرطاجنة ومؤتمر نيودلهي الوزاري وغير ذلك من الاجتماعات الوزارية، عملت بلدان عدم الانحياز معاً بشكل وثيق في شتى المخططات المتعددة الأطراف.

وكانت الرئاسة نشطة في دورها كناطق مع البلدان الصناعية. وبهذه الصفة فاتحت الرئيس كلينتون في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في دنفر في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وبالمثل حدد الرئيس إرنستو سامبر أهم المسائل التي تهم حركة عدم الانحياز في رسالة بعث بها إلى توني بليز رئيس الوزراء في مؤتمر قمة المجموعة الذي عقد في برمنغهام بإنكلترا واختتم أمس الأحد.

كذلك كانت ترويكاً حركة عدم الانحياز، المؤلفة الآن من إندونيسيا وجنوب أفريقيا وكولومبيا، نشطة

لـلـغـاية. و فـي اجـتمـاعـاتـها مـع تـرويكـا الـاتـحـاد الـأورـوبـي و الـولـايـات الـمـتـحـدة و الـاتـحـاد الـروسـي، أثـبـتـت أنـها أـداة فـعـالـة لـلـاتـصـال بـيـن بـلـدان عـدم الـانـحـياز و الـجـهـات الفـاعـلة الرئـيسـية الأخرى فـي المـجـتـمـع الدـولـي. و لـذـلـك يـنـبـغي تـنـظـيـم آليـة الـحوـار و الإـدـارـة هـذه بـشـكـل مؤسـسـي.

و يـنـبـغي أـيـضـا التـركـيز عـلى البـيـان الصـادر عـن حـركـة عـدم الـانـحـياز فـي إـعـلان خـاص حـدد موقـفـنا مـن اجـتـمـاع الأمـم الـمـتـحـدة الخـاص بـشـأن جـدول أـعـمال القـرن ٢١ و كـذـلـك موقـف الحـركـة مـن مـخـتـلـف المـواضـيع الـتي تـجـري مـناقـشـتها فـي الدـورـة الـحالـية للـجـمـعيـة العـامـة للـأمـم الـمـتـحـدة.

و أود أن أشير إلى نجاح اجتماع وزراء الثقافة في بلدان عدم الانحياز المعقود في ميديليين بكولومبيا في آب/أغسطس ١٩٩٧. وقد أصبحت نتائج هذا الحدث جزءاً من المبادئ التوجيهية للحركة للقرن الحادي والعشرين.

إن ما سبق هو بعض ما حققته الحركة مؤخراً. وستحصل الوفود على تقرير أوفى عن أنشطة الحركة يبين عبء العمل الباهظ في هذا الشأن. وأود أن أنقل ارتياح الرئاسة للنتائج التي تحققت حتى الآن.

و في الوقت ذاته فإن هذا أوان التشديد على أهمية استمرار تعزيز مجموعتنا. ويعتمد العمل الفعال بقدر كبير على الوحدة والتضامن، وإن كان يستند في المقام الأول إلى قدرتنا على التقدم باقتراحات وإلى قوتنا السياسية في مواجهة تحديات جدول الأعمال الدولي. وهذا التزام يشمل جميع الدول الأعضاء دون استثناء، وهو الخيار الوحيد الذي سيتيح للحركة توسيع نطاق وجودها وزيادة فعاليتها دورها الريادي على المسرح العالمي.

وترى الرئاسة أن هذا هو أهم جوانب الاجتماع الذي يبدأ اليوم. إننا ننظر في جدول أعمال واسع النطاق ذي متطلبات. وهذا هو الوقت الذي يتعين فيه على بلداننا اتخاذ موقف في المسائل العديدة التي تهم الحركة. وتشمل هذه المسائل مواضيع حيوية مثل نزع السلاح، والسلام والأمن الدولي، وحالة الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وآخر تطورات المنازعات التي تؤثر في البلدان الأعضاء.

وسنعالج أيضاً المسائل الاقتصادية الرئيسية، مثل الحالة المالية الدولية، وخطة للتنمية، والتجارة الدولية، والعلم والتكنولوجيا، والإعلام والاتصال، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ بالإضافة إلى مسائل اجتماعية مثل حقوق الإنسان، وحالة المرأة، والعنصرية، والأعمال الإنسانية.

وهناك مسألة هامة أخرى هي الموقف الذي اتخذته الحركة بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في النصف الثاني من حزيران/يونيه لتناول مشكلة المخدرات. وينطبق ذلك أيضاً على الموقف العام المتخذ في مؤتمر المفوضين الذي سيدرس مشروع إنشاء محكمة جنائية دولية.

المشتركون الكرام

ينبغي لمناقشاتنا هنا كما ترون أن تأتي بتوضيحات هامة للمسائل التي تعتبر أساسية بالنسبة إلى الحركة. وإننا لعلّى ثقة من أننا سنحقق نتائج ناجحة في ضوء ما تتحلى به الدول الأعضاء عادةً من انضباط وإرادة واهتمام.

أما الآن فإننا نقدم لكم الدعم والتشجيع اللذين لا غنى عنهما لتحقيق هذه النتيجة.

إننا نرحب بكم مرة أخرى بحرارة في كرتاخينا ده إندياس باسم رئاسة حركة عدم الانحياز وباسم الدكتور إرنستو سامبر بيسانو رئيس كولومبيا، وأعلن رسمياً افتتاح هذا الاجتماع لكبار موظفي حركة عدم الانحياز.

المرفق السادس

تقرير الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق

- ١ - عقد الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في كرتاخينا ده إندياس يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد سبقه اجتماع تحضيرى على مستوى كبار الموظفين بدأ في ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨.
- ٢ - وافتتح الاجتماع إرنستو سامبر بيسانو، رئيس جمهورية كولومبيا ورئيس حركة عدم الانحياز، الذي قدم بكلمات موحية تقريراً عن الأعمال التي قامت بها الحركة في الأعوام القليلة الماضية وسرد من جديد المبادئ والقواعد التي يتحدد على أساسها موقف الحركة فيما يتصل بالمسائل البالغة الأهمية في عالم اليوم.
- ٣ - وحضر الاجتماع البلدان التالية الأعضاء في الحركة: إثيوبيا، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيشيل، شيلي، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا، فييت نام، قبرص، قطر، الكامرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملاوي، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، اليمن.
- ٤ - وحضرت البلدان التالية بصفة مراقب: أذربيجان، أرمينيا، أوروغواي، أوكرانيا، البرازيل، بيلاروس، الجمهورية الدومينيكية، الصين، قيرغيزستان، كرواتيا، المكسيك.
- ٥ - وحضرت بصفة مراقب الحركة الاستقلالية الجديدة لبورتوريكو ولجنة الصليب الأحمر الدولية.
- ٦ - ودعيت أيضاً البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى حكومة كولومبيا إلى حضور الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية.
- ٧ - ورأس الاجتماع كاميلو ريبس رودريغس، وزير خارجية كولومبيا.

٨ - وتليت في الاجتماع الرسائل التي بعث بها السيد هينادي أودوفنكو، رئيس الجمعية العامة، والسيد إيفغيني بريماكوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، والسيد غاماني كوريا، رئيس فريق الاقتصاديين المخصص التابع لحركة عدم الانحياز.

٩ - وعملاً بتوصية اجتماع السفراء وكبار الموظفين وفي أعقاب المشاورات التي أجراها رؤساء المجموعات الإقليمية، اتفق على أن تكون البلدان الأعضاء التالية أعضاء مكتب الاجتماع: من آسيا: إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلسطين، فييت نام، الهند. ومن أفريقيا: بوركينا فاسو، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، الكامبيون، المغرب، موريتانيا، موريشيوس. ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور، بيرو، سورينام، كوبا. ومن أوروبا: مالطة. وانتخب جامايكا مقرراً.

١٠ - واعتمدت الوثيقة CB/MM-Doc.3 التي تتضمن تقريراً عن الأنشطة قدمه البلد الذي يرأس الحركة، مع إضافة الفقرة التالية:

"واصلت رئاسة المكتب مشاوراتها المتعلقة بدراسة مكتب التنسيق لمسألة إنشاء آلية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، وفقاً للفقرة ١٣٠ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز ولوثيقة أسلوب العمل. وعلى الرغم مما سبق، فإن الدراسة المذكورة لم تبدأ بعد. واقترحت الرئاسة إجراء مزيد من المشاورات لهذا الغرض في المستقبل القريب".

١١ - واعتمدت أيضاً الوثيقة CB/SOM-Doc.3 التي تتضمن تقريراً لرئاسة اجتماع السفراء وكبار الموظفين.

١٢ - واعتمد الاجتماع البيان الختامي للاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، الوارد في الوثيقة CB/MM-Doc.4/Rev.4.

١٣ - ووافق الاجتماع الوزاري على الطلب المقدم من باراغواي والجمهورية الدومينيكية للانضمام إلى الحركة بصفة مراقب.

١٤ - واعتمد أيضاً الإعلانان الواردان في المرفقين الثاني والثالث اللذان أوصى بهما مكتب التنسيق.

واعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالي:

- ١ - الجلسة الافتتاحية
- ٢ - إقرار جدول الأعمال
- ٣ - تلاوة الرسائل المرسلة
- ٤ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٥ - تقرير عن الأنشطة قدمته رئاسة حركة عدم الانحياز
- ٦ - تقرير لرئيس اجتماع كبار الموظفين المنبثق عن الاجتماع الوزاري
- ٧ - النظر في الطلب الذي قدمته باراغواي والجمهورية الدومينيكية للانضمام إلى بلدان حركة عدم الانحياز بصفة مراقب
- ٨ - المناقشة العامة
- ٩ - النظر في الوثائق واعتمادها
- ١٠ - النظر في تقرير مكتب التنسيق عن الاجتماع الوزاري واعتماده
- ١١ - تقرير لوفد جنوب أفريقيا عن المؤتمر الثاني عشر لحركة عدم الانحياز
- ١٢ - مسائل أخرى
- ١٣ - الجلسة الختامية
- ١٥ - وقدم وفد جنوب أفريقيا تقريراً عن الاستعدادات الجارية للمؤتمر الثاني عشر لحركة عدم الانحياز.
- ١٦ - ووافق الاجتماع الوزاري بالمثل على اقتراح فنزويلا التزام دقيقة صمت تعبيراً عن التضامن مع حكومة كولومبيا وشعبها في "مسيرتهما من أجل السلام" التي كانت تجري في ذلك الوقت في البلد المضيف.
- ١٧ - واشترك ما مجموعه ٦٩ متكلماً في المناقشة العامة، وكان مما ورد في كلماتهم الإعراب عن التقدير والمساندة لشعب كولومبيا وحكومتها وللرئيس إرنستو سامبر بيسانو لما اضطلعوا ويضطلعون به من أعمال لخدمة الحركة.
- ١٨ - وأخيراً، اعتمد الاجتماع "رسالة من كرتاخينا ده إندياس" (المرفق الأول). وقرر الاجتماع بالإجماع ضم كلمتي الرئيس إرنستو سامبر بيسانو وكاميلو ريبس رودريغس، وزير الخارجية، إلى الوثائق الرسمية للمؤتمر باعتبارهما المرفق الرابع والمرفق الخامس على التوالي.

- - - - -